جامعـــــــة 8 مـــــــــــاي 1945
ـ قالمـــــــــة ـ
كليـــــة العلوم الاقتصاديـــــة والتجاريـــــة وعلوم التسييـــــر
قســـــــم العلـــوم الاقتصاديـــــــــة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان:

فعالية الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية

دراسة استقصائية لعينة من البنوك الجزائرية

إعداد الطلبة:
- بدرالدين وعار
- بسمة قيدوم

اشراف الدكتور
خالد بن جلول

السنة الجامعية: 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

- الحمد والشكر دائما وأبدا لله رب العالمين الذي أنعم علينا بنعمة العلم، وسهل لنا في إنجاز هذا العمل
- نتقدم بالشكر الجزيل لأستاذنا القدير الدكتور بن جلول خالد المشرف على هذا العمل والذي لم يبخل علينا بشئ من المساعدة وتقديم النصائح والمعلومات المهمة.
- نتقدم بالشكر الجزيل لكافة الأساتذة بقسم العلوم الاقتصادية بجامعة قالمة على النصائح والتوجيهات القيمة.
- نتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة من خارج جامعة قالمة على تحكيم الاستمارة.
- نتقدم بالشكر الجزيل لجميع الطلبة والزملاء في الدفعة على حسن تعاونهم معها.

إهداء

أهدي هذا العمل ...

إلى الوالدين الكريمين

إلى عائلتي الصغيرة وخاصة إشراق وضحى

إلى كافة زملائي في الدفعة وخاصة زميلتي في هذا العمل

إلى كافة الأساتذة الكرام الذين لم يبخلوا علينا بالنصائح والتوجيهات

بدرالدين وعار

إهداء

الحمد لله و كفى و الصلاة على الحبيب المصطفى و أهله و من وفى أما بعد، الحمد لله الذي أنار لي طريقي و كان لي خير عون.

أهدي هذا العمل .....

إلى أغلى ما أملك في هذه الدنيا، إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها و التي أنحني لها بكل إجلال وتقدير، إلى التي أرجو قد أكون قد نلت رضاها أمي الغالية "فوزية" أطال الله في عمرها .

إلى من أدين له بحياتي، و كان شمعة تحترق لتضيء طريقي، إلى من أكن له مشاعر التقدير و الاحترام و العرفان أبي العزيز "رابح" أطال الله في عمره.

إلى السند و العضد و الساعد إخواني "شمس الدين" ، "آدم" ، "نوح" ،"أماني" إلى من كان لي أحسن عون و سند زوجي "سفيان".

إلى زميلي و أخي رفيق مشواري حفظه الله "بدر الدين"، إلى أساتذتي الكرام وأهل الفضل علي الذين غمروني بالحب و التقدير و النصيحة و التوجيه و الإرشاد.

إلى كل من لم يدخر جهدا في مساعدتي و أخص بالذكر الأستاذ المشرف "بن جلول خالد".

إلى خواتي الذين لم تلدهم أمي و رفاق درب الحياة بحلوها و مرها ورمز الإيثار والوفاء أصدقائي "أحلام" روميسة "، "يسرى"، و إلى كل من أحبني بصدق ودعا لي بالتوفيق والسداد.

قيدوم بسمة

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	**I**
قائمة الجداول والأشكال والملاحق	**VI**
مقدمة	أ – ج
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للرقابة المصرفية	**6**
تمهيد الفصل الأول	**7**
المبحث الأول: ماهية الرقابة المصرفية	**8**
المطلب الأول: تعريف الرقابة المصرفية وأهميتها	**8**
❑ الفرع الأول: تعريف الرقابة المصرفية	**8**
❑ الفرع الثاني: أهمية الرقابة المصرفية	**9**
المطلب الثاني: أهداف وأساليب الرقابة المصرفية	**10**
❑ الفرع الأول: أهداف الرقابة المصرفية	**11**
❑ الفرع الثاني: أساليب الرقابة المصرفية	**11**
المبحث الثاني: تطور الرقابة المصرفية	**12**
المطلب الأول: اتفاقية بازل 1	**12**
❑ الفرع الأول: ظروف تأسيس لجنة بازل 1 و أهدافها	**12**
❑ الفرع الثاني: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 1 وتعديلاتها	**13**
❑ الفرع الثالث: ايجابيات وسلبيات اتفاقية بازل 1	**16**
المطلب الثاني: الإطار العام لاتفاقية بازل 2	**17**
❑ الفرع الأول:مراحل إعداد اتفاقية بازل 2 وأهدافها	**17**
❑ الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين اتفاقية بازل 1 واتفاقية بازل 2	**18**
❑ الفرع الثالث:الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل 2	**19**
❑ الفرع الرابع:ايجابيات وسلبيات اتفاقية بازل 2	**20**
المطلب الثالث: اتفاقية بازل 3	**21**
❑ الفرع الأول:إصدار اتفاقية بازل 3	**21**
❑ الفرع الثاني: ملامح اتفاقية بازل 3	**22**
❑ الفرع الثالث:محاور اتفاقية بازل 3	**22**
❑ الفرع الرابع :ايجابيات وسلبيات اتفاقية بازل 3	**23**
المبحث الثالث: متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية	**24**
المطلب الأول: شروط خاصة بالهيئة الرقابية	**24**
❑ الفرع الأول:تحديد الهيئة التي تقوم بعملية الرقابة	**24**
❑ الفرع الثاني:استقلالية الهيئة المكلفة بالرقابة	**24**

❑ الفرع الثالث: شروط متعلقة بالبيئة الداخلية لهيئات الرقابة	25
المطلب الثاني: قواعد نشر المعلومات و صلاحيات المراقبين	25
❑ الفرع الأول: قواعد خاصة بنشر المعلومات و البيانات	25
❑ الفرع الثاني: صلاحيات المراقبين	26
المطلب الثالث: حوكمة البنوك ودورها في تفعيل الرقابة المصرفية	27
❑ الفرع الأول: أهمية الحوكمة في القطاع المصرفي	28
❑ الفرع الثاني: الأطراف المعنية في حوكمة القطاع المصرفي	28
❑ الفرع الثالث: متطلبات تفعيل حوكمة البنوك	29
خلاصة الفصل الأول	30
الفصل الثاني: أهمية الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية	31
تمهيد الفصل الثاني	32
المبحث الأول: ماهية الأزمات المالية	33
المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية وخصائصها	33
❑ الفرع الأول: تعريف الأزمة	33
❑ الفرع الثاني: تعريف الأزمة المالية	34
❑ الفرع الثالث: خصائص الأزمة المالية	35
المطلب الثاني: كيفية حدوث الأزمات المالية، مراحلها وأنواعها	35
❑ الفرع الأول: كيفية حدوث الأزمة المالية	35
❑ الفرع الثاني: مراحل حدوث الأزمة المالية	36
❑ الفرع الثالث: أنواع الأزمات المالية	37
المطلب الثالث: تطور الأزمات المالية، أسبابها وقنوات انتشارها	39
❑ الفرع الأول: تطور الأزمات المالية	39
❑ الفرع الثاني: أسباب الأزمات المالية	39
❑ الفرع الثالث: قنوات انتشار الأزمات المالية	42
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لإدارة الأزمات المالية	43
المطلب الأول: ماهية إدارة الأزمات المالية	43
❑ الفرع الأول: تعريف إدارة الأزمات.	43
❑ الفرع الثاني: خصائص إدارة الأزمات المالية	44
❑ الفرع الثالث: أهداف إدارة الأزمات المالية	44
المطلب الثاني: مراحل وأساليب إدارة الأزمات المالية	45
❑ الفرع الأول: مراحل إدارة الأزمات المالية	45
❑ الفرع الثاني: أساليب الوقاية في إدارة الأزمات المالية	48
❑ الفرع الثالث: سياسات الوقاية في إدارة الأزمات المالية	49
المطلب الثالث: مقومات ومعوقات إدارة الأزمات المالية	50

❑ الفرع الأول: مقومات إدارة الأزمات المالية	50
❑ الفرع الثاني: معوقات إدارة الأزمات المالية.	51
❑ الفرع الثالث: متطلبات نجاح إدارة الأزمات المالية	51
المبحث الثالث: دور الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية	52
المطلب الأول: دور مقررات لجنة بازل في تعزيز الرقابة المصرفية	52
❑ الفرع الأول: دور الإجراءات الاحترازية في تعزيز الرقابة المصرفية	52
❑ الفرع الثاني: دور انضباط السوق في تعزيز الرقابة المصرفية	53
❑ الفرع الثالث: دور حوكمة المصارف في تفعيل الرقابة المصرفية	54
المطلب الثاني: دور نظم الإنذار المبكر واختبارات الضغط في التنبؤ بالأزمات المالية	54
❑ الفرع الأول: دور نظم الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المالية	54
❑ الفرع الثاني: دور اختبارات الضغط في التنبؤ بالأزمات المالية	56
المطلب الثالث: شروط وكفاءة الرقابة المصرفية الفعالة في التصدي للأزمات المالية	57
❑ الفرع الأول: دور وكفاءة الرقابة المصرفية في التصدي للأزمات المالية	57
❑ الفرع الثاني: شروط فاعلية الرقابة المصرفية في التصدي للأزمات المالية	58
خلاصة الفصل الثاني	59
الفصل الثالث:واقع الرقابة المصرفية في الجزائر	60
تمهيد الفصل الثالث	61
المبحث الأول: الرقابة المصرفية في الجزائر تطورها أنواعها هيئاتها	62
المطلب الأول: الرقابة المصرفية قبل وبعد قانون النقد والقرض 10/90	62
❑ الفرع الأول: الرقابة المصرفية قبل قانون قانون النقد والقرض 10/90	62
❑ الفرع الثاني: الرقابة المصرفية بعد قانون النقد والقرض 10/90	63
المطلب الثاني:الهيآت الرقابية في النظام المصرفي الجزائري	65
❑ الفرع الأول : مجلس النقد والقرض	66
❑ الفرع الثاني: اللجنة المصرفية	66
❑ الفرع الثالث: المراكز الوقائية	68
❑ الفرع الرابع: محافظو الحسابات	69
المطلب الثالث: أنواع الرقابة المصرفية في الجزائر	70
❑ الفرع الأول: الرقابة الداخلية	70
❑ الفرع الثاني: الرقابة الخارجية	71
المبحث الثاني: معايير الرقابة المصرفية في الجزائر ومقارنتها بالمعايير العالمية	73
المطلب الاول:معايير الرقابة المصرفية المطبقة في النظام المصرفي الجزائري	73
❑ الفرع الأول: القواعد المعتمدة في النظام المصرفي الجزائري	73
❑ الفرع الثاني: الإجراءات الاحترازية المتخذة لتطبيق اتفاقية بازل	75

المطلب الثاني: مقارنة بين القواعد الإحترازية للنظام المصرفي الجزائري والمعايير العالمية	75
❑ الفرع الأول: أوجه التشابه	75
❑ الفرع الثاني: أوجه الإختلاف	76
المطلب الثالث:عوائق تطبيق المعايير الدولية للرقابة المصرفية في الجزائر	76
❑ الفرع الأول: خصائص البيئة المصرفية الجزائرية	77
❑ الفرع الثاني: الجانب الإداري والعنصر البشري	77
❑ الفرع الثالث: ضعف استخدام التكنولوجيا و نظم المعلومات	78
المبحث الثالث: الأزمات المالية و جهود السلطات الرقابية لتعزيز الرقابة المصرفية في الجزائر	78
المطلب الأول: الأزمات المالية وانعكاساتها على النظام المصرفي الجزائري	78
❑ الفرع الأول: أزمة البنوك الخاصة في الجزائر	78
❑ الفرع الثاني: الأزمة المالية العالمية 2008	79
❑ الفرع الثالث: أزمة السيولة 2017 و أزمة كورونا (كوفيد -19)	80
المطلب الثاني: جهود السلطات الرقابية لعصرنة الرقابة المصرفية وإرساء مبادئ الحوكمة في الجزائر	81
❑ الفرع الأول: تعزيز نشاطات الرقابة الميدانية و نظام الإنذار	81
❑ الفرع الثاني: تعزيز شروط اعتماد البنوك و أنظمة الرقابة الداخلية	81
❑ الفرع الثالث: الاهتمام بمحاربة غسيل الأموال و عصرنة مهام الإشراف والرقابة	82
خلاصة الفصل الثالث	84
الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لدور الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية لعينة من المؤسسات البنكية الجزائرية	85
تمهيد الفصل الرابع	86
المبحث الأول: منهجية تصميم الدراسة الميدانية	87
المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة	87
❑ الفرع الأول: مجتمع الدراسة	87
❑ الفرع الثاني: عينة الدراسة	87
المطلب الثاني: أداة الدراسة	88
المطلب الثالث: أساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات	89
المطلب الرابع: قياس صدق وثبات أداة الدراسة	90
❑ الفرع الأول: قياس صدق أداة الدراسة	90
❑ الفرع الثاني: قياس ثبات أداة الدراسة	94
المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة الميدانية	95
المطلب الأول: التحليل الوصفي لعينة الدراسة	95
❑ الفرع الأول: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس	95
❑ الفرع الثاني: توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للفئة العمرية	96

❑ الفرع الثالث: توزيع أفراد العينة وفقا للمؤهل العلمي	97
❑ الفرع الرابع: توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	97
❑ الفرع الخامس: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المنصب الوظيفي	97
المطلب الثاني: التحليل الوصفي لآراء العينة	98
❑ الفرع الأول: تحليل آراء أفراد العينة حول عبارات المحور الأول (مدى تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية)	98
❑ الفرع الثاني: تحليل آراء أفراد العينة حول عبارات المحور الثاني (كفاءة إدارة الأزمات المالية)	101
❑ الفرع الثالث: تحليل آراء أفراد العينة حول عبارات المحور الثالث (فعالية تطبيق الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية)	103
المبحث الثالث: نتائج اختبار الفرضيات	105
❑ المطلب الأول: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى	106
❑ المطلب الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية	107
❑ المطلب الثالث: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة	107
❑ المطلب الرابع: اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة	111
خلاصة الفصل الرابع	116
الخاتمة	118
قائمة المراجع	121
الملاحق	127

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

أولا: قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أوزان المخاطر للأصول حسب بازل 1	14
02	أوزان المخاطرة المرجحة لعناصر خارج ميزانية البنك	15
03	الجزاءات التأديبية للجنة المصرفية للوقاية من الازمات المالية	68
04	تطور عدد المخالفات القانونية والتنظيمية في النظام المصرفي الجزائري من2014إلى 2018	72
05	عدد الاستمارات الموزعة والمستردة حسب كل المؤسسات البنكية من عينة الدراسة	88
06	درجات مقياس ليكارت الخماسي	89
07	الاتجاه العام حسب مجال المتوسط الحسابي	89
08	معاملات ارتباط سبرمان لعبارات المحور الأول (مدى تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية) بالدرجة الكلية للمحور	91
09	معاملات ارتباط سبرمان لعبارات المحور الثاني (كفاءة إدارة الأزمات المالية) بالدرجة الكلية للمحور	92
10	معاملات ارتباط سبرمان لعبارات المحور الثالث (فعالية تطبيق الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية) بالدرجة الكلية للمحور	93
11	معامل ارتباط بيرسون لمحاور الاستمارة بالدرجة الكلية للاستمارة	94
12	ثبات محاور الاستبيان حسب معامل الفاكرونباخ	94
13	نتائج ثبات الاستبيان باستخدام طريقة التجزئة النصفية	95
14	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس	96
15	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للفئة العمرية	96
16	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للمستوى العلمي	97
17	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة المهنية	97
18	توزيع افراد عينة الدراسة حسب المنصب الوظيفي	98
19	نتائج التحليل الإحصائي لتطبيق المؤسسات البنكية محل الدراسة لمبادئ الرقابة المصرفية.	110
20	نتائج التحليل الإحصائي لمدى كفاءة إدارة الأزمات المالية لدى المؤسسات البنكية محل الدراسة	102
21	نتائج التحليل الإحصائي حول العلاقة بين تطبيق الرقابة المصرفية وفعاليتها في إدارة الأزمات المالية	104
22	اختبار كلوموغروف سمرنوف وشابيرو ويلك للتوزيع الطبيعي.	106
23	نتائج اختبار ستودنت للفرضية الرئيسية الأولى	106
24	نتائج اختبار ستودنت للفرضية الرئيسية الثانية	107
25	نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الأولى للفرضية الثالثة	108
26	نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثانية للفرضية الثالثة	109
27	نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الثالثة	110

28	**نتائج تحليل الانحدار البسيط بعد حذف الحد الثابت للفرضية الرئيسية الثالثة**	110
29	**نتائج اختبار تجانس التباين لبيانات الدراسة**	111
30	**نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمتغير العمر**	112
31	**نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمتغير المستوى التعليمي**	113
32	**نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمتغير المنصب الوظيفي**	113
33	**نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمتغير نوع البنك**	114
34	**نتائج اختبار كروسكال وليس لمتغير عدد سنوات الخبرة**	114

ثانيا: قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أساليب الرقابة المصرفية	12
02	أوجه الاختلاف بين اتفاق بازل 1 و اتفاق بازل 2	18
03	الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل 2	20
04	يوضح مراحل الأزمة المالية حسب M.Bordo	37
05	قنوات انتشار الازمات المالية	42
06	نتائج مصفوفة الأزمات	46
07	مراحل إدارة الأزمة	48

ثالثا: قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	استبيان الدراسة الميدانية	128
02	قائمة المحكمين	132

مقدمة

مقدمة:

في عالمنا المعاصر أصبحت المصارف الوسيلة الأولى في تمويل المشاريع ودفع عجلة النمو والتقدم لاقتصاد أي دولة من دول العالم، ومع التغيرات والتطورات السريعة والعميقة التي شهدها الاقتصاد العالمي وعلى رأسها التقدم التكنولوجي الهائل بصورة غير مسبوقة وعولمة الأسواق المالية وتحررها ومساهمة الهندسة المالية في استحداث أدوات مالية جديدة، تعددت وتنوعت الأنشطة والخدمات المصرفية و تزايدت الاستثمارات و عمليات الاندماج والتكتل المصرفي، وموازاة مع ذلك تصاعدت و تعددت المخاطر المصرفية وآلت العديد من المصارف العالمية الكبرى إلى التعثر والفشل المالي بفعل الأزمات المالية التي طالت العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وذلك لما يتسم به العمل المصرفي من حساسية تجاه المخاطر المحدقة به من جهة و غياب فعالية التنظيم والأساليب الرقابية المعتمدة وأداء الأجهزة الرقابية من جهة ثانية وهو ما أدى إلى تعرض الاقتصاد العالمي للعديد من الأزمات المالية والمصرفية والتي تسببت في إضعاف النظام المصرفي الدولي،كما كان لتحرير المعاملات المصرفية دور كبير في انتقال وتدويل الأزمات المالية و بشكل سريع جدا عبر مختلف دول العالم.

إن العمل على تجنب تعرض أسواق رأس المال والبنوك انهيارات و أزمات مالية شجع المؤسسات الرقابية في مختلف دول العالم للبحث عن أساليب مناسبة لتقييم ورقابة التعامل المصرفي بما يتلاءم مع التغيرات والتطورات السريعة التي يشهدها قطاع البنوك، فكان البحث عن آليات للرقابة المصرفية وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في مختلف دول العالم قوامه التنسيق بين السلطات الرقابية ووضع قواعد آمنة وآليات مشتركة لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البنوك وهو ما تجسد في أول خطوة في هذا الاتجاه حيث تأسست اللجنة الدولية للإشراف والرقابة على المصارف بمدينة بازل السويسرية وسيمت بـ: "لجنة بازل" والتي خلصت إلى وضع نظم شبه ملزمة التطبيق لكافة البنوك العالمية و بأسلوب موحد لقياس و إدارة المخاطر و التعرف عليها مع التأكيد على أهمية الإشراف والرقابة واقتراح الآليات المناسبة لزيادة حجم رأس المال واعتباره الوسيلة الأهم لمواجهة المخاطر والتصدي للأزمات المالية، لكن حدوث الأزمات المالية بصورة فجائية وبدون سابق إنذار كشف عن مواطن الضعف والقصور في مقررات لجنة بازل الأولى فعملت اللجنة على تحيينها وتطويرها في خطوة ثانية وثالثة مع إدراج القواعد المستقاة من دروس الأزمات السابقة كل مرة وذلك من أجل استمرار وضمان سلامة القطاع المالي والمصرفي وتجنيبه الأزمات المالية من خلال التدخل المبكر واتخاذ الإجراءات الرقابية في الوقت المناسب لضمان فاعلية إدارة الأزمات المالية خلال مراحلها المتتالية، وقد اهتمت الجهات الرقابية حول العالم بتطوير آليات ووسائل رقابتها للبنوك بما يتناسب مع تلك التي توصي بها لجنة بازل من أجل علاج ضعف الرقابة المصرفية وقصور كفاءة إدارة الأزمات المالية لديها.

والجزائر كغيرها من دول العالم تأثرت بالتغيرات والتطورات العميقة والسريعة التي شهدها الاقتصاد العالمي ولم تسلم المنظومة المصرفية الجزائرية من مشكلة التعثر المصرفي حيث شهدت تعثر العديد من المصارف أبرزها أزمة البنوك الخاصة سنة 2003 وذلك كان نتيجة للثغرات التي ظهرت بعد الإصلاح المصرفي في بداية التسعينات بإصدار قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض وقد تطلب ذلك تدخل السلطات الرقابية من اجل تسيير حالة التعثر المصرفي وتعزيز الرقابة المصرفية والعمل على استقرار النظام المصرفي الجزائري من خلال تقوية الإطار القانوني والتنظيمي وهو ما تجسد من خلال إصدار العديد من الأوامر والتعليمات التنظيمية.

1- إشكالية الدراسة:

تتمثل مشكلة البحث في محاولة إبراز فعالية الرقابة المصرفية وعلاقتها بسلامة العمل المصرفي من جهة و بإدارة الأزمات المالية من جهة أخرى وكذلك معرفة الدور الذي ساهمت به الاتفاقيات الدولية خصوصا اتفاقيات بازل في الحد من الأزمات والمخاطر المصرفية .

وعليه يمكن صياغة التساؤل الرئيسي على النحو التالي: **ما مدى فعالية الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية.**

2- الأسئلة الفرعية:

لإعطاء صورة أكثر وضوحا لإشكالية الدراسة تم تقسيمها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تلتزم البنوك بتطبيق مبادئ الرقابة المصرفية.
- هل تعتمد البنوك على إدارة الأزمات المالية للتصدي والحد من مخاطرها.
- هل يوجد أثر لتطبيق مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة في كفاءة إدارة الأزمات المالية.
- هل توجد فروق في آراء المبحوثين حول فعالية تطبيق الرقابة المصرفية في تحسين كفاءة إدارة الأزمات المالية حسب المتغيرات الشخصية

3- فرضيات الدراسة:

في إطار الإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية نحاول اختبار مدى صحة الفرضيات التالية:

1) **الفرضية الرئيسية الأولى:** يوجد اهتمام من قبل المؤسسات البنكية بتطبيق مبادئ الرقابة المصرفية.
2) **الفرضية الرئيسية الثانية:** هناك كفاءة في إدارة الأزمات المالية من قبل المؤسسات البنكية.
3) **الفرضية الرئيسية الثالثة:** يوجد أثر لتطبيق مبادئ الرقابة المصرفية على كفاءة إدارة الأزمات المالية.

- **الفرضية الفرعية الأولى:** هناك أثر لمدى وجود إطار فعال ومحكم للرقابة و الحوكمة البنكية على كفاءة إدارة الأزمات المالية.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد أثر لالتزام المؤسسات البنكية بالإفصاح والشفافية على كفاءة إدارة الأزمات المالية.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** يوجد أثر للمراجعة الإشرافية والرقابة الاحترازية على كفاءة إدارة الأزمات المالية.

4) **الفرضية الرئيسية الرابعة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5% في أراء أفراد العينة حول فعالية تطبيق الرقابة المصرفية في تحسين كفاءة إدارة الأزمات المالية لدى المؤسسات البنكية حسب المتغيرات الشخصية.

4- أهمية الدراسة

تظهر أهمية هذا البحث باعتبار أن:

- الرقابة المصرفية الفعالة أصبحت من العناصر الأساسية للتصدي و لتلافي الأزمات المالية المصرفية وهي بالغة الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي وتحقيق سلامة الجهاز المصرفي، كون أن الرقابة المصرفية تهدف إلى التأكد من أن البنوك تعمل بشكل صحيح وسليم وتتوفر على ما يكفي من رأس المال والسيولة ومئونات لتغطية المخاطر كما تهدف إلى التحسين والرفع من كفاءة إدارة أي أزمة مالية محتملة وهو موضوع جدير بالدراسة.

- إن ظاهرة العولمة الاقتصادية والمالية وتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية كانت لها آثار سلبية أكثر منها إيجابية على المؤسسات المصرفية وهو ما أدي إلى انتشار الأزمات المالية،وموازاة مع ذلك برزت أهمية الرقابة المصرفية وتطبيق القواعد الاحترازية البناءة كآلية فعالة لتحقيق بيئة مصرفية سليمة.

5- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التأكيد على أهمية الرقابة على العمل المصرفي من خلال ضبط أداء البنوك بصورة محكمة تضمن سلامتها وعدم تعرضها للتعثر في ظل انتشار الأزمات المالية.
- التأكيد على أهمية معايير لجنة بازل ودورها في تحديد وإدارة جميع المخاطر التي تواجه البنوك.
- معرفة أوجه القصور والضعف التي أدت إلى تحيين معايير لجنة بازل.
- دراسة مراحل تطور الرقابة المصرفية في الجزائر ومعرفة أوجه القصور والضعف التي يعاني منها الجهاز المصرفي الجزائري
- دراسة نتائج وانعكاسات الإصلاحات المصرفية التي قامت بها السلطات الرقابية في الجزائر وذلك استنادا إلى المبادئ الاحترازية للجنة بازل ودرها في تطبيق تحرر مالي ناجع في ظل رقابة مصرفية فعالة من أجل تفادي الأزمات المالية المصرفية.

6- أسباب اختيار الموضوع

- الرغبة في اكتساب معارف و الإحاطة بموضوع الرقابة المصرفية .
- الرغبة في دراسة موضوع جديد يواكب الأوضاع والتغيرات الاقتصادية السائدة.
- معرفة مدى مواكبة البنوك الجزائرية للتغيرات الاقتصادية السائدة و فعالية أنظمتها وكفاءتها لذلك.

7- منهج البحث

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية والأسئلة المطروحة واختبار صحة الفرضيات المصاغة اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الإحصائي

* **المنهج الوصفي:** من خلال استعراض مختلف المفاهيم الأساسية سواءً تلك المتعلقة بالرقابة المصرفية و الأزمات المالية و إدارة الأزمات المالية وهذا ما يتوافق مع طبيعة البحث

* **المنهج التحليلي الإحصائي:** من خلال استعمال أسلوب تحليل الاستبيان وبالاعتماد على طريقة المعاينة العشوائية والتي تمكننا من الحصول على عدد البيانات المتعلقة بالدراسة من خلال تحليل النتائج المتعلقة بالدراسة الميدانية، وذلك بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي Spss.

8- الدراسات السابقة

- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، للباحثة بلعيد ذهبية تحمل عنوان " **الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك الجزائرية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية** "، سنة 2007، حيث هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية الرقابة المصرفية في التقليل من المخاطر المصرفية وتحقيق سلامة الجهاز المصرفي لتمكينه

من آداء مهامه حسب الشروط الدولية التي تقتضيها العولمة المالية و توصلت الدراسة إلى أن ما شهدته الساحة المصرفية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعدد الأزمات المالية تطلب تكثيف المزيد من الجهود لإيجاد المعايير الرقابية الأكثر تطورا لتفادي الوقوع في أزمات مالية أخرى ويتعلق الأمر بشكل عام بالأخذ بمبادئ الإدارة السليمة في البنوك كما أن النجاح المالي في الدول النامية لاسيما في الجزائر يتوقف على قدرة البنوك المركزية على خلق ثقافة جديدة في إدارة المخاطر وفقا لمفاهيم لجنة بازل، وقد تشابهت هذه الدراسة مع دراستنا من حيث المتغير المستقل إلا أن جوهر الاختلاف مع دراستنا هو المتغير التابع وكذا مجتمع وعينة الدراسة.

- مقال بعنوان "**دور وفعالية الرقابة الاحترازية في تحقيق السلامة المصرفية في ظل تزايد مخاطر العمل المصرفي**" للباحث طرشي محمد سبتمبر 2012،حيث هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية الرقابة المصرفية وتطبيق القواعد الاحترازية في سبيل الحد من انتشار الأزمات المصرفية، وتوصلت إلى أن سلامة القطاع المالي والمصرفي تعتمد على سن القوانين والتشريعات التي تحد من خطر انتشار الأزمات النظامية خاصة بعد اتجاه الدول المتزايد لتطبيق إجراءات التحرر المالي والعولمة المصرفية، وقد أصبحت المؤسسات المالية الدولية ولجنة بازل للرقابة المصرفية بشكل خاص من خلال أوراقها الإرشادية تلعب دورا مهما من أجل تحقيق الاستقرار المالي على المستوى العالمي،إلا أن تكرار حدوث الأزمات أثبت قصور وعدم مواكبة مقررات بازل للتطورات في الصناعة المصرفية فالملاحظ أن أي تعديلات لا تحث إلا بعد فوات الأوان، وقد تشابهت هذه الدراسة مع دراستنا من حيث المتغير المستقل إلا أن اختلافها مع دراستنا هو المتغير التابع وعدم وجود دراسة استقصائية.

- أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)،للباحثة نادية العقون، تحمل عنوان " **العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج –دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية** " سنة 2013/2012 حيث هدفت الدراسة إلى تحديد أسباب الأزمات المالية والشروط اللازمة للوقاية منها و توصلت الدراسة إلى أن أسباب تفاقم ظاهرة الأزمات المالية متعددة لكن جوهرها هو ضعف الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية وغياب الشفافية والإفصاح عن المعلومات وهو ما تجسد في فشل الجهات التنظيمية والرقابية في كثير من الدول في تقدير حجم المخاطر بصورة سليمة وصحيحة بالإضافة إلى التراجع عن الإجراءات التنظيمية والوقائية بمجرد زوال الأزمة يؤدي إلى تكرارها في ظل غياب وقاية حقيقة، وقد تشابهت هذه الدراسة مع دراستنا من حيث المتغير التابع إلا أن اختلافها مع دراستنا هو المتغير المستقل وعدم وجود دراسة استقصائية.

- مقال تحت عنوان " **الرقابة المصرفية ودورها في إدارة الأزمات المالية في الدول العربية أزمة فيروس (COVID-19) نموذجا**"،للباحثين زوايدية أفراح، خوالدية أبوبكر، بوزرب خير الدين، سبتمبر 2021، وقد هدفت الدراسة إلى تقديم تصور نظري لدور الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الرقابة المصرفية هي أداة فعالة للتأكد من أن الجهاز المصرفي يتمتع بالصلابة المالية ومدار بكفاءة وفاعلية عالية كما تعمل (الرقابة المصرفية) على توفير المعلومات والبيانات الكافية وتعزيز الإفصاح والشفافية في القطاع المصرفي وهذا من شأنه الحد من المخاطر والأزمات المالية. وقد تشابهت هذه الدراسة مع دراستنا من حيث المتغير المستقل و المتغير التابع إلا أن جوهر الاختلاف بين الدراستين هو مجتمع وعينة الدراسة.

- أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، للباحث حمود سليم تحمل عنوان " **فعالية نظم الإنذار المبكر في إدارة ومواجهة الأزمات المالية دراسة حالة الجزائر 2000-2016** "، سنة 2020-2021،حيث هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل والمؤشرات التي تؤدي إلى وقوع أزمة نقدية أو مصرفية واستخدامها في الحد من هذه الأزمة وإبعادها ثم وضع إطار عام للسياسة المصرفية تساعد متخذي القرار في إدارتهم المصرفية،وتوصلت الدراسة إلى ضرورة البحث عن إطار فعال لإدارة الأزمات النقدية والمصرفية من قبل البنك المركزي، بجعلها آلية لتحقيق الاستقرار على الأمد المتوسط والبعيد لا لوقف الخسائر الحالية فقط وذلك من خلال توفير إطار قانوني مرن يوفر للسلطة المسئولة عن إدارة الأزمات الوسائل اللازمة للتعامل مع مختلف الأزمات، إجراءات احترازية مانعة للأزمات تتمثل في إجراءات الرقابة الجزئية والكلية والتي هي من ضمن الأعمال الروتينية لكل من دوائر الرقابة على الجهاز المصرفي ودوائر الاستقرار المالي، وقد تشابهت هذه الدراسة مع دراستنا من حيث المتغير المستقل والمتغير التابع إلا أن هناك اختلاف بين الدراستين من حيث الدراسة الاستقصائية و دراسة حالة.

9- صعوبات البحث:

- نقص المراجع الخاصة بموضوع إدارة الأزمات المالية.
- قلة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الرقابة المصرفية في الجزائر
- صعوبة إجراء الدراسات التطبيقية الخاصة بهذا الموضوع في الجزائر، لصعوبة الحصول على المعلومات الصحيحة والدقيقة .

10- هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث المطروحة واختبار الفرضيات ارتأينا تقسيم بحثنا إلى أربعة فصول كما يلي:

الفصل الأول: تعلق بالإطار المفاهيمي للرقابة المصرفية وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، الأول تناولنا فيه ماهية الرقابة المصرفية، والمبحث الثاني تطرقنا لتطور الرقابة المصرفية، أما المبحث الثالث فهو يبرز متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية.

الفصل الثاني: تم تخصيصه لأهمية الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية وثم تقسيمه لثلاث مباحث، الأول يتناول ماهية الأزمات المالية، والثاني للإطار المفاهيمي لإدارة الأزمات المالية، أما المبحث الثالث خصص لدور الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية.

الفصل الثالث: خصص لواقع الرقابة المصرفية في الجزائر وقد قسم لثلاث مباحث، الأول للرقابة المصرفية في الجزائر تطورها أنواعها و هيئاتها، ثم معايير الرقابة المصرفية في الجزائر ومقارنتها بالمعايير العالمية في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث يعرض الأزمات المالية وجهود السلطات الرقابية لتعزيز الرقابة المصرفية في الجزائر.

الفصل الرابع: خصص هذا الفصل لدراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات البنكية بولاية قالمة، حيث تم من خلاله المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة التي تم الحصول عليها بالاعتماد على الاستمارة التي أعدت خصيصا لهذا الغرض وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث الأول تناولنا فيه منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات، أما المبحث الثاني عالج التحليل الوصفي لنتائج الدراسة الميدانية أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى تحليل نتائج اختبار الفرضيات.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للرقابة المصرفية

تمهيد الفصل الأول:

يقوم كل نظام مصرفي في العالم على مجموعة من المبادئ والأسس من أهمها الرقابة الصرفية وهي أداة تقيمية لما لها من دور كبير في تحديد نقاط القوة وسبل الاستفادة منها وتطويرها وكذلك تحديد نقاط الضعف والعمل على مجابهتها من خلال آليات رقابية مناسبة لتفادي الأزمات المالية الخانقة .

لقد أصبحت الرقابة المصرفية على رأس قائمة اهتمامات الدول كضرورة لتحقيق الاستقرار المالي و خاصة بعد ظهور العديد من الأزمات المالية وانتشارها وأخذها بعدا عالميا بفعل العولمة والتحرر المالي وهو ما استدعى تضافر الجهود الدولية ممثلة في اتفاقيات لجنة بازل ومقرراتها والتي جاءت لتدارك النقائص ولتشديد الرقابة على البنوك ووضع أطر قانونية سليمة لتحقيق الاستقرار المالي العالمي.

وفي إطار تحقيق رقابة مصرفية فعالة أشارت لجنة بازل إلى شروط هامة يجب توافرها في العملية الرقابية وهي متعلقة بالهيئة الرقابية وبيئة عملها، ووجود إطار فعال ومحكم للحوكمة المصرفية وقواعد لنشر البيانات، كآليات لتعزيز الرقابة المصرفية وتلافي الأزمات المالية.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى ماهية الرقابة المصرفية وتحديد سماتها وأهدافها ثم تطور الرقابة المصرفية و متطلبات تفعيلها.

المبحث الأول: ماهية الرقابة المصرفية

تعتبر الرقابة المصرفية ضرورة لما لها من دور في تحقيق سلامة البنوك وتفعيل دورها في الحياة الاقتصادية، فالرقابة المصرفية تخدم عدة فئات لارتباط مصالحهم بالبنوك وعلى رأسهم المودعين وإدارة البنك والجهات الرقابية ولتوضيح مفهوم الرقابة المصرفية أكثر سنتطرق في هذا المبحث لتعريفها ونشأتها ثم سماتها وأهدافها.

المطلب الأول: تعريف الرقابة المصرفية و أهميتها

تعد الرقابة السليمة شرطا أساسيا لاستمرار عمل البنوك في السوق المصرفي، إذ تمثل إحدى ركائز الهندسة الجديدة للنظام المالي الدولي السليم و الشفاف.

الفرع الأول: تعريف الرقابة المصرفية

قبل التطرق إلى تعريف الرقابة المصرفية لا بد من تعريف مصطلح الرقابة لغة و اصطلاحا.

أولا: تعريف الرقابة

1-لغة:

ورد في القاموس المحيط أن: رقابة ورَقوباً ورَقبة بفتحهن تعني انتظره كترقُبَه وارتقبه أي حرسه وراقبه مراقبةً ورقاباً[1].

فالرقابة في اللغة تعني الحراسة ، الانتظار، الحفظ.

2-اصطلاحا:

اختلفت التعاريف التي تناولت مفهوم الرقابة من حيث التفاصيل لكن أغلبها اتفقت من حيث المحتوى واعتبرتها وسيلة وهدف،كما أن الخلاف على تحديد معنى موحد للرقابة يضفي عليها أهمية خاصة[2].

عرف زكي العدوي الرقابة أنها العمليات التصحيحية وهي لا تشتمل التنفيذ فقط بل قد تتعداه إلى السياسات والخطة وأحيانا إلى الأهداف ذاتها و خاصة الأهداف قصيرة الأجل، و أنها كذلك اكتشاف و تحليل المشاكل قبل تفاقم حدوثها و القيام بالعمليات التصحيحية أولا بأول[3]. فالرقابة هي وظيفة إدارية، و هي عملية مستمرة و متجددة[4]

و عرفها فايول* بأنها التحقق فيما إذا كان كل شيء يحدث وفق الخطة المستخدمة و المبادئ التي تم إعدادها، وهي تهدف إلى توضيح نقاط الضعف و الأخطاء بغرض منع تكرارها، و هناك من يضيف على أنها العملية التي يمكن أن

---

[1] - القاموس المحيط للفيروزابادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب،مصر،ج1،1980، ص 77.

[2] - بسام عوض عبد الرحيم عياصرة، "**الرقابة المالية في النظام الإقتصادي الإسلامي**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،ط 1، 2010، ص27.

[3] - عبد الكريم طيار، "**الرقابة المصرفية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1988، ص 06.

[4] - محمد أحمد عبد النبي، "**الرقابة المصرفية**"، زمزم ناشرون و موزعون، الأردن، ط1، 2010، ص35.

* - هنري فايول: مهندس فرنسي، ولد سنة 1841، وتوفي سنة 1925، اهتم بموضوع إدارة المؤسسات وطوره.

ترى بها الإدارة أن ما يحدث هو ما كان ينبغي أن يحدث، و إن لم يكن كذلك فمن الضروري القيام بعدة تصحيحات، ويجب أن تمارس العملية الرقابية منذ اللحظة الأولى للتنفيذ على أن تستمر أثناءه وتمتد إلى ما بعد انتهائه[1].

نستخلص من التعاريف السابقة أن الرقابة هي عملية دورية ومستمرة تمكن من توضيح واقع الآداء الفعلي وقت تنفيذ الخطط الموضوعة ومدى تطابقها مع الأهداف المقررة.

ثانيا: مفهوم الرقابة المصرفية

تعتبر الرقابة المصرفية إحدى أهم وظائف البنوك المركزية باعتبارها المسئولة عن وجود جهاز مصرفي قوي وسليم و يمكن تعريفها كما يلي:

التعريف الأول: الرقابة المصرفية هي ذلك الجزء الأساسي من العملية الإدارية، و الهدف منها هو التحقق من أن التنفيذ و الأداء يسريان وفق الخطة الموضوعة مسبقا أي أنها تعمل على اكتشاف نقاط الضعف، و تجنب الأخطاء و تصحيحها حالة وقوعها،كما أنها تضم ثلاث مراحل أساسية، قبل التنفيذ من خلال التحليل و الاكتشاف للمشاكل التي تواجه العمل المصرفي، و عند التنفيذ بالعمل على الحد من تفاقم تلك المشاكل، ثم بعد التنفيذ للتأكد من احترام النصوص القانونية، الأنظمة، التوجيهات والإرشادات الصادرة عن الجهة المسئولة[2].

التعريف الثاني: الرقابة المصرفية هي مجموعة الإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية هدفها ضمان السير الحسن للقطاع المالي و المصرفي، حيث أن جزء من هذه الإجراءات تعتبر مماثلة لتلك الموجودة في الصناعات الأخرى مثل: الالتزامات التي تفرضها السلطات العمومية على المؤسسات لحماية المستهلك(الشروط الصحية، أو البيئية...الخ)، غير أن الرقابة في القطاع المصرفي تعني الموازنة بين المخاطرة و المردودية [3].

من خلال ما سبق يمكن تعريف الرقابة المصرفية أنها تلك العملية الإدارية التي تتضمن مجموعة الإجراءات التي تضعها الجهات الرقابية للتحقق من صحة القوانين والأنظمة المصرفية المعمول بها، وتشمل ثلاث مراحل أساسية من خلال العمل على تجنب الانحرافات في مرحلة أولية بالتحليل واكتشاف نقاط الضعف أما في مرحلة ثانية يتم إلزام البنوك والمؤسسات المالية باتخاذ تدابير تصحيحية ، وفي المرحلة الأخيرة يتم الإشراف على مدى تطبيق التدابير والتوجيهات التصحيحية التي أوصت بها الجهة الرقابية .

الفرع الثاني: أهمية الرقابة المصرفية

كون أن البنوك ترتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد فإن كل واحد منها يؤثر سلبا أو ايجابا على الآخر، فالبنوك في قيامها بوظائفها المختلفة قد تصادف مخاطر عديدة، حيث أن هذه الأخيرة جزء لا يتجزأ من طبيعة نشاطها فإن نظام

---

[1] - ختير فريدة، "**الرقابة المصرفية في الجزائر**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، تخصص علوم قانونية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2018/2017، ص 16.

[2] - جلايلة عبد الجليل، "**آليات تفعيل الرقابة المصرفية على الصيرفة الإلكترونية**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)،علوم اقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، السنة الجامعية 2019/2018، ص34.

[3] - طرشي محمد،بوفليح نبيل، "**الرقابة المصرفية و سبل تطويرها و تعزيزها في ظل انتشار الأزمات المالية**"، مجلة التنمية و الاستشراف للبحوث و الدراسات، جامعة البويرة، المجلد02، العدد 02، 2017، ص90.

الرقابة يوضع قبل الوقوع في المخاطر، كما أن الوقوع في المخاطر يؤدي بالضرورة لتطوير النظام الرقابي الموجود في حد ذاته، و لقد لعبت الأزمات دورا كبيرا في التركيز على وضع و تطوير الأنظمة المصرفية الرقابية.

برز اهتمام البنوك المركزية بموضوع الرقابة على المصارف بعد أن تعرض الجهاز المصرفي للعديد من البلدان إلى تحديات واسعة و شاملة منذ 1901 مرورا بالكساد العظيم عام 1929 و الأزمة الاقتصادية الأوربية سنة 1931 و أزمة جنوب شرق آسيا ثم أزمة الرهن العقاري عام 2008 و التي أدت إلى انهيار أسواق المال في معظم البلدان، لذا أصبح من الضروري الاهتمام أكثر بالرقابة المصرفية و العمل على تطويرها بغرض السيطرة على المخاطر المتنوعة و الإبلاغ عنها والحد منها[1].

ويمكن تلخيص أهمية الرقابة المصرفية في النقاط التالية[2]:

1- الحفاظ على استقرار النظام المالي و المصرفي و تجنب مخاطر إفلاس البنوك من خلال الإشراف على ممارساتها.

2-ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي من خلال فحص الحسابات و المستندات الخاصة بالبنوك لتجنب تعرضها للمخاطر، و تقييم وضعها المالي للتأكد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

3- حماية المودعين وذلك من خلال تدخل السلطات الرقابية و اتخاذ الإجراءات المناسبة لتجنب المخاطر التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية لالتزاماتها تجاه المودعين و خاصة المتعلقة بسلامة الأصول.

4- العمل على توجيه الاستثمارات التي تقوم بها البنوك نظرا لأهميتها في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية طويلة أومتوسطة أو قصيرة الأجل.

5-منع التركيز في نصيب المصارف من السوق المصرفية، وهو ما ينعكس سلبا على المنافسة و على نوعية الخدمات المصرفية التي تقدمها هذه المصارف.

6- التأكد من مدى التزام البنوك و تقيدها بالتعليمات الصادرة عن البنك المركزي.

بالإضافة إلى ما سبق يظهر دور الرقابة المصرفية في التصدي للأزمات المالية والتخفيف من وطئتها من خلال[3]:

1 - تنشيط الجهاز المصرفي وتوجيهه من خلال الرقابة على الائتمان كما ونوعا بما يخدم الوضعية النقدية السائدة.

2- تعزيز الإفصاح والشفافية في القطاع البنكي وبالتالي توفير المعلومات الكافية في الوقت والمكان المناسبين.

3 - إمكانية الوقوف على نوعية موجودات المصرف وتقييمها ومعرفة درجة المخاطر التي تتحملها ومحاولة الحد منها.

المطلب الثاني: أهداف و أساليب الرقابة المصرفية

تختلف أنظمة الرقابة المصرفية من دولة لأخرى إلا أن هناك اتفاق في الأهداف التي تصبو إليها وذلك بالاعتماد على أسلوبين أساسيين هما الرقابة الميدانية والرقابة المكتبية.

---

[1] - ختير فريدة، مرجع سبق ذكره، ص ص22،23.

[2] - منار حنينة، "**المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها في الجزائر**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة) في القانون العام، فرع التنظيم الاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة01، قسنطينة، السنة الجامعية 2014/2013، ص ص09،10.

[3] - زوايدية أفراح، وآخرون، "**الرقابة المصرفية ودورها في إدارة الأزمات المالية في الدول العربية: أزمة فيروس (Covid -19) نموذجا**"، مجلة اقتصاد المال والأعمال،المركز الجامعي ميلة، المجلد 5، العدد 3، 2021، ص ص 50،51.

الفرع الأول: أهداف الرقابة المصرفية

تتمثل أهداف الرقابة المصرفية في[1]:

1-التأكد من سلامة الوضع المالي لكل مصرف، و بصورة خاصة التأكد من الكفاءة المالية و ضمان السيولة اللازمة، وقابلية المصارف على القيام بالتزاماتها و أعباءها، و على الأخص المحافظة على أموال المودعين.

2-تقييم الموجودات لكل مصرف، و خاصة الديون و السلفيات، و الحسابات المدينة الأخرى.

3-دراسة المشاكل التي تواجه المصارف، و محاولة إيجاد حلول لتلك المشاكل.

4-التحقق من أن المصارف، تتقيد بالقوانين و الأنظمة و التعليمات الرسمية الصادرة عن المصرف المركزي.

5-تقديم الاقتراحات، و السبل التي تساعد على حل المشاكل التي تواجه المصارف و المؤسسات المالية.

الفرع الثاني: أساليب الرقابة المصرفية

تتمثل أساليب الرقابة المصرفية في[2]:

أ/ الرقابة المكتبية: تتم من خلال البيانات الدورية سواء التي تتعلق بالوضع المالي أو بالمتطلبات الرقابية والتي يتعين على كل بنك موافاة السلطة الرقابية بها، على أن ترد البيانات الأخيرة من خلال البنك المركزي لجميع البنوك.

تعمل الرقابة المكتبية على تطوير أسلوب رقابي فعال لتحليل المخاطر التي يتعرض لها كل بنك بحيث يمكن تتبع أنواع وتطور المخاطر التي تواجه البنوك وتقييم مدى تأثير بعض الأحداث على البنوك.

كما تشكل الرقابة المكتبية المستوى الأول لنظام الإنذار المبكر فهي تسمح بمراقبة أفضل للنظام المصرفي، من خلال إخضاع المصارف والمؤسسات المالية لرقابة مستمرة على الوثائق والمستندات المرسلة بانتظام للهيئات الرقابية وبالتالي الوقوف على سلامة المراكز المالية[3].

ب/ الرقابة الميدانية: وهي مسئولة عن التحقق من صحة البيانات الدورية التي ترد إلى السلطة الرقابية، و الوقوف على مدى كفاية نظم و إدارة المخاطر بالبنك و سلامة نظم الرقابة الداخلية، و كذلك الوقوف على مدى جودة الأصول فضلا عن التحقق من استمرار التزام البنك بالشروط التي منح الترخيص على أساسها.

وتتم الرقابة الميدانية في عين المكان حيث تتولى المصالح المختصة التابعة للبنك المركزي بعمليات الرقابة عن طريق إرسال فرق التفتيش لمقرات المصارف وفروعها ليتسنى بذلك التحقق من شرعية العمليات المنجزة ومطابقة المعطيات المصرح بها وكذا التأكد من حسن التسيير والاحترام الصارم للقواعد المهنية [4].

---

[1] - أحمد صبحي العيادي، "**إدارة العمليات المصرفية و الرقابة عليها**"، دار الفكر ناشرون و موزعون، الأردن، 2010، ط 1، ص198.

[2] - محمد أحمد عبد النبي، مرجع سبق ذكره، ص ص43،44.

[3] - إليفي محمد،"**الرقابة المصرفية كأسلوب وقائي من تعثر المصارف في النظام المصرفي الجزائري**"، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجيلالي بونعامة،عين الدفلى، العدد14-المجلد1- 2016،ص 73.

[4] - مرجع نفسه ، ص 73.

الشكل رقم(01): أساليب الرقابة المصرفية

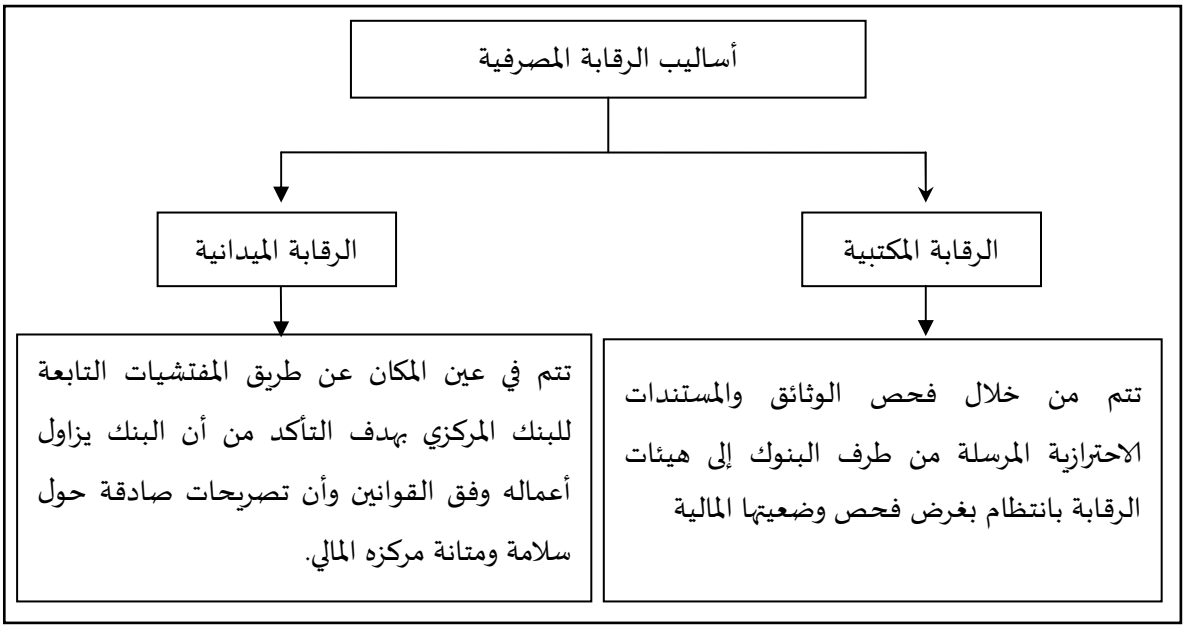

المصدر: من إعداد الطالبين وفق المعلومات السابق ذكرها

المبحث الثاني: تطور الرقابة المصرفية و تحدياتها

في الآونة الأخيرة تزايد حجم المصارف وتكاثر جغرافيا واشتدت حدة المنافسة بينها، مما أدى بالمجتمع الدولي للعمل أكثر للتحكم في تسييرها وهو ما تجسد في مقررات اتفاقيات بازل التي شكلت تطورا كبيرا في مجال الرقابة المصرفية وتسيير المخاطر البنكية.

المطلب الأول: اتفاقية بازل 1

وتعرف أيضا باتفاق بازل لعام 1988، وهي الاتفاقية التي ركزت بشكل أساسي على مخاطر الائتمان وتقدير المخاطر بالنسبة للأصول. حيث تم تصنيف أصول البنوك وتجميعها في خمس فئات وفقا لدرجة مخاطر الائتمان.

الفرع الأول: ظروف تأسيس لجنة بازل 1 و أهدافها

يعتبر تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية أحد أهم العوامل التي دعت إلى تأسيس إطار فعال ومحكم للرقابة المصرفية خاصة بعد تزايد نسبة الديون المشكوك في تحصيلها، وقد تأسست لجنة بازل 1 لتحقيق مجموعة من الأهداف اعتمادا على جوانب متعددة لتقوية قاعدة رأس مال البنوك.

أولا: ظروف تأسيس لجنة بازل 1

إن لجنة بازل للرقابة المصرفية هي اللجنة التي تأسست و تكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة تحت مسمى التنظيمات و الإشراف و الرقابة المصرفية على الممارسات العملية أو لجنة الأنظمة والرقابة المصرفية وذلك مع نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بال السويسرية، و قد حدث ذلك بعد أن تفاقمت أزمة

الديون الخارجية للدول النامية و تزايد حجم و نسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية، و يضاف إلى ذلك المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية و الأوروبية بسبب نقص رؤوس أموال تلك البنوك، تشكلت لجنة بازل 1 و عملت لعدة سنوات قبل نشر تقريرها النهائي في جويلية 1988، و قد ضمت اللجنة ممثلين ضمن مجموعة العشرة، و كانت اللجنة تعقد اجتماعها في مدينة بازل (بال) في سويسرا، و هي مقر بنك التسويات الدولية، برئاسة كوك من بنك انجلترا، و من هنا أتت التسمية بلجنة بال أو بازل أو كوك.[1]

ثانيا: أهداف لجنة بازل 1

حددت لجنة بازل 1 مجموعة من الأهداف الأساسية المتعلقة بالبنوك العاملة في السوق المصرفي و تتلخص فيما يلي:[2]

1- المساهمة في تقوية استقرار النظام المصرفي العالمي خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث، بسبب توسع البنوك العالمية و خاصة الأمريكية في تقديم قروض لدول العالم الثالث مما أضعف مراكزها المالية.

2- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف وهو كفاية رأس المال المصرفي، لأن المصارف اليابانية استطاعت أن تنفذ بقوة إلى داخل الأسواق التقليدية للمصارف الغربية و تنافسها بتقديم خدمات بهوامش ربح متدنية، و هو السبب الرئيسي وراء الاندفاع الأوروبي لتحديد حد أدنى لكفاية رأس المال المصرفي.

3- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات المصرفية العالمية، و في مقدمتها العولمة، و تحسين الأساليب الفنية للرقابة في أعمال البنوك و تسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.

4- جاءت جهود التعاون و التنسيق الدولي لتقوية قاعدة رأس المال، سعيا وراء إيجاد نظام مصرفي عالمي مستقر، وقادر على التكيف مع الأوضاع المستجدة و التي تتطور بوتيرة واسعة.

الفرع الثاني: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 1 و تعديلاتها

هناك العيد من الجوانب التي اعتمدتها بازل 1 والتي ساهمت في تقوية و استقرار النظام المصرفي الدولي إلا أن تطور النظام المالي بفعل العولمة أظهر أن هذه الجوانب غير كافية لقياس الوضع المالي للمصارف، فظهرت الحاجة إلى تعديلها.

أولا: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 1

انطوت اتفاقية بازل 1 على العديد من الجوانب أهمها[3]:

1- التركيز على المخاطر الائتمانية: هدفت الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال، آخذة بعين الاعتبار المخاطر الائتمانية فقط، دون مراعاة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الصرف.

2- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها: تركز اهتمام الاتفاقية على نوعية الأصول ومستوى المخصصات، ذلك انه من الضروري كفاية المخصصات أولا ثم يتأتى بعد ذلك تطبيق معيار كفاية رأس المال.

---

[1]- أحمد سليمان خصاونه، "**المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل- تحديات العولمة- استراتيجية مواجهتها**"، جدارا للكتاب العالمي وعالم المكتب الحديث للنشر و التوزيع، عمان، ط 1، 2008، ص114.

[2]- فائزة لعراف، "**مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الجزائر، دون طبعة، 2013، ص ص75،76.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد، "**الإصلاح المصرفي ومقررات بازل3**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ط 1، ص255-257.

3- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية:

أ- مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و دول ذات ترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي: و ينظر إلى هذه المجموعة بأنها أقل مخاطر من باقي دول العالم، و تضم هذه المجموعة الدول كاملة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD وهي: بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، السويد، سويسرا، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، ايسلندا، ايرلندا، اسبانيا، استراليا، البرتغال، اليونان.

ب- مجموعة الدول الأخرى في العالم: و تضم باقي دول العالم، و ينظر إلى هذه الدول على أنها ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأخرى، و بالتالي لا تتمتع هذه الدول و البنوك العاملة فيها بتخفيضات في أوزان المخاطر.

4- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول: ويختلف الوزن الترجيحي باختلاف الأصل من جهة، و كذلك باختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى، و من هنا نجد أن الأصول تندرج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال خمسة أوزان و هي الصفر، 10%، 20%، 50%، 100%،

و الجدول التالي يوضح ذلك بالتفصيل.

الجدول رقم (01): أوزان المخاطر للأصول حسب بازل 1

درجة المخاطرة %	نوعية الأصول
صفر	النقديات، القروض الممنوحة للحكومات المركزية و القروض بضمانات نقدية و بضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات، القروض الممنوحة من حكومات و بنوك مركزية في بلدان (OCDE).
10	القروض الممنوحة لهيئات القطاع العام المحلية حسب ما يتقرر وطنيا.
20	القروض الممنوحة لبنوك التنمية الدولية و بنوك منظمة (OCDE)، النقديات رهن التحصيل.
50	قروض مضمونة برهونات عقارية و يشغلها ملاكها.
100	جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية، القروض الممنوحة للقطاع الخاص، القروض الممنوحة خارج دول منظمة (OCDE)، و يتبقى على استحقاقها ما يزيد عن عام، القروض الممنوحة لشركات قطاع عام اقتصادية. مساهمات في شركات أخرى +جميع الموجودات.

المصدر: عمار عريس، مجدوب بحوصي، **"تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي"**، مجلة البشائر الاقتصادية،جامعة طاهري محمد،بشار، المجلد الثالث، العدد 01، مارس 2017،ص 101.

5-وضع معاملات تحويل الالتزامات العرضية بالنسبة للأصول خارج الميزانية : حيث يتم تحويلها إلى أصول ذات طبيعة الأصول داخل الميزانية حسب العلاقة الرياضية التالية [1]:

الخطر المرجح لأصل خارج الميزانية = قيمة الالتزام العرضي × معامل الترجيح

[1] - عمار عريس، مجدوب بحوصي، **"تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي"**، مجلة البشائر الاقتصادية،جامعة طاهري محمد،بشار، المجلد الثالث، العدد 01، مارس 2017، ص 102.

وتم تحديد أوزان المخاطرة المرجحة لعناصر خارج ميزانية البنك حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (02): أوزان المخاطرة المرجحة لعناصر خارج ميزانية البنك

أوزان المخاطر	البنود
100	بنود مثلية للقروض مثل الضمانات العامة للقروض
50	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الآداء(خطابات الضمان،تنفيذ عمليات مقاولات أو توريدات)
20	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتصفية الذاتية (الإعتمادات المستندية).

المصدر: ناصر سليمان، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 6، 2006، ص154.

6-وضع مكونات كفاية رأس المال المصرفي: أصبح الإطار الجديد لكفاية رأس المال المصرفي يتكون من المعادلة التالية:[1]

رأس المال المصرفي لمعيار الكفاية = رأس المال الأساسي + رأس المال المساند.

بحيث أن:

- **رأس المال الأساسي** = رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح
- **رأس المال المساند** = الاحتياطات غير المعلنة + احتياطات إعادة تقييم الأصول + المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة + القروض المساندة + أدوات رأس المالية أخرى.

في ضوء ما سبق، فإن معدل كفاية رأس المال توضحه العلاقة الرياضية الآتية:

$$\text{معدل كفاية رأس المال بازل } \mathbf{1} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}(\text{رأس المال الأساسي} + \text{رأس المال المساند})}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر}} \geq \mathbf{8\%}$$

ثانيا: تعديلات اتفاقية بازل 1

لقد ساعد معيار كفاية رأس المال للجنة بازل 1 على تقوية و استقرار النظام المصرفي الدولي إلا أنه و مع التطور الذي شهده النظام المالي، أصبح هذا المؤشر غير كاف لقياس الوضع المالي للمصارف، خاصة مع إهماله للمخاطر المصرفية الأخرى، فظهرت الحاجة إلى تعديل هذه النسبة.

من أهم التعديلات التي أدخلت على اتفاقية بازل 1، هو التعديل الذي أجري في أفريل 1995، حيث قامت اللجنة باقتراح إدخال مخاطر السوق التي كانت تتحملها البنوك، بعدما كانت الاتفاقية الأولى تهتم إلا بمخاطر الائتمان، و بعد جملة من الملاحظات و إدخال التعديلات عليها أصبحت جاهزة للتطبيق في سنة 1998، كما تم إضافة شريحة ثالثة لرأس المال عند احتساب معدل الملاءة، و تتمثل في قروض مساندة لا يقل تاريخ استحقاقها عن السنتين و تكون في حدود 250% من رأس المال الأساسي، ووفق هذا التعديل تم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان و مخاطر السوق، عن طريق ضرب مقياس المخاطر السوقية في 12,5%، و عليه يصبح بسط كسر العلاقة المعدلة مكون من مجموع رأس

[1]- جلايلية عبد الجليل، آليات تفعيل الرقابة المصرفية على الصيرفة الإلكترونية دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، علوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية ،أدرار،السنة الجامعية 2019/2018 ، ص 54.

مال البنك من الشريحة الأولى، الثانية، الثالثة، أما المقام فيتكون من مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة بالإضافة إلى مقياس المخاطرة السوقية مضروب في 12,5%[1].

$$\text{معدل كفاية رأس المال بازل } \mathbf{1.5} = \frac{\text{إجمالي رأس المال } (\text{شريحة } \mathbf{1} + \text{شريحة } \mathbf{2} + \text{شريحة } \mathbf{3})}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة} + \text{مقياس المخاطرة السوقية} \times \mathbf{12.5}\%} \geq \mathbf{8}\%$$

الفرع الثالث: ايجابيات وسلبيات اتفاقية بازل 1

أولا: ايجابيات اتفاقية بازل 1

تمثلت أهم إيجابيات اتفاقية بازل 1 في[2]:

- دعم استقرار النظام المصرفي الدولي وإزالة التفاوت بين قدرات المصارف على المنافسة، وتنظيم عمليات الرقابة على معايير كفاية رأس المال وجعلها أكثر ارتباطا بالمخاطر التي تتعرض لها أصول المصارف.
- حث المصارف على أن تكون أكثر حرصا ورشدا في توظيف أصولها وذلك بالاتجاه إلى توظيف الأصول ذات مخاطرة أقل، وكذلك تصفية الأصول الخطرة واستبداله بأصول أقل مخاطرة وهذا في حال ما إذا واجهت صعوبة في زيادة عناصر رأس المال لاستيفاء النسبة المطلوبة لمعيار كفاية رأس المال.
- إتاحة المعلومة حول المصارف مما يساعد على اتخاذ القرار الأفضل.
- سهولة التطبيق بما يوفر على المصارف الوقت والجهد وذلك نظراً لاهتمامها فقط بمخاطر الائتمان.

ثانيا: سلبيات اتفاقية بازل 1

يمكن إجمال سلبيات اتفاقية بازل 1 فيما يلي[3]:

- التفرقة بين الدول كان على أساس كونها من مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية أو أنها لا تنتمي إلى هذه المجموعة وهذا لم يكن مبني على أساس اقتصادي.
- صممت مقررات بازل 1 لتقدير المخاطر على أساس تنظيمي دون النظر إلى طبيعة المخاطر كما تظهرها أوضاع السوق.
- قصور معايير كفاية رأس المال في مواكبة التطورات السائدة في تكنولوجيا الاتصالات ومساهمتها في تقدم الفن المصرفي و تحليل المخاطر و اتباع العديد من البنوك أساليب أكثر تقدما تجاوزت التشريعات الرقابية.
- وجدت الجهات المشرفة على القطاع المصرفي في الدول الصناعية أن معايير بازل 1 أصبحت غير مناسبة على الأقل بالنسبة للبنوك الكبيرة بعد تغير مفهوم رأس المال استجابة لابتكار أدوات مالية جديدة.
- شجعت الاتفاقية فرص مراجحة رأس المال، خاصة تشجيعها الأنشطة خارج الميزانية و الأنشطة التجارية المرتبطة بالتعامل في أسواق المال.

---

[1]- جلايلية عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[2]- مفتاح صالح، رحال فاطمة، "**تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي**"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العالمي التاسع حول "**الاقتصاد والتمويل الإسلامي**"، كلية الدراسات الإسلامية بجامعة حمد بن خليفة، قطر، أيام 09-10 سبتمبر 2013، ص04.

[3]- طرشي محمد، بوفليح نبيل،مرجع سبق ذكره، ص 96.

المطلب الثاني: الإطار العام لاتفاقية بازل 2

تم إدراج تعديلات على اتفاقية بازل 1 تمثلت في ثلاث دعائم أساسية شكلت إطارا جديدا مرنا لتحديد رأس المال اللازم لإدارة المخاطر وبأساليب مختلفة .

الفرع الأول:مراحل إعداد اتفاقية بازل 2 وأهدافها

أولا: مراحل إعداد اتفاقية بازل 2

لقد قامت اتفاقية بازل 1 بتوفير خيار واحد فقط لقياس رأس المال المناسب للمصارف العامة دوليا، حيث كانت طريقة قياس و إدارة المخاطر تختلف من مصرف لآخر، لذلك تم إدخال بعض التعديلات على اتفاقية بازل 1 بحيث يتم التركيز على مخاطر المتاجرة، مما سمح لبعض المصارف باستخدام أنظمتها الخاصة لقياس مخاطر السوق.

و لقد وفر الإطار الجديد مجموعة متنوعة من الأساليب و الطرق تتراوح بين الأساليب البسيطة و الأساليب المعقدة لقياس المخاطر الائتمانية و المخاطر التشغيلية لتحديد مستويات رأس المال المناسبة، حيث توفر الاتفاقية الجديدة و التي أصبحت تسمى اتفاقية بازل 2 هيكلا مرنا، تتبنى بموجبة المصارف (بعد الخضوع للمراجعة الرقابية)، أفضل المنهجيات والتطبيقات التي تناسب درجة تطورها و درجة المخاطر التي تواجهها.[1]

ثانيا: أهداف اتفاقية بازل 2

عملت لجنة بازل على المحافظة على استقرار النظام المصرفي العالمي وتحقيق المساواة في شروط المنافسة بين البنوك الدولية، و في سعيها للوصول إلى هذه الغاية سطرت مجموعة من الأهداف تمثلت في[2]:

- العمل قدر الإمكان من أجل التوفيق بين حجم رأس المال المطلوب و حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك.
- تقوية و دعم القطاع المالي و المصرفي، و من أهم ما تم اتخاذه في هذا الصدد أصدرت لجنة بازل 2 المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة سنة 1997، ومنهجيات تطبيق الأسس المحورية للرقابة المصرفية الفعالة سنة 1999.
- زيادة درجة الشفافية وتوافر المعلومات الضرورية في الوقت المناسب لمساهمتها في مساعدة المتعاملين في الأسواق المالية على اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة لتفادي المخاطر الناجمة عن العمليات المصرفية.
- تطوير طرق قياس و إدارة المخاطر.
- فتح المجال للحوار و التفاهم بين مسئولي البنك و السلطات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس و إدارة المخاطر والعلاقة بين حجم رأس المال و المخاطر.

---

[1]- أحمد سليمان خصاونه، مرجع سبق ذكره، ص 119.

[2]- بن مصطفى عبد القادر، "**البنوك الإسلامية ومدى استجابتها لمعاييربازل3**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، علوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان،السنة الجامعية 2018/2017، ص 99.

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين اتفاقية بازل 1 واتفاقية بازل 2

يمكن حصر الاختلافات بين اتفاقية بازل 1 و اتفاقية بازل 2 في النقاط الثلاث الرئيسية التالية:[1]

1- حساب متطلبات كفاية رأس المال، و يكمن الاختلاف في:

- تغيير منهجية ترجيح الأصول بمخاطر الائتمان تغييرا جذريا.
- إضافة نوع جديد من المخاطر، هي المخاطر التشغيلية، و مطالبة المصارف بالاحتفاظ برأس مال لمواجهتها.
- إضافة طرق جديدة لقياس المخاطر الائتمانية، و تحديد متطلبات رأس المال، و هذه الطرق: المدخل المعياري، والمدخل الأساسي و المتقدم المستند للتصنيف الداخلي للمخاطر.
- يدعم تطبيق اتفاق بازل 2 تحقيق رأس المال الاقتصادي و الذي يأخذ في الاعتبار تحقيق الأرباح و العوائد على رأس المال.

2-إضافة بنود تتعلق بدور هيئات الرقابة على المصارف في مراقبة كفاية رأس المال و أساليب إدارة المخاطر، بحيث أصبح من مهمات هذه الهيئات رفع نسبة كفاية رأس المال عند ظهور ظروف جديدة (اقتصادية خاصة بالقطاع المصرفي أو بمصرف محدد)، و مراجعة أساليب إدارة و قياس المخاطر لدى المصارف.

3-إضافة متطلبات تتعلق بالشفافية و الإفصاح في السوق، و هي متطلبات تتعلق بإتاحة مزيد من المعلومات للسوق حول مدى كفاية رأس المال، و حجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف، و أساليبه في إدارتها و قياسها.

و يمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:

الشكل رقم (02): يبين أوجه الاختلاف بين اتفاق بازل 1 و اتفاق بازل 2

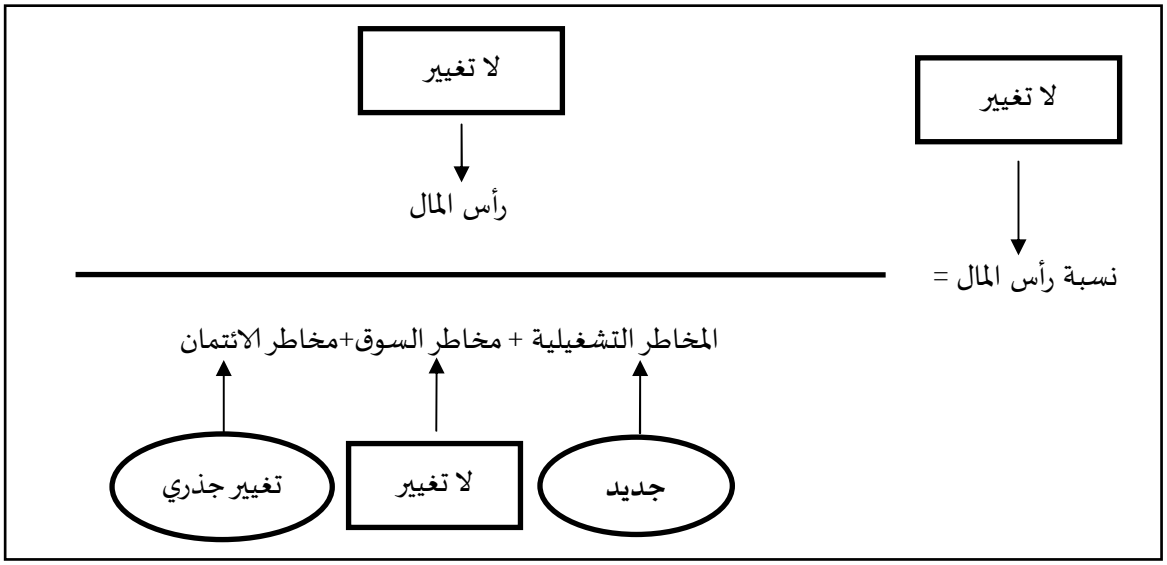

المصدر: مرفت علي أبو كامل" **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل2"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، فرع إدارة الأعمال، كلية التجارة قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص 43.

[1]- مرفت علي أبو كامل، "**الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل2**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة) في إدارة الأعمال، كلية التجارة قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص 43.

الفرع الثالث:الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل 2

ترتكز اتفاقية بازل 2 على ثلاث دعائم أساسية تمثلت فيما يلي:

1-الدعامة الأولى: (كفاية رأس المال)

وعملت اللجنة من خلاله على التصدي للعديد من المخاطر مع التركيز على المخاطر الائتمانية، و حساب رأس المال المصرفي المقابل لها، من خلال تطبيق المدخل المعياري و المدخل المستند إلى التصنيف الداخلي، كما أضيفت مخاطر التوريق و المخاطر التشغيلية[1].

$$\text{نسبة كفاية رأس المال حسب بازل } \mathbf{2} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{مخاطر الإئتمان} + (\text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر التشغيل}) \times \mathbf{12.5}} \geq \mathbf{8\%}$$

2-الدعامة الثانية (الرقابة الاحترازية):

تتطلب عملية المراجعة الإشرافية أو الرقابية من قبل السلطات الرقابية (المصارف المركزية)، التأكد من أن كل مصرف لديه إجراءات و أساليب داخلية سليمة لقياس مدى كفاية رأس المال، بناء على تقييم تفصيلي للمخاطر، وقد شدد الإطار الجديد لاتفاقية بازل 2 على أهمية قيام إدارة المصرف بوضع إجراءات داخلية لتقييم رأس المال، و تحديد مستويات محددة لرأس المال، تتناسب مع منظومة المخاطر الخاصة بالمصرف و بيئة الرقابة لديه، و تكون السلطات الرقابية مسئولة عن تقييم مدى قدرة المصارف على قياس متطلبات تحقيق كفاية رؤوس أموالها، قياسا بمستوى المخاطر لديها، و هذه العملية تخضع للمراجعة الإشرافية، و التدخل من قبل المصارف المركزية حيثما كان ذلك ضروريا.[2]

3-الدعامة الثالثة: (انضباط السوق):

تهدف إلى تعزيز و تحسين مناخ الإفصاح و الشفافية لدى البنوك من خلال توفيرها مزيدا من المعلومات في السوق حول المساهمين و الدائنين و التمكن من مراقبة و إدارة البنك على نحو أكثر فعالية لضمان السلامة و الاستقرار المصرفي في المستقبل.[3]

وحسب هذه الدعامة طالبت لجنة بازل باتباع سياسة واضحة وشفافة من قبل مجالس الإدارة في تحديد أهداف البنوك و تزويد الأطراف ذات العلاقة بالمعلومات عن المركز المالي وكفاية رأس المال ومخاطره وكذا السياسة المحاسبية المتبعة لتقييم الأصول.

---

[1]- جلايلية عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص57.

[2]- أحمد سليم خصاونه، مرجع سبق ذكره، ص 125.

[3]- عمار عريس، مجدوب بحوصي،مرجع سبق ذكره، ص 105.

ويمكن توضيح الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل 2 في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل 2

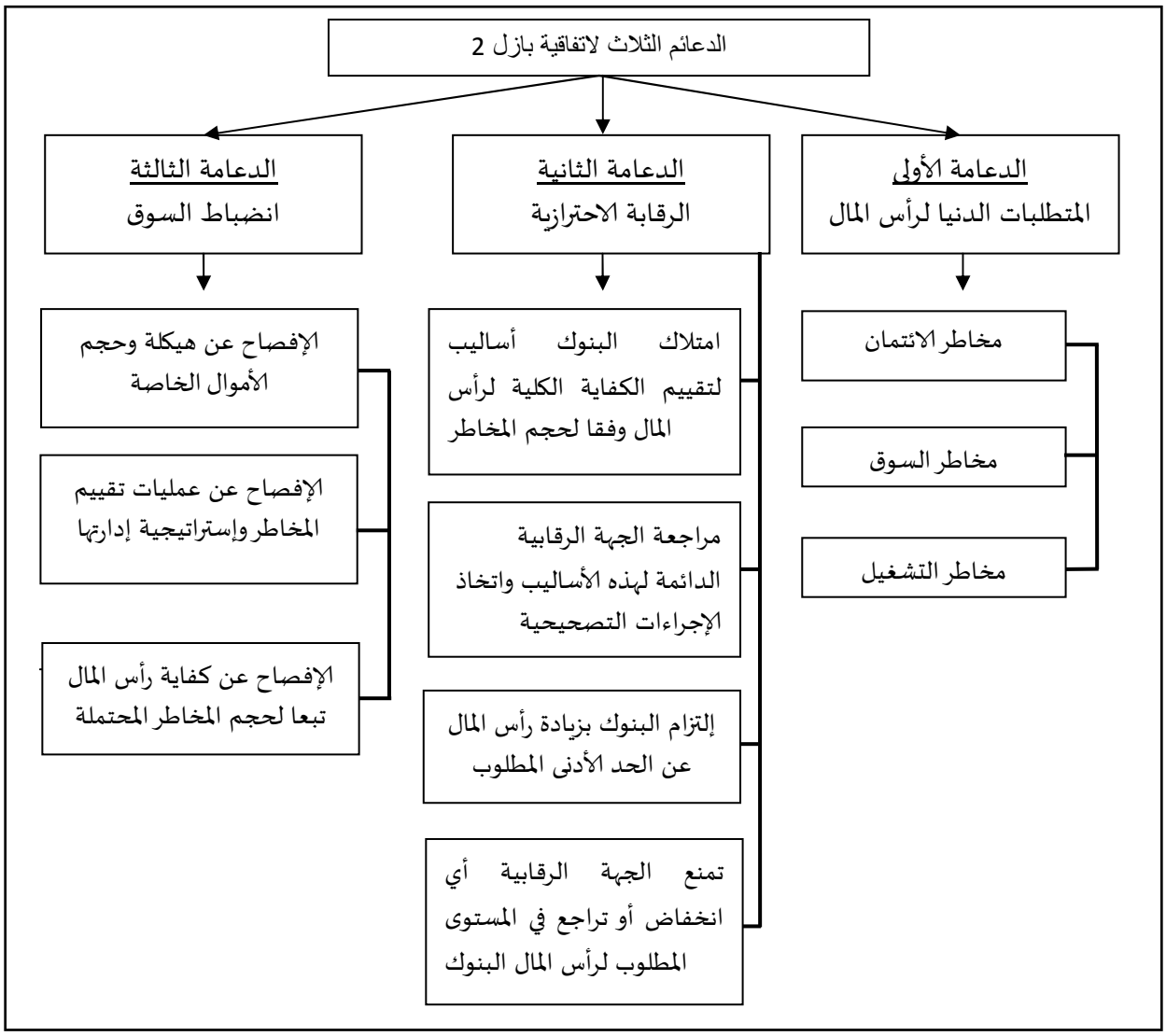

المصدر: حياة نجار،**"إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل"**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013، ص 107.

الفرع الرابع:ايجابيات وسلبيات اتفاقية بازل 2

إن مختلف الجوانب التي شملتها الدعمات الأساسية لاتفاقية بازل 2 هدفت إلى تقوية و دعم النظام المالي والمصرفي العالمي، إلا أن هناك بعض السلبيات كانت سببا في فشل الاتفاقية وعدم فاعليتها في إدارة الأزمات المالية.

أولا: إيجابيات اتفاقية بازل 2

يمكن ذكر أهم ايجابيات اتفاقية بازل 2 في[1]:

- تأكيد الممارسة المصرفية الحالية
- قياس المخاطر مع النماذج الخاصة بالمصارف
- أنظمة داخلية أكثر كفاءة ومراقبة المخاطر.

ثانيا: سلبيات اتفاقية بازل 2

تعود أبرز أسباب فشل اتفاقية بازل 2 إلى ما يلي[2]:

- إهمال الاتفاقية لبعض أنواع المخاطر: إذ بالرغم أن الاتفاقية جاءت بمفهوم موسع للمخاطر المصرفية بالاهتمام بمخاطر التشغيل و مخاطر الائتمان و السوق في احتساب الملاءة المالية للبنك، إلا أنها أهملت المخاطر المرتبطة بعمليات التوريق المعقدة و التي شكلت نسبة كبيرة من نشاط البنوك ما أدى إلى حدوث الأزمة المالية العالمية 2008.
- عدم معالجة مشكل السيولة: فالاتفاقية أهملت معالجة أكبر المخاطر التي تعاني منها أغلب البنوك مشكل السيولة، والذي كان من بين الأسباب لحدوث الأزمة المالية العالمية 2008.
- مبالغة الاتفاقية في بعض نسب المخاطر: حيث أقرت الاتفاقية احتفاظ البنوك بنسبة 20 من رأس مالها لمواجهة مخاطر التشغيل و هي نسب مبالغ فيها حيث تمثل تحدي بالنسبة للبنوك الصغيرة و حديثة النشأة.

المطلب الثالث: اتفاقية بازل 3

رغم جهود لجنة بازل لتطوير طرق قياس و إدارة المخاطر إلا أن حدوث الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 أثبت قصور مقررات بازل 1 وبازل 2 في تحقيق ذلك، وهو مادعى إلى وضع اتفاقية بازل 3 التي شملت محاور أوسع و أطر قانونية أكثر كفاءة لجعل النظام المالي العالمي أكثر أمنا .

الفرع الأول:إصدار اتفاقية بازل 3

بازل 3 هي اتفاقية تم إصدارها بعد اجتماع محافظي البنوك المركزية و المسئولين الماليين الممثلين للأعضاء الـ 27 للجنة بازل بعد توسيعها، و ذلك في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية (BIS) في مدينة بازل السويسرية في 12 سبتمبر 2010[3]، وذلك بعد الأزمة المالية "أزمة الرهن العقاري" التي شهدها العالم، و التي كان المتسبب الرئيسي فيها كل من البنوك والمؤسسات المالية، و كان لا بد من إعادة النظر في القوانين و القواعد الدولية التي تنظم عمل البنوك، فقامت لجنة بازل بدراسة مقررات لجنة بازل 2 و ذلك بهدف تعديلها و إعادة تنظيمها لتغطية العوامل التي أدت لهذه الأزمة

---

[1] - يحياوي محمد،"**تأثير إصلاحات بازل 3 على الدور الرقابي للسلطات النقدية – دراسة حالة السلطات النقدية الجزائرية**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)،علوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس-1-، سطيف، 2017-2018، ص79.

[2] - عمار عريس، مجدوب بحوصي، مرجع سبق ذكره، ص 113.

[3] - محمد بن بوزيان و آخرون، "**البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل 3**"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثامن حول "**الاقتصاد و التمويل الإسلامي،النمو المستدام،و التنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي**"،ديسمبر 2011، جامعة قطر، الدوحة،ص 28.

المالية فخرجت لجنة بازل بمقررات جديدة أطلق عليها بازل3 وهي عبارة عن مجموعة شاملة من التدابير و الجوانب الإصلاحية التي طورتها اللجنة بهدف تعزيز الإشراف و إدارة المخاطر في القطاع المصرفي[1].

الفرع الثاني: ملامح اتفاقية بازل 3

هناك سمات رئيسية تميز اتفاقية بازل 3 تتمثل في[2]:

- تعريف أكثر دقة لرأس المال (تحديد ما يمكن اعتباره رأس مال و ما لا يمكن اعتباره كذلك)
- زيادة نسبة الأسهم العادية في رأس المال التنظيمي، أي المطلوب رقابيا (بحد أدنى 4,5 بدلا من 2)
- زيادة نسبة رأس المال الأساسي في تشكيل رأس المال التنظيمي (6 بدلا من 4)
- زيادة رأس المال المرجح بالمخاطر من 8 إلى 10,5%.
- فرض معدل إلزامي لرأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول بما لايقل عن 3%
- التوصية بالاحتفاظ بسيولة احترازية.
- تكوين رأس مال عازل للصدمات بنسبة 3% في الوضع المتعافي للاقتصاد، و النزول لهذه النسبة حتى الصفر في ظل الدورات الاقتصادية غير المواتية.
- بعض المؤسسات المالية الكبيرة (التي يتم وصفها من قبل العديد من السلطات الرقابية على أنها مؤسسات مالية مهمة من الناحية النظامية انطلاقا من حجمها و درجة تأثيرها في الأسواق المالية العالمية و المحلية) يتوقع منها أن تزيد عن المتطلبات الإلزامية لمقررات بازل.

الفرع الثالث:محاور اتفاقية بازل 3

تتألف اتفاقية بازل 3 من خمسة محاور أساسية نذكرها كالتالي:[3]

المحور الأول: يتناول هذا المحور تحسين نوعية بنية و شفافية قاعدة رأس مال البنوك، رأس المال الأساسي على رأس المال المكتتب به و الأرباح غير المزعة، مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد و غير المقيدة بتاريخ استحقاق، بمعنى آخر الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها، بينما رأس المال المساند (التكميلي) فيقتصر على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل و القابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع، و ضيقت بازل 3 مفهوم رأس المال بإسقاطها كل ما عدا ذلك من مكوناته التي كان معمولا بها في الاتفاقيات السابقة.

المحورالثاني: تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة، و التي نشأت عن العمليات على المشتقات و تمويل سندات الدين و عمليات الريبو Repo* ، و ذلك من خلال إلزامية متطلبات رأس المال إضافة للمخاطر السابق ذكرها، و كذلك تغطية الخسائر التي تنتج عن إعادة تقييم الأصول المالية بناء على تقلبات أسعارها في السوق.

---

[1]- فلاح كوكش،"**أثراتفاقية بازل3على البنوك الأردنية**"، معهد الدراسات المصرفية،يناير 2012، مقال متاح على الموقع: https://www.ibs.edu.jo/files/Falah%20kokash.pdf Le 09/06/2022 à16:00.

[2]- فريد حبيب ليان، "**مقررات كفاية رأس المال بين النشأة والتطور**"، اتحاد شركات الاستثمار، الكويت، دون طبعة، 2019، ص 31.

[3] - جلايلية عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص ص59-60.

* - يعني الريبو اتفاقية لإعادة الشراء، وهو سعر الفائدة لمدة ليلة واحدة أو لمدة قصيرة جدا لعملية شراء وبيع أصول مالية مثل سندات حكومية من البنك المركزي, حيث يشتري المتعاملون سندات الحكومة لمدة معينة ثم يبيعونها للمستثمرين لمدة قصيرة أو ليلة واحدة ويقومون بشرائها في اليوم الثاني

المحورالثالث: أدخلت لجنة بازل 3 نسبة جديدة تدعى نسبة الرفع المالي، و توظف لتسقيف تزايد نسبة القروض في النظام المصرفي، و تحسب بقسمة الشريحة الأولى من رأس المال على إجمالي الأصول دون الأخذ بمخاطرها، على أن لا تقل هذه النسبة عن 3 .%

وتحسب بالعلاقة التالية[1]:

$$\text{نسبة الرافعة المالية } \left(\text{الاستدانة}\right) = \frac{\text{رأس المال الشريحة الأولى}}{\text{إجمالي الموجودات}} \geq \mathbf{3\%}$$

المحور الرابع: يتناول هذا المحور الحد من إتباع البنوك لسياسات إقراض أكثر مواكبة للظروف الاقتصادية مما يتطلبه الحال، كأن تمتنع عن التمويل للأنشطة الاقتصادية حالة الركود الاقتصادي، أو تزيد منه في مرحلة الانتعاش.

المحورالخامس: بينت الأزمة العالمية 2008 مدى أهمية مسألة السيولة للنظام المالي و الأسواق ككل، فلجأت لجنة بازل إلى بلورة معيار عالمي يختص بهذه المسألة، فاقترحت اعتماد نسبتين، الأولى نسبة تغطية السيولة، و التي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية، حتى يتسنى لها تغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوما، أما الثانية و هي تهدف لقياس السيولة المتوسطة ة الطويلة الأجل، و الغرض منها توافر البنك على مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

و علاقتها الرياضية كما يلي:[2]

$$\text{نسبة تغطية السيولة } \boldsymbol{LCR} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية المتوقعة خلال } \mathbf{30} \text{ يوما}} \geq \mathbf{100\%}$$

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر } \boldsymbol{NSFR} = \frac{\text{الموارد المستقرة المتاحة لسنة}}{\text{الحاجة للتمويل المستقر لمدة سنة}} \geq \mathbf{100\%}$$

الفرع الرابع :ايجابيات وسلبيات اتفاقية بازل 3

تتمثل أهم إيجابيات وسلبيات اتفاقية بازل 3 فيما يلي[3]:

أولا: الإيجابيات

- جعل النظام المالي أكثر أمنا لأن هناك حماية أكبر ضد الإفلاس.
- إقرار شفافية أكبر بعد البنود التي أقرتها القواعد الجديدة.
- زيادة كبيرة في احتياطات رأس المال.

ثانيا: السلبيات

- تقلص أرباح المصارف.
- فرض ضغوط على المؤسسات الأضعف.
- تزايد تكلفة الإقراض.

---

[1] - عمار عريس، مجدوب بحوصي، **مرجع سبق ذكره**، ص 108.

[2] - جلايلية عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[3] - يحياوي محمد،مرجع سبق ذكره، ص 91.

المبحث الثالث: متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية

تستند الرقابة المصرفية في فعاليتها إلى شروط هامة يجب توافرها في العملية الرقابية لكي تكون رقابة متطورة وقادرة على الاستجابة للتطورات والأحداث المصرفية الدائمة التي يشهدها العمل المصرفي، وقد أشارت لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى أن توفير متطلبات الرقابة المصرفية يساعد على تطبيق مبادئها ويحقق الاستقرار المالي.

المطلب الأول: شروط خاصة بالهيئة الرقابية

إن القيام بعملية الرقابة المصرفية غالبا ما يكون من اختصاص السلطة التي تكون لها دراية كاملة بمكونات وخصوصيات النظام المالي والمصرفي ، ولكي تستطيع هذه السلطة بالقيام بمهامها يجب توفر المكتطلبات التالية[1]:

الفرع الأول:تحديد الهيئة التي تقوم بعملية الرقابة

إن تحديد موقع إدارة مراقبة البنوك (الهيئة المكلفة بالرقابة) يمثل خطوة أساسية لتفعيل الرقابة المصرفية، وتختلف وجهات النظر فيما يتعلق بالجهة المسئولة على القيام بوظيفة الرقابة المصرفية، فهناك من يدعم أن فكرة البنك المركزي هو الهيئة التي تقوم بهذه المهمة باعتبار أنه يمثل بنك البنوك فيما يتعلق بتسيير القطاع المالي و أن لديه الموارد المالية والموارد البشرية المؤهلة للقيام بذلك، غير أن هناك من يرى أنه يجب أن يتفرغ البنك المركزي لرسم و تنفيذ السياسة النقدية و أن تقوم جهات رقابية أخرى بالإشراف على البنوك، و يرى آخرون أنه يجب أن يكون هناك تعاون وتكامل بين وظيفة رسم و تنفيذ السياسة النقدية و وظيفة الرقابة و الإشراف على البنوك.

الفرع الثاني:استقلالية الهيئة المكلفة بالرقابة

لقد أشارت المبادئ المتعلقة بالممارسة السليمة لعمليات الرقابة المصرفية إلى ضرورة استقلالية الهيئة المكلفة بالرقابة، حيث اشترطت لجنة بازل مجموعة من الشروط لضمان تحقيق كفاءة و سلامة الأسواق المالية و المصرفية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ضرورة ضمان استقلالية السلطات الرقابية عن أي تغيرات سياسية.
- توسيع صلاحيات هيئات الرقابة في المسائل المتعلقة بالتعليمات.
- منح الصلاحيات اللازمة لجمع المعلومات و التحقق من مصداقيتها.
- توفير الحماية القانونية اللازمة للمراقبين و الهيئة المكلفة بالرقابة من ضغط الحكومة.

[1] -طرشي محمد، "**متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية في ظل التحرير المالي والمصرفي– دراسة حالة الجزائر** –"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، علوم اقتصادية تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013/2012، ص181-194.

وفيما يتعلق بتحديد الجهات المنوط بها عملية الرقابة انقسمت دول العالم إلى ثلاث مجموعات

المجموعة الأولى: وفيها يكون البنك المركزي مستقلا بالاشراف والرقابة المصرفية وهو ما يسمى بنموذج البنك المركزي، وهو المطبق في العديد من الدول مثل أستراليا، واليونان وايطاليا.

المجموعة الثانية: وتقوم فيها هيئات رقابية متخصصة بالإشراف على البنوك بالتعاون مع البنك المركزي ووزارة المالية، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف أهميه دور وزارة المالية والبنك المركزي وصور تدخله كجهة رقابية من دولة لأخرى ويطبق هذا النظام في كل من الولايات المتحدة الامريكية، وألمانيا ، فرنسا، انجلترا...الخ

المجموعة الثالثة: وتقوم فيها وزارة المالية وهيئات متخصصة بالإشراف على البنوك ويطبق هذا النظام في كل من سويسرا ،. السويد، اليابان، كندا، ويطلق على هذا النموذج بالنموذج البديل للرقابة المصرفية.

الفرع الثالث: شروط متعلقة بالبيئة الداخلية لهيئات الرقابة

إن الهدف الأساسي للرقابة المصرفية هو إيجاد جهاز مصرفي فعال و قادر على المنافسة، بحيث يستجيب لحاجة الجمهور أي خدمات مالية تكون جودتها مرتفعة و تكلفتها معقولة، من أجل ذلك يجب توفير العوامل التي تسمح بممارسة هيئات الرقابة لعملها في بيئة سليمة منها:

أولا: الموارد الكافية

حيث أن توفر الموارد لهيئات الرقابة والإشراف يعتبر أمرا مهما تستطيع القيام بواجباتها ومن أهم العناصر في هذا المجال هو المتعلق بالموارد البشرية التي تتمتع بدراية كافية بالأمور المتعلقة بمخاطر العمل المصرفي وطرق تسييرها.

ثانيا: إطار مرن من التشريعات المصرفية

وذلك من خلال تحديد القواعد الاحترازية بشكل إداري عند الضرورة، وتوفير الحماية للمراقبين فيما يتعلق بالأعمال الرقابية والقيام بواجباتهم.

المطلب الثاني: قواعد نشر المعلومات و صلاحيات المراقبين

بالإضافة إلى شروط البيئة الداخلية لتفعيل الرقابة المصرفية فهناك شروط أخرى تشمل طرق نشر المعلومات وكذا صلاحيات خاصة للمراقبين.

الفرع الأول: قواعد خاصة بنشر المعلومات و البيانات:

يجب أن تتأكد السلطة الرقابية من أن كل مصرف يحتفظ بسجلات صحيحة معدة وفقا لسياسات و ممارسات محاسبية متكاملة، تمكنها من تكوين رأي حقيقي و صحيح عن الوضع المالي للمصرف و ربحية نشاطه و أن تتأكد من أن البنك يقوم بنشر بياناته المالية التي تعكس بصورة صحيحة مركزه المالي، وذلك من خلال:[1]

- التأكد من أن البيانات المالية للمصارف قد أعدت وفقا لمعايير المحاسبة المقبولة دوليا.
- التأكد من أن إدارة البنك عملت على إخضاع بياناته المالية السنوية إلى التدقيق من قبل مفتشي الحسابات الخارجيين، و ذلك وفقا لممارسات التدقيق المقبولة دوليا، و أن تتضمن هذه البيانات رأيا واضحا من قبل المفتشين.
- التأكد من أن المعلومات المتوفرة في سجلات البنك قد تم التحقق منها دوريا عبر الرقابة الميدانية و التدقيق الخارجي.

[1]- منار حنينة، مرجع سبق ذكره، ص 67.

- أن تصدر تعليمات خاصة بالتقارير تضع بوضوح المعاير المحاسبية الواجب إتباعها عند إعداد التقارير الرقابية.
- أن تطلب السلطة الرقابية من البنوك استخدام قواعد تقييم ثابتة واقعية و أن الأرباح التي تعلنها هي أرباح صافية بعد استبعاد المخصصات المناسبة للقيم الثابتة.
- أن تخضع البيانات المالية للبنوك للموافقة المسبقة للسلطة الرقابية قبل نشرها.
- أن يلتزم مفتش الحسابات الخارجي برفع تقارير للسلطة الرقابية تبين مدى الالتزام بمعايير الترخيص أو الإخلال بالقوانين المصرفية، أو بالمعلومات التي تدعوه للاعتقاد أن من شأن هذه الأخيرة أن تكون ذات تأثير ملموس لمهام السلطة الرقابية.

الفرع الثاني: صلاحيات المراقبين

تشتمل صلاحيات المراقبين على ضرورة تمتع المراقبين بسلطة كافية تسمح لهم باتخاذ الإجراءات التصحيحية الحازمة، و تنفيذ ما يرونه مناسبا من تغيرات عند اكتشاف مشاكل ناشئة في البنك، و يمكن أن يشمل ذلك فرض قيود على قدرة البنك على إجراء عملياته، أو المطالبة بقدر أكبر من الإبلاغ أو إجراء عمليات تدقيق و فحوص خاصة و حتى إمكانية فرض قيود مالية كوقف توزيع الأرباح و المهم في الأمر ان يتمتع المراقبون بسلطة لمواجهة حالات الضعف في إدارة البنوك بما في ذلك فرض الحجز على البنك أو سحب الترخيص في الحالات القصوى، و عليه تتطلب صلاحيات المراقبين ما يلي:[1]

- أن يتوفر للسلطة الرقابية سلطة اتخاذ التدابير التصحيحية و فرض الغرامات على المصارف حسب خطورة أوضاعه.
- أن تتمكن السلطة الرقابية من تقييد نشاطات البنك و تقييد الموافقة على آية نشاطات جديدة، و تعليق سحوبات المساهمين، و تقييد الموافقة على آية نشاطات و منع مسؤولية الحاليين من ممارسة العمل المصرفي واستبدال المدراء و أعضاء مجلس الإدارة أو حتى فرض دمج البنك المخالف مع بنوك أخرى.
- أن تطبق السلطة الرقابية الغرامات و العقوبات ليس على البنك المخالف فحسب بل أيضا على مجلس الإدارة إذا اقتضى الأمر.

بالإضافة إلى الشروط السابقة هناك مقومات تعزز فعالية الرقابة المصرفية تتمثل في [2]:

1- وجود تناسق كامل بين نظام الرقابة الداخلية والخارجية
2- وجود اتصال رسمي وبصورة منتظمة بين المراقبين والمسئولين القائمين على إدارة البنوك وذلك في إطار معرفتهم العميقة والواسعة بعمليات تلك المؤسسات ضرورة امتلاك المراقبين لمهارات وكفاءات عالية في الأداء ومعرفة واسعة بمختلف العمليات المصرفية.
3- يجب أن يتوافر لدى المراقبين الأساليب والإمكانيات المناسبة لتجميع ومراجعة وتحليل التقارير والبيانات والنتائج الإحصائية للبنك وفقا لقواعد موحدة ومحددة.

---

[1] - منار حنينة،مرجع سبق ذكره، ص 68.

[2] - بوراس أحمد، عياش زبير،"**المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها على الأنظمة المصرفية للدول النامية**"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري-قسنطينة، الجزائر، العدد27، 2007، ص 173.

4- يجب توافر المقدرة والسلطة لدى المراقبين في الحصول المعلومات والبيانات الخاصة بوحدات الجهاز المصرفي بكل حرية واستقلالية سواء كان الأمر يتعلق بالفحص الداخلي أو من خلال المراجعين الخارجيين.

المطلب الثالث: حوكمة البنوك ودورها في تفعيل الرقابة المصرفية

تعرف الحوكمة في المصارف بأنها الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا وهي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين[1].

إن الحوكمة في القطاع المصرفي تحدد العلاقة بين إدارة البنك و مساهميه و الأطراف الأخرى ذات المصلحة وتعمل بشكل أساسي على الجمع بين القوانين و الرقابة بهدف التأكد من تقيد البنك بها، و توافقها مع أهداف البنك والمعايير السليمة بشكل عام و أهداف البنك المركزي ومتطلبات لجنة بازل،وبالتالي فإن حوكمة القطاع المصرفي تعنى بالطريقة التي تدار بها البنوك، من حيث طريقة إدارة المخاطر وتحقيق الاستقرار المالي للبنك بشكل يضمن حقوق المساهمين و الأطراف الأخرى[2].

وفي هذا الصدد قامت لجنة بازل بإصدار مجموعة من المبادئ المتعلقة بالحوكمة المصرفية تتمثل فيما يلي[3]:

المبدأ الأول: ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة أن يكونوا مؤهلين حسب المناصب التي يشغلونها ولديهم فهم واضح عن دورهم في حوكمة المؤسسات إضافة إلى قدرتهم على الحكم السليم بشأن أعمال البنك.

المبدأ الثاني: ينبغي على مجلس الإدارة المصادقة والإشراف على الأهداف الإستراتيجية للبنك ومتابعة تطبيقها.

المبدأ الثالث: ينبغي على مجلس الإدارة وضع واحترام السلم الوظيفي ومسئوليات واضحة لجميع المستويات في البنك

المبدأ الرابع: على مجلس الإدارة ضمان إشراف ملائم من الإدارة العليا يوافق السياسات التي وضعها.

المبدأ الخامس: ينبغي على مجلس الإدارة والإدارة العليا استعمال بكفاءة أعمال المراجعة الداخلية المراجعين الخارجيين ووظائف الرقابة الداخلية.

المبدأ السادس: على البنك ضمان ملائمة ممارسات وسياسات المكافآت مع ثقافة المؤسسة المصرفية ومع الأهداف الإستراتيجية والطويلة الأجل، وكذلك مع هيكل الرقابة في البنك.

المبدأ السابع: ينبغي إدارة البنك وفق أسلوب شفاف.

المبدأ الثامن: ينبغي على مجلس الإدارة والإدارة العليا فهم الهيكل التشغيلي للبنك بما في ذلك عندما يعمل البنك وفق قوانين أو عن طريق هياكل وسيطة من شانها إعاقة تحقيق الشفافية.

---

[1] - فاتح دبلة، سارة بركات، "**الحوكمة البنكية كعلاج لتفادي مخاطر الأزمات المالية و المصرفية**"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2013، ص 516.

[2] - طرشي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 222،223.

[3] - مرجع نفسه، ص225.

الفرع الأول: أهمية الحوكمة في القطاع المصرفي.

في ظل الاتجاه المتزايد نحو تحرير الأنظمة المالية و المصرفية و تزايد المخاطر التي تواجه البنوك وعلى رأسها انتشار الأزمات المالية نتيجة للممارسات الغير سليمة في العمل البنكي أصبح من الضروري الاعتماد على مبادئ الإدارة الرشيدة في تسيير البنوك و على السلطات الرقابية أن تلعب دورا ايجابيا في ذلك،.

وقد كشفت الأزمة المالية العالمية سنة 2008 عن خلل وقصور واضح في النظام المالي العالمي وأنه كان سببا في تداعيات الأزمة في ظل نقص الشفافية وعدم تطبيق التشريعات في المؤسسات المصرفية الأمر الذي عزز من ضرورة الحوكمة المصرفية نظرا لأهميتها في تخفيض تكلفة رأس المال وجذب الاستثمارات وتحدد من هروب رؤوس الأموال وإتاحة التمويل ، كما تتجلى أهمية الحوكمة في مكافحة الفساد حيث يفضل أصحاب رؤوس الأموال الاستثمار في البنوك التي تتمتع بهياكل حكومية سليمة والتي تضمن لهم حماية أموالهم وخدمة مصالحهم وتحقيق عائد على الأصول التي يمتلكونها ، أي أن الحوكمة تؤدي إلى تعزيز ثقة المساهمين من جهة و زيادة الاستثمار والعمالة والنمو الاقتصادي من جهة ثانية .[1]

الفرع الثاني: الأطراف المعنية في حوكمة القطاع المصرفي

تتمثل الأطراف المعنية في الحوكمة المصرفية في كل من [2]:

أ- المساهمون: يعتبر المساهمون المسئولون بصفة أساسية عن تعيين وفصل مجالس الإدارات، وتعد موافقتهم ضرورية لإتمام الكثير من الصفقات .

ب -مجلس إدارة البنك: ويقوم مجلس الإدارة باختيار المديرين التنفيذيين الذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال البنك، بالإضافة إلى المهام التالية :

- يتحمل المجلس كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات البنك وسلامته المالية والتأكد من تلبية متطلبات البنك المركزي ومصالح المساهمين، والمودعين، والدائنين، والموظفين، والجهات الأخرى ذات العلاقة.
- يقوم المجلس برسم الأهداف الإستراتيجية للبنك، كما يقوم بالمصادقة على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ويتأكد من مدى فعاليتها ومدى تقيد البنك بالخطة الإستراتيجية والسياسات والإجراءات المعتمدة.
- يقوم مجلس الادارة بالتأكد من أن البنك يتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعماله ويتم ذلك من خلال توفر سياسات وميثاق أخلاقيات العمل.

ج-الإدارة العليا: وهي المسئولة عن الإدارة الفعلية للبنك وتقدم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، كما تعتبر المسئولة عن تعظيم أرباح البنك وعن الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشر للمساهين .

[1] - سهير محمود معتوق، نيفين محمد طريح،"**الحوكمة في الجهاز المصرفي**"،المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان،مصر، المجلد 31 ، العدد1،2021ص 188.

[2] - طرشي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 224،223.

الفرع الثالث: متطلبات تفعيل حوكمة البنوك

تلعب هيئات الرقابة و الهيئات المشرفة على القطاع المصرفي دورا حيويا في دفع البنوك لاعتماد مبادئ الحوكمة بهدف تعزيز الرقابة المصرفية و ذلك من خلال العمل على [1]:

- إلزام المصارف بضرورة إجراء التواصل التام بين السلطة الرقابية و إدارات البنوك وما يشكله هذا التواصل من أهمية للحفاظ على نظام مصرفي ومالي سليم.
- تشجيع الممارسات السليمة في البنوك و التأكد من أن لديها هياكل تنظيمية مناسبة، وأنه لدى مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية خططا عملية لمواجهة مسؤولياتهم.
- تدعيم إصدار التشريعات و النظم التي من شأنها سد الثغرات و النقص في التشريعات التي تحكم أعمال البنوك.
- التأكيد على أن مجالس الإدارة هي المسئولة عن المشاكل التي تواجه البنوك و أن على هذه المجالس مسؤولية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصويب أي ثغرات أو تجاوزات في الوقت الملائم .
- الانتباه لحدوث أي علامات أو مؤشرات تدل عل خلل في جوانب الإدارة لدى هذه البنوك .
- العمل باستمرار على تحسين البيئة التنظيمية و الرقابية التي من شأنها تشجيع المنافسة فيما بين مؤسسات الجهاز المصرفي نظرا لأن المنافسة تشجع البنوك على تبني و تطبيق مبادئ الإدارة السليمة .

[1] - طرشي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 224،225.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تم دراسته في هذا الفصل نستخلص أن الرقابة المصرفية تعد سياسة لتقرير مدى تحقيق البنوك لأهدافها والوقوف على الانحرافات و أسبابها وتحديد أوجه التصحيح كما أن لجنة بازل للرقابة المصرفية لعبت دورا هاما خاصة في ظل التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية فبدأت بوضع حدود دنيا لرأس المال لتحقيق كفاية رأس المال بالإضافة إلى وضع مبادئ الإدارة السليمة للبنوك والرقابة الفعالة وتفعيل الحوكمة كآلية للوقاية من الأزمات المالية وقد عرفت هذه الاتفاقيات عدة تعديلات تزامنت والأزمات المالية الكبرى التي شهدها العالم بداية من أزمة المديونية وأزمة عدم السداد في ثمانينات القرن الماضي ووصولا إلى أزمة المالية العالمية لسنة 2008، وقد حاولت اللجنة في كل مرة تعديل اتفاقياتها و إصدار مقررات تتضمن دعائم احترازية جديدة ومناسبة ومتكاملة لإدارة المخاطر والأزمات المالية بشكل عام.

كما أن لجنة بازل أكدت على ضرورة استقلالية الهيئات الرقابية وتوسيع صلاحياتها من خلال التشريعات والضوابط بهدف تطبيق مثالي ومتكامل للرقابة المصرفية وضمان إصدار بيانات مالية موافقة للمعايير المحاسبية العالمية بالاعتماد على مراقبين يتمتعون بدراية كافية متعلقة بمخاطر العمل المصرفي.

الفصل الثاني : أهمية الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية

تمهيد الفصل الثاني:

تعتبر الأزمات المالية حدثا وظاهرة متوقعة لجميع المؤسسات المالية بما فيها البنوك، وتشكل عقبة رئيسية وتهديدا لبقاءها وتطورها وهذا ما يستدعي التصدي لها و إدارتها بكل الأساليب للسيطرة عليها للخروج منها بأقل الخسائر الممكنة وتجنب آثارها السلبية وعدم تكرارها مستقبلا.

إن الكشف المبكر عن الأزمة المالية وتحديد نوعها وحجمها يتم باستخدام المنهج العلمي والمنطقي للتعامل معها وهو ما يطلق عليه بعلم إدارة الأزمات المالية، حيث أصبح ضرورة حتمية من أجل إيجاد حلول للأزمات ومخاطرها وخاصة في ظل تكاثرها وانتشارها عبر قنوات مختلفة، إن استخدام هذا المنهج يعتمد على تقنيات وأدوات إدارية تكون بشكل مختلف تبعاً لنوع الأزمة وبما يتماشى وحجمها كما أنه يتم على مراحل أساسية متتالية ومتكاملة.

وقد ساهمت الرقابة المصرفية في تطوير وتدعيم مجال إدارة الأزمات المالية بهدف تجنب ظهور الأزمات المالية ومحاولة احتواءها وتسييرها بحكمة وفعالية حال ظهورها، وذلك من خلال اللوائح والتشريعات التي تسهر الجهات الرقابية على ضبطها وتعزيزها.

المبحث الأول: ماهية الأزمات المالية

يشير مصطلح الأزمات المالية إلى حالة انهيار شامل للنظام المالي، بشقيه النقدي و المالي و تعثر عدد كبير من المؤسسات المالية والمصرفية، وكأي مصطلح يتطلب التعرف على ماهيته فإننا سنحاول في هذا المبحث تعريف الأزمات المالية وخصائصها.

المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية وخصائصها

نحاول من خلال هذا المبحث التعرض إلى المفاهيم المتعلقة بالأزمة المالية وذلك من خلال الوقوف على النقاط التالية: مفهوم الأزمة المالية،أنواعها، ثم الأسباب التي تؤدي إلى نشوءها.

الفرع الأول: تعريف الأزمة

قبل التطرق إلى تعريف الأزمات المالية لا بد من تعريف مصطلح الأزمة لغة و اصطلاحا.

أولا: تعريف الأزمة لغة

حسب المعجم العربي:أزم على الشيء، أزما: عض بالفم كله عضا شديدا، يقال: أزم الفرس على اللجام، و أزم فلان على كذا: لزمه وواظب عليه، و أزمت عليهم السنة: اشتد قحطها.[1]

حسب قاموس إكسفورد: الازمة هي نقطة تحول في المرض، أو في تطور الحياة، أو في تطور التاريخ...الخ، و تفسر نقطة التحول بأنها قد تتسم بالصعوبة و الخطورة و القلق على المستقبل و وجوب اتخاذ قرار محدد.[2]

و الأزمة في الإطار اللغوي تدل معانيها على الإصابة بالشدة و الضيق، و طغيانها و إحكامها على الوضع المادي و المعنوي في الحال التي تصيبها، و يتحدد نطاقها و مفهومها بحسب ما تضاف إليه، حيث يقال: أزمة مالية، أزمة اقتصادية، أزمة سياسية، و أزمة مرضية، و هكذا.[3]

ثانيا: تعريف الأزمة اصطلاحا

وردت عدة تعاريف للأزمة أهمها:

التعريف الأول:تنحدر الكلمة الفرنسية "crise" من الكلمة اللاتينية "Crisis" و التي تنحدر بدورها من الكلمة اليونانية "Krisis" التي ظهرت بداية في الاصطلاح التشريعي بمعنى "لحظة الحكم" ثم استخدمت في الطب، و يمكن ربط كلمة "Krisis" بالفعل اليوناني "Krineim" الذي يترجم بـ "الحكم الحاسم"، و من هنا يعني لفظ "الأزمة": "اللحظة الحاسمة" أو "الفترة الحاسمة" لمرض معين، و يرتبط بالتالي بالفترة التي يمكن للمرض أن يتطور فيها نحو التحسن أو التراجع[4].

---

[1] - مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر ،ط4 ، ج1، 2004، ص16.

[2] - ماجد عبد المهدي المساعدة، "**إدارة الأزمات المداخل-المفاهيم-العمليات**"، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، ط 1، 2012، ص21.

[3] - سعد خليفة العبار، "**الأزمة المالية العالمية و الربا رؤية إسلامية**"، كلية القانون- جامعة بنغازي، ليبيا، دون طبعة، 2021،ص12.

[4] - عبد الرزاق، سعيد بلعباس وآخرون، "**الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي**"، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ط 1، 2009، ص ص11،12.

التعريف الثاني:الأزمة هي موقف استثنائي غير اعتيادي تكون له عواقب و آثار غير متوقعة و تشكل تهديدا للمنظمة التي يكون لديها سيطرة محدودة بشكل عام، و تضع كافة أجهزة المنظمة و إدارتها في موقف المواجهة[1].

التعريف الثالث: الأزمة هي موقف محدد يهدد مصالح المنشأة و صورتها مما يستدعي اتخاذ القرارات السريعة لتصويب الأوضاع حتى تعود إلى مسارها الطبيعي[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الأزمة هي موقف يواجه المنظمة في لحظة فجائية مهددا كيانها واستمرار عملها مما يستدعي التدخل وتظافر كافة أجهزة المنظمة لاتخاذ الإجراءات العلاجية والتصحيحية المناسبة.

الفرع الثاني: تعريف الأزمة المالية

في الواقع ليس هناك تعريف واحد للأزمة المالية بل هناك عدة تعاريف سنعرض عددا منها فيما يلي:

التعريف الأول: هي انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية ويكون ذلك مصحوبا بانكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي[3].

التعريف الثاني: تعرف الأزمة المالية أنها انهيار شامل للنظام المالي، بشقيه النقدي و المالي، و هي تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، و على حجم إصدار أسعار الأسهم و السندات، و إجمالي القروض، والودائع المصرفية، و معدل الصرف، و بصفة عامة تعكس الأزمة المالية انهيار النظام المالي برمته، مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية، و غير المالية، مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي.[4]

التعريف الثالث: هي اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في بعض المؤسسات المالية وتمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى[5].

مما سبق نستخلص أن الأزمة المالية هي اضطراب حاد ومفاجئ للنظام المالي يتسبب بانهياره، ويؤثر ذلك على مجمل المتغيرات المالية وعلى حجم إصدار وأسعار الأسهم والسندات وإجمالي القروض والودائع المصرفية ومعدل الصرف مما يؤدي إلى أزمة وركود اقتصادي.

---

[1]- آية رياض العبد، القادر بورزان، "**إدارة الأزمات**"، الجامعة الافتراضية السورية، سورية، 2021، ص03.

[2]- زيد منير عبوي، "**إدارة الأزمات**"، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع، عمان،ط 1، 2007، ص19.

[3] - فريد كورتل،كمال رزيق "**الأزمة المالية: مفهومها،أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية**"،مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية ،كلية بغداد للعلوم الإقتصادية،بغداد ، المجلد1، العدد 20، 2009،ص 281

[4]- عقون عبد السلام، "**إشكالية تكرار الأزمات المالية في الأنظمة الاقتصادية و آليات الحد من ذلك**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارة و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، السنة الجامعية 2014/1013، ص27.

[5] - نادية العقون، "**العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج –دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية** " أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارة و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2013/2012، ص4.

الفرع الثالث: خصائص الأزمة المالية

تبرز الخصائص الأساسية للأزمة المالية في النقاط التالية:[1]

- التعقيد و التشابك و التداخل في عناصرها و أسبابها و قوى المصالح المؤيدة و المعارضة لها و هناك ضبابية في الأطراف والمسببات ولا تتجلى إلا بعد مرور الوقت.
- المفاجأة في حدوثها و استحواذها على بؤرة الاهتمام لدى المؤسسات و الأفراد، حتى لو كانت متوقعة.
- وجود مجموعة من القوى ذات الاتجاهات الضاغطة على الكيان الإداري و استمراره في أدائه الوظيفي، و لأهدافه، ولأمنه ولاستقراره، و يمثل نقطة تحول أساسية في أحداث متشابكة.
- أن مواجهتها تستوجب خروجا عن الأنماط التنظيمية المألوفة و استخدام وسائل غير عادية، بل و الاستعانة بقوى خارجية أحيانا من أجل المساعدة في حل الأزمة.
- أنها تسبب في بدايتها صدمة و درجة عالية من التوتر مما يضعف إمكانيات العقل السريع و المؤثر لمجابهتها بسبب قلة الخبرة.
- أن تصاعدها المفاجئ يؤدي بمتخذ القرار إلى الحيرة البالغة و العجز، في مجابهة الأحداث المتسارعة، نظرا لأن ذلك يتم تحت ضغط نفسي عال، و في ظل ندرة المعلومات أو نقصها أو عدم دقتها.
- أن مجابهة الأزمة تعد واجبا مصيريا على كل كيانات الدولة لكونها تمثل تهديدا لحياة الإنسان و ممتلكاته و مقومات بيئته.
- ضيق الوقت أو سوء إدارة الوقت: إن الحاجة إلى قرارات سريعة لمواجهة الحدث المفاجئ يتطلب حسن الإدارة لعامل الوقت.
- التهديد المصاحب للأزمة: قد يكون الخطر الناتج عن الأزمة الإجراءات و الأفعال التي تصدر من فرد أو مجموعة أفراد أو نظام معين سواء بالإشارة أو القول أو الفعل من أجل الدفع إلى الاستجابة لمطالب أو شروط محددة.

المطلب الثاني: كيفية حدوث الأزمات المالية، مراحلها وأنواعها

شهد الاقتصاد العالمي العديد من الأزمات المالية والتي كانت أغلبها ذات صورة سلبية كأزمة الكساد الكبير سنة 1929، وأزمة الرهن العقاري سنة 2008، و هناك عدة أنواع للأزمات المالية حسب طبيعتها ومسبباتها، إلا أن الباحثين أجمعوا على أن وجود تشابهات تحدد مراحل الأزمة المالية.

الفرع الأول: كيفية حدوث الأزمة المالية

تحدث الأزمة المالية نتيجة وجود خلل في المؤشرات الاقتصادية بالإضافة إلى انخفاض أداء الجهاز المصرفي وضعف دور الرقيب الممثل في البنك المركزي حيث أن وجود عجز ضخم في الميزان التجاري وانخفاض كبير في الإنتاجية سيشجع على دخول المضاربين بقوة للمضاربة على العملة المحلية فتصبح قيمة العملة لا تعبر عن حقيقة الوضع الاقتصادي.

[1] - ماجد عبد المهدي المساعدة، مرجع سبق ذكره، ص 24-26.

ومع انخفاض حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي قد تُجبر الدولة صاحبة العملة المضارب عليها إلى خفض قيمتها أو رفع أسعار الفائدة على الودائع المصرفية بالعملة المحلية وهذا بهدف تشجيع أصحاب الودائع المصرفية بالعملات الأجنبية على تحويل ودائعهم إلى ودائع بالعملة الوطنية وبذلك يزيد الطلب على هذه العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.[1]

الفرع الثاني: مراحل حدوث الأزمة المالية

ومن خلال تحليل الباحثين للأزمات المالية استنبطوا وجود بعض التشابهات التي تحدد أهم المراحل التي قد تعرفها الأزمة المالية بشكل عام ويعتبر مايكل بوردو (M.Bordo)* من الأوائل الذين حاولوا تحديد مراحل الأزمة المالية حيث عدد 9 مراحل أساسية تتمثل فيما يلي [2]:

المرحلة الأولى: وتشمل ظهور تغير في التوقعات بشكل عام ويكون مرفوقا بظهور مخاوف حول الوضع الاقتصادي وقديما كان هذا التغيير ينتج عن أحداث واقعية أو فعلية كالحروب أو ارتفاع أسعار الفائدة....

المرحلة الثانية:ظهور مخاوف حول ملاءة بعض الهيئات المالية وقد تكون حالة عدم القدرة على الدفع هذه ناتجة عن سوء التسيير أو أخطاء في التنبؤ أو نقص في السيولة الموجودة في جل النظام بشكل عام.

المرحلة الثالثة: وفيها يظهر الميل لتحويل الأصول المالية الحقيقية والأصول المالية غير السائلة لجعلها على شكل نقود، الأمر الذي ينجر عنه انخفاض في أسعار الأصول وارتفاع في أسعار الفائدة (أزمة سيولة).

المرحلة الرابعة: تصبح فيها بعض البنوك التجارية والهيئات الأخرى في حالة عدم ملاءة بعد أن كانت قادرة على الدفع، وذلك بسبب انخفاض قيمة حوافظها المالية الناتج عن ارتفاع مبيعات الأصول، ويعتبر عجز البنوك والوسطاء الماليين مرحلة أساسية في الأزمة المالية وانتشارها.

المرحلة الخامسة: عدم ملاءة البنوك التجارية يؤدي إلى ظهور إقبال كبير وسريع واندفاع المودعين نحو البنوك وهو مايؤدي إلى ظهور هلع بنكي معمم، فتخوف المودعين من تكبد الخسائر في ودائعهم عند إفلاس البنوك يدفع بهم لتحويل ودائعهم إلى نقود قانونية(عملة ورقية).

المرحلة السادسة: يؤدي الهلع البنكي إلى ارتفاع الطلب على النقود فتقل نسبة الودائع كما أن البنوك تخفض من نسبة الودائع إلى الاحتياطات وذلك بتخفيض حجم القرض التي تقدمها قصد تحسين مستوى سيولتها ومن جهة أخرى فإفلاس البنوك يؤدي في حد ذاته إلى التقليل من الودائع.

المرحلة السابعة: يعرف النشاط الاقتصادي الحقيقي انخفاضا وكذلك الإستثمار والمستوى العام للأسعار وهذا من جراء انخفاض عرض النقود.

---

[1] - هدى بدروني، "**آليات تنشيط أسواق الأوراق المالية في ظل الأزمات المالية العالمية –دراسة حالة الدول العربية –**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، تخصص نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2010، ص24.

*- مايكل بودو: إقتصادي أمريكي ولد سنة 1942، عضو في العديد من المجلات الأكاديمية أهمها المجلة الدولية للبنوك المركزية.

[2] - حمود سليم، "**فعالية نظم الإنذار المبكر في إدارة ومواجهة الأزمات المالية – دراسة حالة الجزائر 2000-2016**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)،علوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2021/2020، ص ص 36،37.

المرحلة الثامنة: انخفاض مستوى الأرباح وقيم صافي الأصول والذي يتزامن مع ارتفاع عدد حالات الإفلاس.

المرحلة التاسعة: ظهور أزمة مديونية ناتجة عن انخفاض أسعار الأصول أثناء عمليات التصفية من جهة وانخفاض المستوى العام للأسعار من جهة أخرى.

ويمكن توضيح المراحل السابقة للأزمة المالية في الشكل التالي:

الشكل رقم (04) يوضح مراحل الأزمة المالية حسب M.Bordo

المصدر: حمود سليم، "**فعالية نظم الإنذار المبكر في إدارة ومواجهة الأزمات المالية – دراسة حالة الجزائر 2000-2016**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2021/2020،ص 35.

الفرع الثالث: أنواع الأزمات المالية

تختلف الأزمات المالية و تتنوع وفقا لمسبباتها، و في هذا الإطار يمكن التمييز بين أربعة أشكال أساسية للأزمات المالية.

أولا: الأزمة المصرفية

وهي نوع من الأزمات التي يتعرض فيها بنك أو عدد من البنوك لعدم القدرة على مواجهة طلبات سحب الودائع عند حدوث تدافع شديد للمودعين[1].

[1]- وليد بيبي، **آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، علوم اقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2015/2014، ص08.

ويظهر هذا النوع من الأزمات عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة و مفاجئة في طلب سحب الودائع فيما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه و يحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، وبذلك فهو لن يستطيع الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، و بالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك، و إذا حدثت مشكلة من هذا النوع و امتدت إلى بنوك أخرى، فتسمى في هذه الحالة أزمة مصرفية، و عندما يحدث العكس تحدث أزمة إقراض و تسمى بأزمة الائتمان، أي تتوافر الودائع لدى البنوك و ترفض منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب.[1]

ثانيا:أزمة العملة و سعر الصرف

وتعني حالات حدوث انخفاض كبير في القيمة الاسمية للعملة المحلية، و ذلك باستبعاد الحالات التي تتعرض فيها العملة لضغط حاد، ثم تقوم السلطات في الدفاع عنها من خلال التدخل الفعال في سوق النقد الأجنبي أو من خلال رفع أسعار الفائدة بالقدر الذي يحول دون تخلي المتعاملين عن حيازة العملة الوطنية لصالح حيازة العملة الأجنبية، أو بغير ذلك من الأساليب. و من ثم لا يتم قياس حجم الضغوط على العملة من خلال التغيرات في سعر الصرف فقط، و إنما أيضا من خلال حركة الاحتياطات من العملة الأجنبية و أسعار الفائدة التي تسهم في امتصاص الضغوط على العملة المحلية، و ذلك من خلال استخدامها للتخفيف من حدة التغيرات في سعر صرف العملة المحلية.[2]

ثالثا:أزمة الديون

تحدث أزمة الديون عندما يتوقف المقترض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، و من ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، و يحاولون تصفية القروض القائمة، و تؤدي المخاطر المتوقعة إلى توقف القطاع العام عن سداد التزاماته، و إلى تراجع حاد في تدفقات رأس المال الخاص، و إلى أزمة في الصرف الأجنبي، وفي هذه الحالة تعجز فيها الدولة عن خدمة ديونها الخارجية.[3]

رابعا: أزمة الأسواق المالية

تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعات، حيث تتكون الفقاعات عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، وبشكل غير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل الربح بعد ارتفاع سعره وليس الغرض تحقيق الربح من الدخل المتولد عن هذا الأصل، وفي هذه الحالة يكون انهيار سعر الأصل مسألة وقت وهي عندما يسود اتجاه قوي لبيع الأصل فيبدأ سعره بالهبوط، ويكون نتيجة لذلك سيادة حالات الذعر فتنهار الأسعار ويمتد الأثر نحو أسعار الأصول الأخرى في نفس القطاع أو خارجة.[4]

---

[1] - ختير فريدة،مرجع سبق ذكره، ص24.

[2] - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص18.

[3] - توفيق خير الدين،خليفة خير الله، "**العولمة المالية و دورها في خلق الأزمات الاقتصادية(رؤية شرعية اقتصادية)**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط 1، 2010، ص91.

[4] - محمد زكي حسن، "**دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية في ضوء تحديات العولمة الاقتصادية**"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، دون طبعة، 2019، ص58.

المطلب الثالث: تطور الأزمات المالية، أسبابها وقنوات انتشارها

شهد الاقتصاد العالمي العديد من الأزمات المالية التي كانت لها آثار سلبية على اقتصاديات البلدان المختلفة وهو ما انعكس في فشل الأنظمة المصرفية وانهيارها، كما أصبحت معظم الأزمات تتميز بطابع العدوى وسرعة الانتشار عبر قنوات مختلفة بسبب ترابط الاقتصاديات والأسواق العالمية.

الفرع الأول: تطور الأزمات المالية

يسمح التحليل التجريبي للأزمات المالية بالتمييز بين نوعين من الأزمات تقليدية و حديثة[1]:

أولا: الأزمات التقليدية

وتعتبر العملة هي أهم مسببات هذه الأزمات، أي انتهاج السياسات المالية والنقدية التوسعية المؤدية إلى زيادة كبيرة في الطلب وسعر صرف أعلى من القيمة الواقعية للعملة وعجز غير قابل للاستمرار في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، يليه الانخفاض في الاحتياطي النقدي إلى درجة من الخطر تؤدي إلى نشوء الأزمة.

وضع الأزمات في هذه الحالات كان يعني إعادة التوازن المالي والنقدي قبل أن يفلت زمام هذه التجاوزات، وكانت إدارة الأزمات تعني تقديم العون المالي والمؤقت حتى لا يؤدي التضييق الاقتصادي على المستوى الكلي إلى الركود الاقتصادي في البلاد أو يزيد من حدته، وكانت المساعدات مرتبطة بإعادة الانضباط المالي و النقدي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي واستقرار سعر الصرف.

ومن بين هذه الأزمات التقليدية التي مر بها العالم: الأزمات ما بين الحربين، أزمة الفرنك، الجنيه في الستينات، إنهيار نظام بريتون وودز في السبعينيات، أزمة الدولار،و أزمة Barings (أزمة ديون سيادية)

ثانيا: الأزمات الحديثة

لقد كان لكل من الأزمات الكبرى في التسعينيات من القرن الماضي صفاتها الخاصة التي تميزها عن غيرها عدا كونها ذات مصدر مشترك فهي تختلف عن سابقاتها في الثمانينات التي ارتبطت عموما بالحساب الجاري بميزان المدفوعات في كون هذه الأخيرة نتجت عن تحرير القيود على حركة رؤوس الأموال، بهدف تحقيق تكامل مع أسواق رؤوس أموال عالمية وتحسين إمكانية الحصول على تدفقات رأسمالية دولية.

ومن بين الأزمات الحديثة التي حصلت في التسعينات من القرن الماضي نذكر: أزمات جنوب شرق آسيا، أزمات أوروبا وأزمات أمريكا اللاتينية.

الفرع الثاني: أسباب الأزمات المالية

يمكن حصر أسباب الأزمات بصفة عامة في سوء الإدراك والفهم والأخطاء البشرية أو الأزمات المخططة أي فن صناعة الأزمة عبر مخطط له برنامج زمني محدد المهام [2].

---

[1] - شريف دهيمي، "**إدارة المخاطر المصرفية في ظل الأزمة المالية 2007-2008**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، علوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2012، ص ص 26،27.

[2] - لياس شرفة، ليلى بوطغان، "**إدارة الأزمات- الأساليب والمعوقات**"، مجلة تاريخ العلوم،جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 11- 2018، ص ص 26، 27.

و هناك مجموعة من الأسباب التي عرفها الاقتصاد العالمي فتضافرت و تشابكت وأدت إلى ظهور الأزمات المالية، وهذا سواء على الاقتصاد الكلي أو الجزئي، نذكر منها:

أولا:عدم استقرار الاقتصاد الكلي

أ/ الإختلافات الهيكلية الكلية

وهي الإختلالات الناجمة عن تغيرات متتابعة في بنية الاقتصاد الوطني و ما يترتب عنها من تدهور لبعض القطاعات الاقتصادية إضافة إلى ظهور عجز كبير في الموازنة العامة للدولة والحساب الجاري لميزان المدفوعات.[1]

ب/التقلبات في أسعار الفائدة العالمية

تعد تقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية وخاصة في الدول النامية[2]، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة العالمي إلى ارتفاع تكلفة الإقراض داخل حدود الدولة، و من جهة أخرى تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة عن توجهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد تشهد بعض البلدان تدفقات عالية، لأسباب تتعلق بالاستفادة من فروق أسعار الفائدة، و بقدر يفوق قدرة القطاع المالي على استيعابها. فقد يتسبب ارتفاع أسعار الفائدة التي تفرضها البنوك على القروض في تساهلها في استيفاء شروط منح الائتمان المتعارف عليها في الظروف العادية، حيث تضطر البنوك في هذه الحالة إلى التغاضي عن العديد من شروط الإقراض لتعويض أسعار الفائدة المرتفعة. هذا الأمر في حد ذاته يزيد من احتمالات تعرض القطاع المصرفي لكوارث ترتبط بزيادة نسبة القروض المتعثرة و ضعف الضمانات التي تغطي قيمة هذه القروض حال تعثر العميل بصورة مؤقتة أو نهائية عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنوك.[3]

ج/التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية و ارتفاع معدلات التضخم:

يعتبر أحد مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي والتي كانت سببا مباشر أو غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية كما حدث في الدول النامية في أمريكا الجنوبية، التي عانت من اضطرابات في أسعار الصرف الحقيقية بمعدل أعلى من أي إقليم في العالم بما في ذلك دول جنوب شرق آسيا، حيث أن الارتفاع الحاد في أسعار الصرف الحقيقية كان أحد آثار ارتفاع الأرباح في قطاع التجارة الخارجية أو ارتفاع أسعار الفائدة المحلية.[4]

---

[1] - عكاش مسيفة،"**العولمة المالية و دورها في حدوث الأزمات المصرفية(دراسة مقارنة بين أزمات الدول الناشئة و أزمة الرهن العقاري)**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية والتسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2013/2012، ص53.

[2] - محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، "**الأزمات المالية (قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها، و الدروس المستفادة)**"، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2010،ص83.

[3] - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص23.

[4] - وليد بيبي، مرجع سبق ذكره، ص11.

ثانيا: اضطرابات القطاع المالي

ينعكس ضعف و اضطراب القطاع المالي فيما يلي:

أ/تراخي سياسات الإقراض و عدم توازن أصول و خصوم المصارف

يؤدي التوسع في منح القروض إلى ظهور مشكلة عدم المطابقة بين أصول و خصوم البنوك، كنتيجة لعدم الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة لمواجهة التزاماتها الحاضرة والآجلة في فترات تكون فيها أسعار الفائدة العالمية مرتفعة وأكثر جاذبية من أسعار الفائدة المحلية، أو عندما تكون أسعار الفائدة المحلية عالية و سعر الصرف ثابتا مما يغري المصارف المحلية بالاقتراض من الخارج.[1]

ب/تحرير مالي غير وقائي

في حالة تحرير معدلات الفائدة يمكن للبنك أن يخسر الحماية التي وضعتها السلطات النقدية والتنظيمية والتشريعية، و كذلك دخول منافسين جدد يرفع من الضغط على البنوك ما لم يتم تعزيز و تقوية أطر الرقابة و التنظيم قبل التحرير المالي، حيث توصل باحثون إقتصاديون سنة 1995 أن 18 أزمة مصرفية من أصل 25 أزمة حدثت بعد تحرير القطاع المالي ب 05 سنوات[2].

ج/تدخل الحكومة في تخصيص الائتمان

هناك أشكال مختلفة لتدخل الدولة من شأنها تعريض القطاع المالي للخطر،وخاصة في البلدان النامية بعد أن حدثت أزمات مالية متعددة، إذا و بدلا من الاعتماد على مؤشرات السوق في تخصيص الائتمان و تحديد سعر الفائدة فإن الدولة في كثير من الأحيان تفرض على البنوك منح قروض بمعدلات فائدة أقل من تلك السائدة في السوق و ذلك على أساس المحسوبية وهذا ما يعرض البنوك لمخاطر الإعسار المالي.[3]

د/ضعف النظام المحاسبي و الرقابي و انعدام الشفافية و الإفصاح عن المعلومات:

يعتبر نقص الشفافية و الإفصاح عن البيانات الاقتصادية و المالية سببا مباشرا للأزمات، ذلك أن أهم شروط حرية السوق و ضمان الفرص المتكافئة فيها و القضاء على محاولات الغش و التلاعب، أن يوفر لجميع المتعاملين قدر كاف من المعلومات و البيانات المالية التي تساعدهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة.

كما أن ضعف الإجراءات المحاسبية والرقابية المتبعة،و عدم الالتزام بالقانون الخاص بالحد الأقصى للقروض المقدمة لمقترض واحد و نسبتها من رأس مال البنك تكون سببا في الأزمات المالية [4].

ثالثا:مكونات تدفقات رأس المال

لقد كان لمكونات رأس المال أثرها البالغ في حدوث عدد من الأزمات المالية، و تعتبر القروض قصيرة الأجل من بين أخطر أنواع التدفقات المالية، و الأكثر عرضة للسحب خلال أوقات الأزمات، حيث تكون تكاليف الانسحاب في حدها

[1] - نادية العقون، مرجع سبق ذكره، ص17.

[2] - عبد الغني حريري، مرجع سبق ذكره، ص06.

[3] - نادية العقون، مرجع سبق ذكره، ص18.

[4] - مرجع نفسه، ص18.

الأدنى بالنسبة للمقرضين اللذين يقدمون القروض قصيرة الأجل، على عكس تصفية الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمار في الأسهم والسندات التي قد تلحق البائعين خسارة كبيرة أثناء الأزمات..[1]

الفرع الثالث: قنوات انتشار الأزمات المالية

ترتكز الأزمة المالية على أحد متغيرات النظام المالي، ثم سرعان ما تنتشر إلى باقي المتغيرات والشكل التالي يوضح هذه القنوات:

الشكل رقم (05): قنوات انتشار الازمات المالية

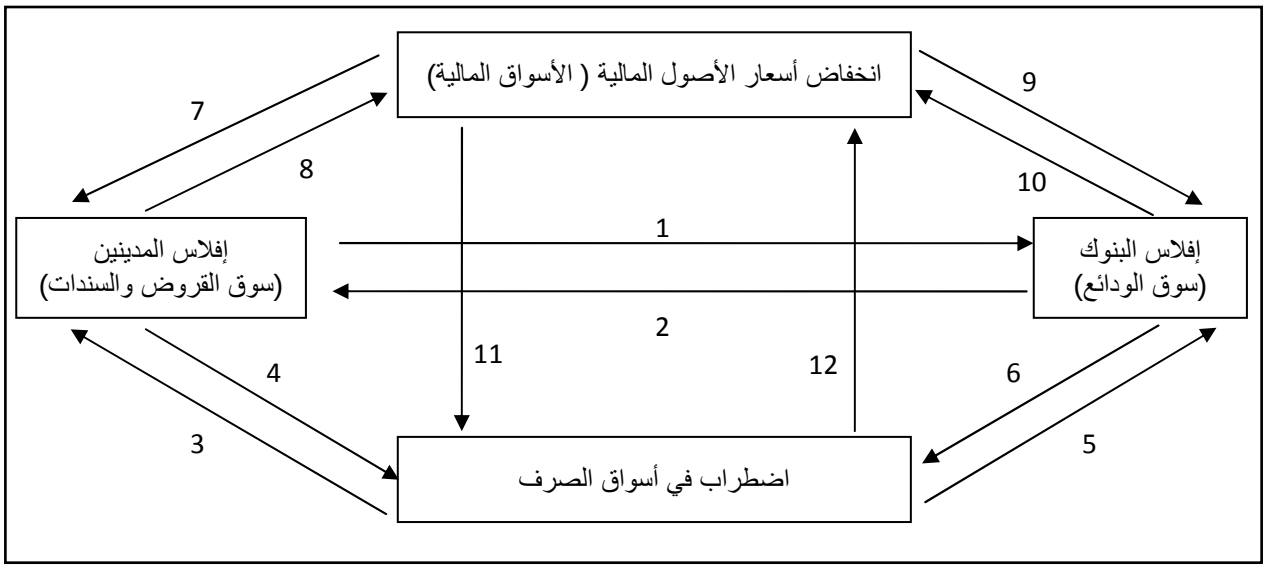

المصدر: نسيمة الحاج موسى، **"الأزمات المالية الدولية وآثارها على الأسواق المالية العربية – مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري خلال الفترة 2007-2008"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2013، ص 42.

يوضح الشكل رقم (05) مختلف القنوات المحتملة لنشوء الأزمات المالية بين مختلف الأسواق:سوق القروض سوق الودائع (البنوك) و أسواق الصرف وفيما يلي شرح لهذه القنوات [2]:

القناة رقم 01: وتمثل انتقال أزمة المديونية من سوق القروض والسندات نحو الجهاز المصرفي، حيث أن الانقطاع عن خدمة الديون الخاصة من طرف بعض الدول قد يؤثر سلبا على البنوك ويزيد من احتمال إفلاسها، ومثال ذلك ما حدث في أزمة المديونية سنة 1982.

القناة رقم 02: تبين الحالة العكسية للحالة الأولى، حيث أن إفلاس البنوك سيؤدي إلى انخفاض تقديم القروض للمدينين وبالتالي احتمال إفلاسهم وهو ما حدث في الأزمة البنكية بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1912.

القناة رقم 03: أزمة في سعر الصرف من شأنها أن تؤدي إلى اضطراب في أسعار السندات نتيجة تخلي المستثمرين عنها والتحول إلى سندات بعملات أخرى.

[1] - نادية العقون، مرجع سبق ذكره، ص19.

[2] - عائشة طبي، كروش نور الدين، **"دور نظام الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المالية وإدارتها"**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة،جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، المجلد 3، العدد 2، 2019، ص 77.

القناة رقم 04: إفلاس المدينين من شأنه أن يحدث هلعا لدى المستثمرين فيقومون بالتخلي عن تلك السندات فيحدث هناك اضطراب في سعر صرف عملتها نتيجة كميات البيع الكبيرة المعروضة.

القناة رقم 05: قد يؤدي تخفيض قيمة العملة أو مجرد توقعات بذلك إلى ظهور موجة من سحب الودائع لدى البنوك قصد تحويلها إلى عملات أجنبية لتفادي خسائر الصرف وهو ما يسبب أزمة لدى البنوك.

القناة رقم 06: إذا تم إفلاس العديد من البنوك ذات التزامات من الخارج خاصة، سيؤدي ذلك إلى تسجيل خسائر الصرف من طرف الأعوان الذين يقومون بعمليات من الخارج.

القناتين رقم و 07 و 08: وتمثلان الانتقال من الأزمة في أسواق الأسهم إلى أزمة في أسواق السندات وهي غالبة الحدوث بالنظر إلى أن الاستثمار في السندات هو البديل عن الاستثمار في الأسهم.

القناتين رقم 09 و 10: وتعبر عن انتقال الأزمة من أسواق الودائع إلى أسواق المال والعكس، حيث أن عددا كبيرا من البنوك تعتبر كمتعاملين في السوق المالية، سواء كوسطاء ماليين أو تجار أوراق مالية، كما أن البنوك خاصة في الدول المتقدمة تمتلك حصة كبيرة من رسملة السوق المالية.

القناتين رقم 11 و 12: وتصف كيف يمكن للأزمة في سوق الصرف أن تتحول إلى أسواق المال والعكس فمثلا عند تخفيض العملة يحدث هلع لدى المستثمرين الأجانب ويقبلون على التخلي عن أصولهم المالية والمقيمة بتلك العملة.

كما أن إنخاض مؤشرات البورصة (أزمة سوق مالي) يؤدي إلى طرح (بيع) الأصول المالية من قبل المتعاملين في السوق المالي وحصولهم على السيولة مما يعني سحب العملة النقدية من السوق وبالتالي حدوث أزمة في سوق الصرف

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لإدارة الأزمات المالية

يشير مصطلح إدارة الأزمات المالية إلى تلك الإجراءات والسياسات المتبعة للحد من الآثار والنتائج السلبية المتوقعة، وكأي مصطلح يتطلب التعرف على ماهيته فإننا سنحاول في هذا المطلب التعرف على أهم الجوانب النظرية المتعلقة، بإدارة الأزمات المالية، من مفهوم وأهداف وخصائص.

المطلب الأول: ماهية إدارة الأزمات المالية

عرفت إدارة الأزمات عامة و إدارة الأزمات المالية خاصة منذ القدم، وتطورت آلياتها بمرور الزمن، ولها عدة تعاريف، تختلف من باحث إلى أخر، ومن مجال إلى آخر.

الفرع الأول: تعريف إدارة الأزمات.

هناك عدة تعاريف قدمت لمصطلح إدارة الأزمات، يمكن إعطاء بعضا منها فيما يلي:

التعريف الأول: هي فن إدارة السيطرة من خلال رفع كفاءة و قدرة نظام صنع القرارات لمواجهة الأحداث و المتغيرات المتلاحقة و المفاجأة و إخراج المنظمة من حالة الترهل و الاسترخاء التي هي عليها[1].

التعريف الثاني: هي تلك العملية الإدارية المستمرة التي تهتم بالتنبؤ بالأزمات المحتملة عن طريق الاستشعار و رصد المتغيرات البيئية الداخلية و الخارجية المولدة للأزمات و تعبئة الموارد و الإمكانيات لإعداد للتفاعل معها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة و الفاعلية و بما يحقق أقل قدر ممكن من الضرر للمنظمة وللبيئة و العاملين، مع ضمان العودة للأوضاع

[1] - محمود جاد الله،"**إدارة الأزمات**"، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، ط 1، 2008، ص27.

الطبيعية في أسرع وقت و بأقل تكلفة ممكنة وأخيرا دراسة أسباب الأزمة لاستخلاص النتائج لمنع حدوثها أو تحسين طرق التعامل معها مستقبلا[1].

التعريف الثالث: هي مجموعة الأساليب التي تعمل على اتخاذ القرارات السريعة و العقلانية لمواجهة تحديات و تطورات و طوارئ معينة[2].

من خلال ما سبق نستخلص أن إدارة الأزمات المالية هي نظام للتنبؤ بالأزمات المالية من خلال وضع السيناريوهات الممكنة لتجنبها ووضع الإجراءات التي يفترض بكفاءتها وفاعليتها حال وقوع الأزمة للعودة إلى الأوضاع الطبيعية في أسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة مع الاهتمام بنتائج الأزمة وأسباب وقوعها ودراستها واستخلاص الدروس التي يجب التعلم منها منعا من تكرار الأزمة مستقبلا.

الفرع الثاني: خصائص إدارة الأزمات المالية

تتمثل خصائص إدارة الأزمات المالية فيما يلي[3]:

- إدارة الأزمات المالية يحتاج إلى خبير ماهر مختص في علم إدارة الأزمات ليسهل على المؤسسات المالية والجهات الرقابية حل جميع المشاكل المالية.
- إدارة الأزمات المالية تتصف بصعوبة التطبيق العملي وزيادة درجة الخطر في تطبيق الحلول خصوصا في بيئة عدم التأكد من النتائج،حيث أن تجربة الحلول أثناء حصول الأزمات المالية يجعل الأفكار أكثر ضيقا.
- تعمل إدارة الأزمات على التنبؤ بالمخاطر والإحساس بالتحذيرات و تجهيز خطة متكاملة لمواجهة وحل الأزمات المالية.
- الصدمة العنيفة وشلل الفكر الذي يحصل للموظفين لدى الإدارات المختلفة في المنظمات المالية والتجارية وذلك لهول الصدمة والمفاجأة العنيفة التي لم يكن متوقع حدوثها.
- نقص المعلومات وقلة البيانات التي يحتاج لها المدراء للتعامل مع الأزمات.
- عدم وضوح الرؤية الفكرية لدى مستويات الإدارة المختلفة وعدم معرفة كيفية التعامل مع الإحداث.

الفرع الثالث: أهداف إدارة الأزمات المالية

يسعى فريق إدارة الأزمات المالية إلى تحقيق عدة أهداف يمكن تلخيصها في النقاط التالية [4]:

- التنبؤ بالأزمات والإحساس بالمشكلات واكتشاف الأخطار والسلبيات والكوارث والصدمات قبل وقوعها وقبل حصولها.
- وضع خطة مستقبلية متكاملة للتعامل مع الأزمات.
- رفع التقارير والمعلومات المهمة بشكل مستمر إلى مستويات الإدارة العليا.
- معالجة الأزمات المالية والقضاء على المشكلات الإدارية في حال حدوثها في المؤسسات المالية
- تجهيز دراسات علمية كاملة لكل الحلول والمقترحات لكل الطرق التي تؤدي إلى الحل الصحيح للقضاء على الأزمات.

---

[1] - مصطفى يوسف كافي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص73.

[2] - حسن البزاز، "**إدارة الأزمة بين نقطتي الغليان و التحول**"، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، ط 1،2001، ص24.

[3] - محمد سرور الحريري، "**إدارة الأزمات المشكلات الاقتصادية والمالية والإدارية**"، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، ط 1، 2010، ص43-47.

[4] - مرجع نفسه، ص 51-54.

- تتبع ورصد كل التحركات ومعرفة كل المستجدات من الأحداث و الأخبار المقابلة من المؤسسات الأخرى.
- التفكير والتخطيط العلمي الجاد لكيفية التغلب على الأزمات المالية والإدارية.
- التجهيز الكامل والاستعداد التام لمواجهة كل الأزمات المحتملة الحدوث.
- تدريب الموظفين والأعضاء والإداريين في مكتب إدارة الأزمات على استخدام الحلول المناسبة لمواجهة الأزمات.
- إعداد وتجهيز كافة المعلومات والبيانات المطلوبة وتحليلها ودراستها والوصول إلى قرار موصى بتنفيذه وإتباعه.

المطلب الثاني: مراحل وأساليب إدارة الأزمات المالية

تمر الأزمات المالية بمراحل مختلفة ومن ثم فإن إدارتها تختلف باختلاف مرحلة الأزمة والإجراءات الملائمة لها، كما أن هناك مجموعة أساليب وسياسات يمكن أن تحد من مخاطر الأزمات المالية وانتشارها.

الفرع الأول: مراحل إدارة الأزمات المالية

هناك من يرى أن إدارة الأزمة المالية تمر بثلاث مراحل جوهرية هي مرحلة ما قبل الأزمة ومرحلة الأزمة ومرحلة ما بعد الأزمة في حين أن هناك من يرى أن إدارة الأزمات تمر بخمس مراحل هي مرحلة اكتشاف إشارات الإنذار المبكر ومرحلة الاستعداد والوقاية ومرحلة احتواء الأضرار أو الحد منها ومرحلة استعادة النشاط ومرحلة التعلم وسيتم التعرض لهذه المراحل كما يلي[1]:

أولا: مرحلة اكتشاف إشارات الإنذار

ترتكز هذه المرحلة على فكرة أنه تتواجد في كل منظمة نقاط و إشارات محركة للأزمات ولتجنب الأزمات يجب فحص هذه الإشارات بعناية وعلى مدار الوقت لأنها تمثل نقاط ضعف، حيث تقوم المنظمة بالتقاط الإشارات وتحليلها والتعرف عليها وهذا من أجل التعرف على مدى قوة الأزمة و استعدادها للمرحلة التالية.

ويمكن التعامل مع الأزمة في هذه المرحلة كما يلي[2]:

- ضرورة إنشاء أساليب لاكتشاف إشارات الإنذار للأزمات المحتملة.
- ضرورة إنشاء فريق داخلي لاختبار الإجراءات المتبعة.
- مكافأة مكتشفي ومبلغي الإنذار.
- وضع هيكل للتقارير التي سيستخدمها مركز إدارة الأزمات.
- إنشاء مركز لتلقي إشارات الإنذار.

[1] - علي عجوة، كريمان فريد، "**إدارة العلاقات العامة بين الإدارة الإستراتيجية و إدارة الأزمات**"، عالم الكتب،القاهرة، ط 1، 2005، ص175-220.

[2] - يحياوي نعيمة، "**مقومات وأساليب الإدارة الفعالة للأزمات**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية،جامعة الوادي، العدد الثامن، المجلد الثاني، 2015، ص97.

ثانيا: مرحلة الاستعداد و الوقاية.

خلال هذه المرحلة يتم بذل أقصى ما يمكن لتجنب وقع الأزمات من خلال اكتشاف نقاط القوة والضعف والعمل على تقويتها وتدعيمها،كما أن رصد وتحليل إشارات الإنذار يمكن أن تسفر على أربعة احتمالات لمصفوفة الأزمات وهي:

أ/ التوفيق: حيث تنجح القيادات في التعرف على إشارات الإنذار لأزمة وشيكة

ب/الفشل: تفشل القيادات في التعرف على إشارات الإنذار لأزمة وشيكة

جـ/الإنذار الكاذب: تعتقد القيادات أن هناك أزمة وشيكة الوقوع بينما لا توجد أزمة

د/ الرفض الصحيح: حيث تعتقد القيادات عدم وجود أزمة وشيكة الوقوع ويثبت صحة ذلك.

ويمكن توضيح نتائج الاحتمالات السابقة في الشكل التالي:

الشكل رقم (06): نتائج مصفوفة الأزمات

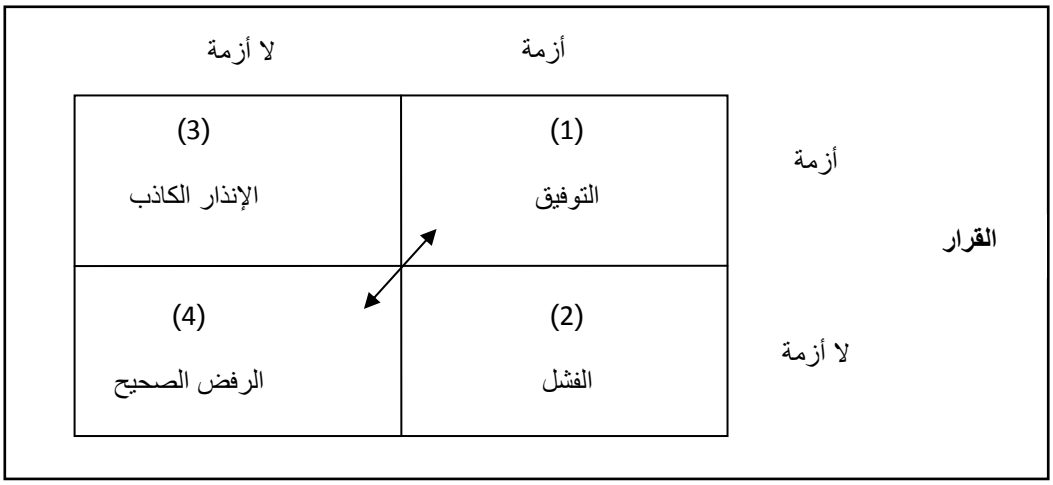

المصدر: علي عجوة،كريمان فريد، **"إدارة العلاقات العامة بين الإدارة الإستراتيجية و إدارة الأزمات"**، القاهرة،عالم الكتب، الطبعة 1، 2005، ص 191.

نستخلص أنه لا يمكن لأي منظمة أن تنجح في إدارة الأزمة والتعامل معها بفعالية إذا لم تنجح في اكتشاف ومعرفة الأسباب التي أدت إلى نشوءها كما أن تحليل وفهم مسببات الأزمات في المنظمة يساعد في الكشف المبكر للأزمة ويساهم في الوقاية منها ومنع حدوثها.

ثالثا: مرحلة احتواء الأضرار أو الحد منها.

حيث يتم مراجعة الخطة الوقائية المعدة سلفا في ضوء الموقف الفعلي الناجم عن طبيعة الأزمة وحجم التأثيرات الناجمة عنها حتى يتم اتخاذ قرارات سريعة بالأعمال المطلوبة لاحتواء الأضرار وتقليل تأثيراتها السلبية إلى أقل حد ممكن وهذا يعني إجراء التعديلات الضرورية على الخطة الوقائية المعدة من قبل وفقا لمقتضيات الموقف الفعلي.ويجب أن تكون القرارات فعالة للسيطرة على الأزمة والتحكم في استمرار آثارها بحيث لا يصعب فيما بعد احتواءها.

ويتم التعامل مع الأزمة خلال هذه المرحلة من خلال [1]:

- الحصول على المعلومات اللازمة.
- تحديث القدرات واختبارها في مجال الاحتواء.
- تخصيص الموارد لاحتواء الأضرار.

رابعا: مرحلة استعادة النشاط.

الهدف الأساسي في هذه المرحلة هو إيقاف الآثار الناجمة عن الأزمة واحتواءها، فعند انتهاء الأزمة بأحداثها الساخنة تعود الأمور والأنشطة بصفة تدريجية لما كانت عليه قبل الأزمة.

وخلال هذه المرحلة يجب [2]:

- تحديد المستوى الأدنى من المهام والخدمات والمنتجات المطلوبة لمزاولة الأعمال.
- تدبير الموارد اللازمة لعملية استعادة النشاط بعد الأزمة واستعادة الثقة.
- تحديد الاحتياجات الداخلية والخارجية وتحديد أولويات للاحتياجات الأساسية.
- تحديد أهم الأعمال المطلوبة لاستئناف النشاط.

خامسا: مرحلة التعلم واستخلاص الدروس

في هذه المرحلة يتم دراسة وتقويم الخطة الكاملة لإدارة الأزمة من خلال تحديد نقاط القوة والضعف فيها واستخلاص الدروس المستفادة منها وهنا تستخدم كل المعلومات التي تم توثيقها أثناء إدارة الأزمة.

وخلال هذه المرحلة يتم الاستفادة من الأزمة ومراحلها من خلال[3]:

- استعادة وتذكر الأزمات السابقة بصورة دورية (سنويا مثلا)
- إتباع أسلوب العصف الذهني والابتكار مع فريق مراجعة الأزمات.
- المقارنة بين الأعمال التي تمت بصورة جيدة وتلك التي تمت بطريقة غير سليمة
- عرض الدروس المستفادة بصورة رسمية.

[1] - يحياوي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 98.

[2] - مرجع نفسه، ص 98.

[3] - مرجع نفسه، ص 99.

ومما سبق يمكن تلخيص مراحل الأزمة في الشكل التالي:

الشكل رقم (07) مراحل إدارة الأزمة

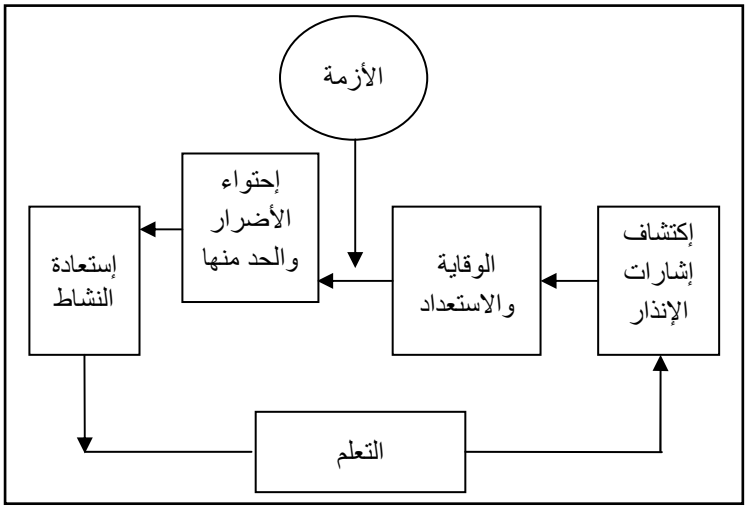

المرجع: علي عجوة،كريمان فريد، "**إدارة العلاقات العامة بين الإدارة الإستراتيجية و إدارة الأزمات**"، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة 1، 2005ص 188

ويستخلص من مراحل الأزمة أن اتخاذ التدابير الملائمة على الأخص في مرحلة إدراك وفهم وتحليل إشارات الإنذار أو في مرحلة الاستعداد والوقاية يساعد النظام أو المنظمة في منع وقوع الأزمة وأن أي تهاون في هاتين المرحلتين يعني تفاقم الأمر وخروجه عن السيطرة وهو ما يحتاج علاج جذري وطريقة معينة للتعامل معها و احتواء الأضرار التي وقعت ثم الدخول في مرحلة رابعة تمثل مرحلة النقاهة واستعادة النشاط، وختاما تأتي مرحلة التعلم من الأخطاء التي تم الوقوع فيها حتى لا يتكرر الأمر لاحقا [1].

الفرع الثاني: أساليب الوقاية في إدارة الأزمات المالية

تعتبر أزمة الأسواق المالية والأزمة المصرفية أهم مرحلة في أي أزمة مالية لذلك فإن طرق تسييرهما تعتبر أهم الطرق المستعملة للوقاية من الأزمات المالية وفيما يلي أهم هذه الطرق [2]:

- إعادة هيكلة الميزانيات: تشمل هذه العملية مجمل الطرق التي تهدف إلى إعانة البنك للخروج من حالة عدم القدرة على الدفع والسماح له بمواصلة نشاطه بشكل عادي (احتواء البنك المفلس، تقسيم الأنشطة، تقديم مساعدات مالية)
- التخفيف المؤقت للقيود المفروضة (القيود التنظيمية)على البنك: وذلك قصد إعطاء الوقت لهذه الأخيرة لحل مشاكلها من تلقاء نفسها وبالتالي تجنب حالة الإفلاس، و بإمكان السلطات النقدية أن تخفف وتيسر شروط إعادة تمويل البنوك كتسهيل شروط إعادة الخصم.

[1] - أحمد ماهر، "**إدارة الأزمات**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر،الإسكندرية،مصر،ط2، 2006، ص 37.

[2] - حمود سليم، مرجع سبق ذكره، ص 26-28.

- نظام التأمين على الودائع:و يعتبر هذا النظام نوعا من تطبيقات عقود التأمين هدفها عادة تعويض شخص المضمون عن الخسائر التي يتعرض لها في الأموال والممتلكات والسلع أو عن الخسائر والأضرار البشرية.
- ضمان السيولة في السوق: عند نقص السيولة في السوق المالي عادة ما يقرر عدد كبير من حائزي الالتزامات المالية خاصة قصيرة الأجل وفجأة عدم تجديد تلك الالتزامات وهنا نكون أمام مشكلة تقليدية وهي النزيف الداخلي ولمعالجتها يجب ضخ كمية كبيرة من النقود ذات القوة الشرائية وهذه العملية تتم بواسطة صيغتين عن طريق تدخل المقرض الأخير (البنك المركزي)، أو ضخ الأموال العمومية من طرف الخزينة العمومية.
- القاطعة: وتتمثل في تعليق سير المعاملات في الأسواق المالية إذا ظهر اضطراب فيها ويمكن أن نميز بين:

✓ قواطع خاصة بحجم المعاملات: تستخدم هذه الآلية إذا تخطى حجم النشاط في السوق عتبة معينة حيث يصبح من الصعب على بعض الأنشطة الموازية أن تساير حجم العمليات المالية المفرط.

✓ قواطع خاصة بأسعار الأصول المالية: حيث تعمل هذه الآلية على تعليق مخطط العمليات في السوق وهذا لما تكون تقلبات أسعار الأصول أكبر من المستوى النهائي الذي تؤول إليه الأسعار وبهذا تمنح للمتعاملين في الأسواق المالية مهلة قصد السماح لهم بتجنب اتخاذ قرارات مبنية على حالة عدم التأكد وقلة المعلومات لاسيما في حالة الهلع المالي.

الفرع الثالث: سياسات الوقاية في إدارة الأزمات المالية

هناك جملة من السياسات الهادفة التي تعمل على تقليل احتمال حدوث الأزمات المالية منها[1]:

- إعطاء استقلالية أكبر للمصارف المركزية بمعنى منع التدخل الحكومي عند قيام المصرف المركزي بأداء وظيفته الأساسية وهي تنفيذ السياسة النقدية.
- الاستعداد والتحضير الكافي لحالات الانتكاس في الأسواق المالية والرواج المتزايد في منح الإئتمان المصرفي وتوسيع الدور المالي للقطاع الخاص، وتصميم نظام رقابة مصرفية يقوم بتعديل وتقليل درجة التقلبات وتركيز المخاطرة في منح الائتمان من جهة أخرى.
- التقليل من حالات عدم التطابق في السيولة مع التزامات المصرف الحاضرة والمطلوب هو آلية لتنظيم العمليات المصرفية في هذا المجال خصوصا في الأسواق الناشئة وقد يكون ذلك عن طريق فرض احتياطي قانوني عالي خلال الفترات العادية، ويمكن تقليله في حالات احتياج المصرف للسيولة في حالات الأزمات.
- الاستعداد الجيد والتهيئة الكاملة قبل تحرير السوق المالي، كما يفترض العمل على تطوير الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية للقطاع المصرفي.
- تقوية وتدعيم النظام المحاسبي والقانوني وزيادة الشفافية والإفصاح عن نسبة الديون المعدومة من جملة أصول المصرف والقطاع المصرفي والمالي.
- تحسين نظام الحوافز لملاك المصارف و إدارتها العليا بما يخدم ويعزز نشاطات المصارف بحيث يتحمل كل طرف نتائج قراراته على سلامة أصول و أعمال المصارف.

[1] - حمود سليم، مرجع سبق ذكره، ص ص 25،24 .

- منع وعزل آثار سياسة سعر الصرف المعمول بها من التأثير السلبي على أعمال المصرف أو التهديد بإحداث أزمة في القطاع المصرفي.
- زيادة التنافس في السوق المالي وذلك عن طريق فتح المجال لمصارف جديدة سواء محلية أو أجنبية والحد من انتشار احتكار القلة.
- رفع الحد الأقصى لرأس المال المدفوع والمصرح به حتى تستطيع المصارف تلبية التزاماتها الجارية والمستقبلية في عالم تتسم فيه عمليات انتقال رؤوس الأموال بسرعة فائقة.
- الرقابة الوقائية واستخدام طرق أفضل من مراقبة وتتبع أعمال المصارف التجارية من منظور السلامة و الأمن للأصول المصرفية وزيادة المقدرة على التنبؤ بالكوارث والأزمات المصرفية قبل حدوثها..
- التعاون الإقليمي والدولي ومد جسور التعاون سواء مع المؤسسات الإقليمية أو الدولية وذلك لتبادل المعلومات حول كيفية التعامل مع الأزمات ومدى إمكانية الحصول على مساعدان من هذه الجهات[1].

المطلب الثالث: مقومات ومعوقات إدارة الأزمات المالية

نظرا للعجز والصعوبات التي قد تسببها الأزمات المالية في النظام المالي أصبح من المهم البحث عن طرق وأساليب لتسييرها وهذا لمحاولة احتواءها والتخفيف من آثارها.

الفرع الأول: مقومات إدارة الأزمات المالية

تتمثل مقومات إدارة الأزمات المالية في[2]:

أ- التخطيط:

من خلال وضع سيناريوهات تحدد ما يمكن أن يحدث، ووضع الخطط والبرامج وتجهيز القوى المادية والبشرية للتصدي للأزمة وهو ما يعني التحديد المسبق لما يجب عمله وكيفية القيام به ومتى ومن الذي سيقوم به.

كما أن وجود سيناريوهات للأزمة المالية يتيح تسهيل عملية اتخاذ القرار أثناء المجابهة ويفترض إعداد استراتيجيات في ضوء أفضل وأسوأ سيناريوهات وذلك لتحقيق الفائدة المرجوة من هذه السيناريوهات[3].

ب- التنظيم:

يتمثل التنظيم في التنسيق وتكامل الجهود المختلفة التي تتولى إدارة الأزمة،ومن هنا يتم التركيز على تحديد الأشخاص الموكلة إليهم الأعمال الخاصة بمعالجة الأزمات و المهام المرتبطة لكل منهم مع ضرورة تفويض السلطة حيث تضطر أحداث الأزمة التي تواجه فريق مكافحة الأزمات إلى ضرورة اتخاذ القرارات السريعة والصائبة وبدون الانتظار لحضور الشخص المسئول والذي يوقع هذا القرار ضمن اختصاصاته ويجب أن يكون القرار الإداري متسما بالبساطة والوضوح وإمكانية التنفيذ وخاليا من الغموض مع إبلاغه إلى كافة المستويات الإدارية والتنفيذية دون عوائق وقيود.

---

[1] - نداء محمد باقر الياسري، "**إدارة الأزمات**"،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2014، ط1، ص127

[2] - بن يخلف أسيا، "**الأزمات المالية وكيفية التصدي لها وإدارتها – مع الإشارة إلى الأزمة العالمية الراهنة (2008-2009)**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، علوم التسيير فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر 03، 2010/2009، ص 157.

[3] - نداء محمد باقر الياسري، مرجع سبق ذكره، ص 48.

ج- الاتصال والمعلومات:

يعتبر الاتصال عنصرا محوريا في التعامل مع الأزمات من أجل توضيح الحقائق وتجنب انتشار الشائعات وعدم خروج الموقف عن السيطرة، كما أن النجاح في إدارة الأزمات المالية يتطلب مجموعة من العوامل في مقدمتها المعلومات وهي أهم عنصر لنجاح كافة الإجراءات المتخذة وفي جميع مراحل الأزمة بداية من التنبؤ بحدوثها والقيام بعمليات التخطيط والتنسيق ثم تقييم البدائل واختيار أفضلها واتخاذ القرار المناسب للتعامل معها، وبالتالي الوصول إلى تحسين الأوضاع واستخلاص النتائج والخروج بالدروس المستفادة لاستعمالها مستقبلا في إدارة أزمات مماثلة، وتتحمل أجهزة المعلومات بتخصصاتها و أنواعها المسؤولية الرئيسية لجمع المعلومات الأساسية وتحديثها بصفة دورية مع تزويد مراكز إدارة الأزمات بها في التوقيت المناسب.

ويعتبر عنصر الاتصال والمعلومات عنصرا حاكما من حيث النقاط التالية:

- تجنب المفاجأة في حالة قصور المعلومات أو عند عدم رفعها في الوقت المناسب إلى متخذ القرار.
- سرعة اتخاذ القرار وتحقيق أهدافه في ظل عدم توفير الوقت الكافي لاتخاذ القرار.
- ضمان القرار السليم بعيدا عن أي انطباعات ذهنية خاطئة تؤثر سلبا في مواجهة الأزمة.
- تعظيم الإمكانيات والقدرات الخاصة بإدارة الأزمة والحصول على أقصى مردود إيجابي.

الفرع الثاني: معوقات إدارة الأزمات المالية.

تواجه إدارة الأزمات المالية الكثير من المشاكل وصعوبات التي تعرقل عمل فريق إدارة الأزمات، وتتلخص هذه الصعوبات فيما يلي[1]:

أ- **المعوقات التكنولوجية:** حيث إن قلة استخدام التقنيات الحديثة في التعامل مع الأزمات كالانترنيت وغيرها وعدم توافر وسائل و أجهزة عمليات متطورة مما ينتج عنه تشخيص خاطئ للأزمة و أسبابها.

ب- **المعوقات الاقتصادية:** وهي تتعلق بالوضع الاقتصادي المحيط بالمنطقة وهو يساهم في خلق أزمات أو إعاقة مواجهتها لقلة المخصصات المالية المرصودة لها وارتفاع تكاليف عمليات الصيانة وارتفاع أسعار الأجهزة ونقص الموارد المالية لتدريب فرق العمل أو تأهيلها، وازدياد الاستعانة بالاستشاريين والخبراء الخارجيين والذين لا تتوافر لديهم الإحاطة بظروف الأزمة المحلية، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية في الدولة بشكل عام مثل سعر صرف العملة وارتفاع الفوائد على القروض لغايات مواجهة الأزمات التي تتعرض لها المؤسسة.

الفرع الثالث: متطلبات نجاح إدارة الأزمات المالية

إن نجاح إدارة الأزمات المالية والوصول للأهداف المرجوة وفي أقصر وقت وبأقل التكاليف الممكنة يتطلب توافر مجموعة من العناصر يمكن ذكرها فيما يلي[2]:

- ضرورة تفعيل استقلالية جهات التنظيم المالي، و تشمل الجانب التنظيمي والإشرافي والمؤسساتي والموازنة.
- تحليل البيئة الداخلية والخارجية و مراجعة العوامل التنظيمية، التكنولوجية، الثقافية، التشريعات.

[1] - عزات كريم العدوان،مرجع سبق ذكره،ص 97

[2] - عقون عبد السلام،مرجع سبق ذكره ص ص 53، 54 .

- الربط بين إدارة الأزمات والأنشطة والبرامج الأخرى واعتبارها العنصر الأساس والاستراتيجي في البورصات.
- إعداد محفظة الأزمات المتوقعة في البورصات و تقدير احتمال حدوث كل نوع من الأزمات.
- وضع أنظمة متطورة للإنذار المبكر في البورصات.
- تصور السيناريوهات للأزمة المتوقعة ورسم معالم السيناريوهات البديلة.
- الاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة في نظم معلومات إدارة الأزمات.
- اختيار خطط إدارة الأزمات وتقييمها قبل وضعها موضع التنفيذ للتعرف على مدى فعالية البرامج الوقائية ووسائل إجراء مواجهة الأزمات، مع القيام بعمليات التقييم قبل وبعد حدوث الأزمة.

المبحث الثالث: دور الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية

تلعب الرقابة المصرفية دورا مهما في الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي وقد تعزز دورها بصدور مقررات لجنة بازل واعتماد برامج اختبار الضغط وكذا وجود نظام للإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المالية المحتملة قبل وقوعها.

المطلب الأول: دور مقررات لجنة بازل في تعزيز الرقابة المصرفية

أكدت لجنة بازل على أن السلامة المالية للنظام المصرفي والحد من الأزمات المالية لا يتم فقط من خلال تدعيم كفاية رأس المال وإنما أيضا من خلال فرض إجراءات احترازية وقواعد لدعم الحوكمة المصرفية بهدف الحد من التوسع الائتماني الغير وقائي.

الفرع الأول: دور الإجراءات الاحترازية في تعزيز الرقابة المصرفية

دعت لجنة بازل إلى ضرورة مراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية سواء المحلية أو الدولية وكل ما تعلق بممارسات إدارة المخاطر وقد خلصت إلى إجراءات احترازية ساهمت في إعادة انضباط أداء البنوك والحد من اندفاعها في طرق الاستثمارات عالية المخاطر وذلك من خلال تحسين قدرة القطاع المصرفي على امتصاص ومواجهة الأزمات المتولدة عن الضغوطات المالية والاقتصادية مهما كان مصدرها من خلال تحسين نوعية الأموال الخاصة ورفع الحد الأدنى لاحتياطات المؤسسة المصرفية وكذلك تحسين ودعم الشفافية والاتصال داخل البنوك.

و قد ركزت هذه الإجراءات الاحترازية على جانبين أساسين هما إجراءات احترازية على المستوى الجزئي و إجراءات احترازية على المستوى الكلي لأن تقوية وتعزيز صلابة البنوك داخليا من شأنه أن يقلص من خطر التعرض لأزمات خارجية. وبالتالي فإن الإصلاحات الاحترازية في مجملها ساهمت في تحسين نوعية رأس المال وزيادة احتياطاته وعملت على تدعيم المشرفين على البنوك بأدوات أكثر فاعلية لملائمة متطلبات رأس المال بحسب وضعية المخاطر في كل بنك.

إن الإجراءات الاحترازية التي خلصت إليها مقررات بازل 3 تعد إطارا فعالا لإدارة الأزمات المالية من خلال[1]:

- تكوين مخصصات لأخطار متوقعة أثناء السنوات الجيدة التي تتميز بالوفرة المالية تحسبا لسنوات الركود عندما تتدهور نوعية القروض.
- تكوين منطقة عازلة إضافية للرأسمال من خلال زيادة الاحتياطات وعدم توزيع الأرباح مما يضاعف هذا العازل من رؤوس الأموال المكونة أثناء الوفرة والنمو قدرة المصارف على استيعاب الصدمات أثناء فترات الركود أو الأزمات.

[1] - فاتح دبلة، سارة بركات، مرجع سبق ذكره، ص ص 525، 526.

- بلورة معيار عالمي للسيولة يجعل المصرف يلبي ذاتيا احتياجات السيولة في حال طرأت أزمة، وتوفير مصادر تمويل مستقرة لأنشطته.

الفرع الثاني: دور انضباط السوق في تعزيز الرقابة المصرفية

يعتبر انضباط السوق أحد الدعامات الأساسية المهمة في اتفاقيات بازل نظرا لأهمية الإفصاح المالي في توفير المعلومات الأساسية حول رأس المال و المركز المالي والموقف من التعرض للمخاطر المسببة للأزمات المالية.

و ينطوي دور الإفصاح العام في الحد من حدوث الأزمات المالية من خلال[1]:

- يساعد الإفصاح العام أيضا على تجنب مخاطر تمزيق السوق وذلك من خلال تعظيم قدرة السوق على التمييز والفرز بين تلك المصارف السريعة التأثر بالتقلبات والمصارف البعيدة عنها.
- يحقق للمشاركين فائدة من خلال استخدام المعلومات في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، ويحسن قدرات متخذي القرارات من خلال إجراء تقييم لقوة المركز المالي للمصرف و أداءه المالي ومن جهة أخرى زيادة موثوقية المعلومات المفصح عنها من المصارف و تخفيض عدم ثقة السوق
- يساهم الإفصاح العام في تعزيز وتقوية رقابة المساهمين على إدارة المصرف.
- تحقق المصارف ذات الإدارة الجيدة والسليمة بعض المكاسب المادية عندما يهيأ معلومات شاملة ودقيقة وموثوقة تفصح عن أدائه ومركزه المالي وقدرته على إدارة ورقابة المخاطر تتمثل بقدرته على دخول أسواق رأس المال بكفاءة أكبر من كفاءة المصارف الأخرى التي لا تقدم إفصاحا كافيا.
- يفرض الإفصاح تطبيق معايير رقابية محددة للتصرف بحذر شديد.
- تسهل عملية تخصيص وتوزيع رأس المال بكفاءة أكبر بين المصارف طالما أنه يساعد السوق على تقييم ومقارنة المخاطرة والعائد المتوقعة للمصارف الخاصة بصورة دقيقة.
- منع حصول الغش والاحتيال والسرقة والفساد ويسمح للمصارف من المنافسة على أسس عادلة ونزيهة.

كما عمدت اللجنة إلى تحفيز المشرعين والمراقبين وواضعي المعايير المحاسبية على تركيز جهودهم لتعزيز جودة واستمرارية الإفصاح العام وبالتكلفة المعقولة و أوصت بمجموعة من التوصيات في إطار تعزيز شفافية المصرف أهمها[2]:

- على المصارف تقديم المعلومات في الوقت المناسب بما يسهل على المشاركين في السوق إجراء التقييمات الدقيقة والسليمة لأداء المصارف ومراكزها المالية مما يساعد على تدعيم انضباط السوق و معرفة دور المصارف في إدارة المخاطر المتعلقة وموقف المصرف المالي وكل ما من شانه أن يؤثر على استثماراتهم.
- يجب على المصارف إعداد القوائم المالية وفقا لمعيار العرض والإفصاح العام.
- الإفصاح عن كل معلومات الأداء المالي وكذا المركز المالي للمصارف.

---

[1]- حاكم محسن محمد، حمد عبد الحسين راضي، "**حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان، ط 1، 2011، ص ص 99،100.

[2]- حاكم محسن محمد، حمد عبد الحسين راضي، مرجع سبق ذكره، ص 94-97

إن انضباط السوق وفق ما أوصت به لجنة بازل يمكن القول أنه أطار جديد متكامل وشامل للرقابة المصرفية فهو يساهم في حماية المساهمين من جهة و يوفر من جهة أخرى لأصحاب المصلحة والجهات الرقابية كل المعلومات الضرورية لإدارة المخاطر و التصدي للأزمات المصرفية، ففضلا عن أهمية المعلومات قبل مرحلة الأزمة لتخصيص وتوزيع رأس المال بكفاءة، فهي ضرورية وفعالة خلال مرحلة إدارة الأزمة كونها تكشف عن نقاط الضعف وأسبابها والمساهمة في ترشيد معالجتها في الوقت المناسب.

الفرع الثالث: دور حوكمة المصارف في تعزيز الرقابة المصرفية

لقد أثبتت تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الاقتصاد العالمي بأن مسببها الرئيسي هو تدني مستوى الشفافية في التقارير التي تقدمها المؤسسات المالية للمساهمين وخاصة في ظل العولمة المالية والاقتصادية التي أدت إلى تحرير الأسواق المالية وتضخم حجم الشركات ما أدى إلى ضعف أوجه الرقابة على الأنشطة الاقتصادية والمالية للشركات، وتضليل المساهمين من خلال التقارير المالية الإيجابية والأرقام غير صحيحة، والخلاصة أنه لم يكن حدوث الأزمات بسبب غياب المبادئ الرقابية ومفاهيم الشفافية والمساءلة بقدر ما ارتبط بعدم تطبيق الفعلي لهذه المفاهيم وقصور في متابعة تطبيقها بدءا من مجالس الإدارة وانتهاء بمؤسسات الرقابة في الدولة ما يتطلب التطبيق الفعلي لمبادئ الحوكمة المحلية والدولية في مختلف المؤسسات المالية خاصة المصرفية منها باعتبار أن هذا التطبيق يمثل الضمان الحقيقي لمنع وقوع الأزمات المالية[1]

إن المبادئ السليمة لحوكمة البنوك التي جاءت بها لجنة بازل ركزت على تعزيز الرقابة المصرفية والمساءلة ومستوى شفافية المعلومات والبيانات وحماية أصحاب المصلحة، وكل ذلك يعني توفير الاحتياطات اللازمة لأي أزمة محتملة، فالحوكمة تعتبر مسايرة لجميع مراحل إدارة الأزمات المالية وفاعليتها تعني وجود إدارة ناجحة وقوية قادرة على التصدي لمختلف المخاطر المحتملة كون أن المصداقية والمساءلة تساهم في التقاط إشارات الإنذار في حين أن شفافية المعلومات والبيانات تساهم في تكوين سيناريو مثالي و التحليل السليم لأسباب الأزمات المالية في بدايتها وتحديد نقاط الضعف التي تستوجب التدخل السريع.

المطلب الثاني: دور نظم الإنذار المبكر واختبارات الضغط في التنبؤ بالأزمات المصرفية.

تعتبر مرحلة اكتشاف إشارات الإنذار المبكر أهم مرحلة في إدارة الأزمات المالية، وقد ساهمت نظم الإنذار المبكر واختبارات الضغط في تفعيل هذه المرحلة و تجنيب الصناعة المصرفية مخاطر الأزمات المالية.

الفرع الأول: دور نظم الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المصرفية

بدأ الاهتمام باستخدام مؤشرات مالية لدعم البنوك والمؤسسات المالية من قبل لجنة بازل تحت رعاية بنك التسويات الدولي لوضع المعايير لملاءة رأس المال في سنة 1992، وقد تم اقتراح نظام CAMEL وهو يعتبر مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه ويعتبر المعيار أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن

[1]- سعيدة تلخوخ، "**الحوكمة المصرفية كمدخل لإدارة الأزمات المالية مع الإشارة للأزمة المالية العالمية 2008**"،مجلة دراسات اقتصادية، زيان عاشور،الجلفة، المجلد 19 العدد 01 (2021)، ص 165.

طريق التفتيش الميداني، وقد اعتمدت السلطات الرقابية على الأخذ بنتائج هذا المعيار في القرارات الرقابية لأنها تعكس الواقع الحقيقي لموقف المصرف [1]

ويأخذ هذا المعيار في الاعتبار خمس عناصر أساسية وهي[2]:

1. كفاية رأس المال (CAPITAL ADEQUACY)
2. جودة الأصول (ASSETS QUALITY)
3. الإدارة (MANAGEMENT)
4. الربحية والايرادات (EARNINGES).
5. السيولة (LIQUIDITY)

يرمز الحرف (C)لمدى كفاية رأس المال لحماية المودعين وتغطية المخاطر والحرف (A) يرمز لجودة الموجودات وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى وجود مخصصات لمقابلة الموجودات الهالكة أو المشكوك في تحصيلها بينما يرمز الحرف (M) للإدارة ومستوى كفاءتها وتعمقها والتزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي ووجود السياسات والتخطيط المستقبلي، أما الحرف (E) فيرمز لمستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو المصرف وزيادة رأس المال، وأخيرا الحرف (L) الذي يرمز لقياس سلامة موقف السيولة ومقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة.وفي السنوات الأخيرة ومع ظهور واستفحال مخاطر السوق أضيف عنصر جديد إلى نظام الإنذار المبكر ويرمز له بالرمز (S)وهو عنصر الحساسية لمخاطر السوق (SENSITIVITY TO MARKET RISKS) وأصبح يرمز لنظام الإنذار المبكر بـ (CAMLES) [3].

يتطلب هذا المعيار إجراء تصنيف رقمي لكل مصرف بالاستناد إلى العناصر الست الأساسية ويتم تحديد التصنيف النهائي للمصرف استنادا إلى تقييمات كل عنصر رئيسي من العناصر المذكورة والتي تأخذ في الاعتبار العوامل المؤثرة في تقييمات العناصر المكونة لها بحيث تتراوح درجات التصنيف من 01 مرتفع جداً إلى 05 غير مرضي، المصارف التي يكون تصنيفها 4 أو 5 تشير إلى وجود مشاكل جديدة وهامة فيها، مما يستدعي رقابة جادة وإجراء علاجي خاص، أما التي يكون تصنيفها 3 فإنها تعاني بعض نقاط الضعف وتستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها في إطار زمني معقول، أما المصارف التي يكون تصنيفها 1 أو 2 فهي سليمة بصورة أساسية في معظم النواحي[4].

يعتبر نظام الإنذار المبكر CAMLES أداة دائمة ومستمرة لتوجيه وتنبيه السلطات الإشرافية والرقابية من احتمال وقوع أزمة مالية مصرفية وبالتالي تجنب الأزمات واحتمال العدوى بين المصارف وتعرض الاقتصاد لأزمة مالية مصرفية شاملة، حيث يقوم نظام الإنذار المبكر بتعريفهم باحتمالات حدوث الأزمات قبل وقوعها بتقديم إشارات الإنذار وهذا ما يجسد إدارة الأزمات المالية في مرحلتها الأولى أي اكتشاف إشارات الإنذار المبكر من خلال الأساليب المناسبة، وبالتالي تكون

[1] - بن يخلف أسيا، مرجع سبق ذكره، ص ص 160 ،161.

[2] - مالك الرشيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 3.

[3] - بن يخلف آسيا، مرجع سبق ذكره ص 161.

[4] - حمود سليم،مرجع سبق ذكره، ص 251.

للسلطات الإشرافية الفرصة والوقت الكافي لتحليل الإشارات ومعرفة الأسباب واتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية مانعة تحد من فجائية الأزمة.

إن نظام CAMLES و أنظمة الإنذار المبكر عامة تعتبر ذات أهمية بالغة في إدارة الأزمات المالية لما من دور مهم في [1]:

- التقييم المستمر للبنوك للوقوف على مدى هشاشتها ومعرفة أماكن ونقاط الضعف في مراكزها المالية والإدارية على السواء لتقليل الخسائر المحتملة في حال وقوع أزمة مصرفية لأدنى حد ممكن.
- المساعدة على تحديد أولويات الفحص والتخصيص الأمثل للموارد الإشرافية والتخطيط المسبق لعمليات الرقابة مع توجيه الاهتمام في التوقيت السليم لمواطن الضعف في المراكز المالية من المشرفين على النظام المالي.
- تعد عنصرا مهما في التنبؤ بوقوع الأزمات، فهي تبحث في المخاطر التي يحتمل وقوعها والتي تستلزم توصيات ووضع سيناريوهات مناسبة.

الفرع الثاني: دور اختبارات الضغط في التنبؤ بالأزمات المالية

أقرت لجنة بازل على ضرورة اعتماد اختبارات الضغط كأدوات لإدارة المخاطر الداخلية من قبل البنوك حيث يحذر اختبار الضغط هذه البنوك من سلبية النتائج غير المتوقعة لمخاطرها ويحدد مقدار رأس المال اللازم لامتصاص الخسائر في حال حدوث صدمات كبيرة وبذلك فهو يلعب دورا مهما في توفير تقييمات تقديرية للمخاطر، ودعم إجراءات التخطيط للسيولة ورأس المال، فضلا عن تحديد قدرة تحمل البنك للمخاطر وتسهيل التخفيف منها وتطوير خطط الطوارئ خلال ظروف الضغط [2].

لقد أصبحت هذه الاختبارات عنصرا لا غنى عنه في تنظيم العمل المصرفي حيث اشترطت اتفاقيات بازل أن تجري البنوك هذه الاختبارات للوقوف على حقيقة المخاطر السوقية وفي بعض الحالات مخاطر الائتمان وتعتبر هذه الاختبارات ذات أهمية لمساعدة البنوك على تقييم قدرتها على استيعاب الخسائر وتحديد الخطوات التي يمكن أن تتخذها للحد من المخاطر والحفاظ على رأس المال، وحسب بنك التسويات الدولية تشير برامج الضغط إلى تقييم الوضع المالي للبنك تحت سيناريوهات قاسية ولكنها معقولة للمساعدة في صنع القرارات في البنك هدفها التعرف على قدرة البنك على مواجهة الإنكشافات وتحمل الخسائر المستقبلية التي يمكن أن يتعرض لها في أوضاع صعبة.كما أن الغاية من هذه الاختبارات هي تحديد البنوك التي تعاني من مشكلات ليتم التدخل و إصلاحها والحد من احتمالات حدوث أزمة مصرفية تربك الاقتصاد ككل [3].

---

[1]- لطرش ذهبية، "**دور برامج الانذار المبكر واختبارات الضغط في التنبؤ بالأزمات المالية**"، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية،جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد الأول، 2018، ص 7.

[2]- حياة نجار، "**إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، علوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2014/2013،ص ص 120،121.

[3]- بن يخلف آسيا، مرجع سبق ذكره ص 10.

المطلب الثاني:شروط و كفاءة الرقابة المصرفية الفعالة في التصدي للأزمات المالية.

تستند الرقابة المصرفية في التصدي للأزمات المالية إلى شروط يجب توفرها لتحقيق الفعالية اللازمة لذلك.

الفرع الأول: كفاءة الرقابة المصرفية في التصدي للأزمات المالية

للرقابة المصرفية دور بارز في التصدي للأزمات المالية والتخفيف من وطأتها و ذلك من خلال:

- تعمل الرقابة المصرفية على تنشيط الجهاز المصرفي وتوجيه بشكل مناسب وسليم بغية المحافظة على قيمة العملة الوطنية وتحقيق معدلات مناسبة من النمو الاقتصادي للدولة وذلك من خلال الرقابة على الائتمان وتوجيهه كما ونوعا بما يخدم الوضعية النقدية السائدة.
- ضمان كفاءة الجهاز المصرفي ويتم ذلك من خلال فحص الحسابات والمستندات الخاصة بالمصارف وتقويم العمليات الداخلية وتوافق عمليات المصارف مع الأطر العامة للقوانين الموضوعة وتقويم الوضع المالي للتأكد من قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها.
- إمكانية الوقوف على نوعية موجودات المصرف وتقييمها ومعرفة درجة المخاطر التي تتحملها خاصة القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة، ومن ثم محاولة الحد من المخاطر.
- منع التركيز المصرفي المتسبب في حدوث الكثير من الأزمات المالية وذلك من خلال التقليل من التركيز في نصيب المصارف من السوق المصرفية من جهة والتقليل من تركز العمليات المصرفية في منح القروض في قطاع واحد من جهة أخرى.
- تعمل الرقابة المصرفية على تعزيز الإفصاح والشفافية في القطاع البنكي الأمر الذي من شأنه توفير المعلومات الكافية في الوقت والمكان والزمان المناسبين للمصارف التجارية والسلطات النقدية على حد سواء وهذا من شأنه تقليص هامش عدم اليقين وبالتالي التخفيض من إمكانية حدوث المخاطر والأزمات المالية[1].

وللرقابة المصرفية الخارجية دور مهم للتخفيف من نتائج الأزمات إذا ما حدثت بالفعل و إنقاذ البنوك والمودعين ومنع انتشار العدوى إلى باقي المؤسسات وذلك من خلال [2]:

- قيام البنك المركزي بوظيفته كمقرض أخير للبنوك التي تتعرض للأزمات كحماية للمودعين.
- اعتماد أنظمة التأمين على الودائع تحقق الأمان للمودعين برد ودائعهم أو جزء منها إذا تعرض البنك للفشل.
- تبني إستراتيجية لدمج الوحدات المصرفية المتعثرة في أخرى ناجحة.
- تدعيم رؤوس أموال البنوك الأقل تعثرا وإعادة هيكلتها.

[1]- زوايدية أفراح، مرجع سبق ذكره، ص ص 51،50.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سبق ذكره، ص 246.

الفرع الثاني: شروط فاعلية الرقابة المصرفية في التصدي للأزمات المالية

لضمان فاعلية الرقابة المصرفية في تحقيق مختلف أهدافها بما فيها إدارة الأزمات المالية والتحوط ضد المخاطر ينبغي توفر مجموعة من الشروط أبرزها [1]:

- التشريعات المصرفية: يجب أن تتكفل التشريعات أولا بتحديد مفهوم البنك والذي يشمل في إطاره العام قبول الودائع ومنح القروض إضافة إلى صلاحيات وسلطة الرقابة على المصارف والمتمثلة في:
  - تحديد معايير ترخيص واعتماد المصارف.
  - دعم صلاحيات السلطات الرقابية بقوانين معززة كتحديد الأنشطة المسموحة للبنك أو إلغاء الرخصة
  - أحكام توضح عملية الرقابة المجمعة على نشاطات البنوك والتي تعمل بأكثر من دولة.
- السلطة الرقابية: حيث يتعين أن تتمتع السلطات الرقابية بالاستقلالية كما يجب أن تكون خاضعة للمساءلة أمام جهة معينة تكون عادة البرلمان في كثير من الدول.
- البيئة المحاسبية: حيث يتعين توافر أنظمة محاسبية فعالة تشتمل على معايير محاسبية متفق عليها يتم التقيد بها من طرف كافة المصارف، مراجعة مستقلة من قبل مدققين خارجيين، الإفصاح عن البيانات المالية والمحاسبية، وغيرها.
- مسؤوليات وأهداف واضحة ومحددة لكل هيئة مشاركة في الرقابة المصرفية.
- توفير الحماية القانونية اللازمة للمراقبين المصرفيين.
- ضرورة توافر نظام فعال لتبادل المعلومات بين المصارف والمراقبين.
- أن تكون الرقابة المصرفية بشكل مستمر.

[1] - زوايدية أفراح،مرجع سبق ذكره، ص 51.

خلاصة الفصل الثاني:

تشير الأزمة المالية إلى تلك الاختلال، التي يتعرض لها النظام المالي، في شقه المصرفي، أو العملة، أو الأسواق المالية وهي إختلالات حادة ومفاجأة، نتيجة سوء تطبيق المبادئ وسوء الحوكمة، أو لقصور في هذه الأنظمة. كما أن للأزمات المالية عدة أشكال تختلف باختلاف أسبابها وآثارها، وقد ارتبطت حوادث الأزمات المالية منذ القدم ودائما بمساعي حثيثة لحلها وإدارتها، لوضع حد لأثارها السلبية، وتعبر إدارة الأزمات عن تلك الأساليب التي تتلخص في خمس مراحل جوهرية تساير مرحلة الأزمة من بدأ ظهورها إلى نهايتها، .

وقد ساهمت مبادئ الرقابة المصرفية في تطوير وتدعيم مجال إدارة الأزمات المالية ، من خلال وضع نظم اختبار الضغط و الإنذار المبكر للإلمام بواقع الموقف المالي للبنوك والتقاط إشارات الإنذار مبكراً و هذا ما عزز إدارة الأزمات المالية في مرحلتها الأولى وبالتالي يكون للجهات الرقابية وفرق إدارة الأزمات الوقت الكافي لتحليل الإشارات واستخلاص السيناريوهات المحتملة بصورة مثالية ومعرفة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء حدوث الأزمة واتخاذ إجراءات وقائية تحد من فجائية الأزمة.

كما تعتبر الحوكمة المصرفية مسايرة لجميع مراحل إدارة الأزمات المالية وفاعليتها تعني وجود إدارة ناجحة وقوية تساهم في التقاط إشارات الإنذار ، و شفافية المعلومات والبيانات، و تكوين سيناريو مثالي و التحليل السليم لأسباب الأزمات المالية في بدايتها وتحديد نقاط الضعف التي تستوجب التدخل السريع.

الفصل الثالث :واقع الرقابة المصرفية في الجزائر

تمهيد الفصل الثالث:

مر الجهاز المصرفي الجزائري بمجموعة من التطورات بعد الاستقلال أولاها كانت تأميم البنوك الأجنبية ثم مرحلة الإصلاحات وإصدار القوانين الداعمة لذلك خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي ، لكنها تعرضت للفشل في تحقيق أهدافها وكان لا بد من إصلاحات هيكلية لتحرير النظام المصرفي وزيادة كفاءته، فكان قانون النقد والقرض مع بداية التسعينيات من القرن الماضي نصا تشريعيا هادفا يحمل في طياته أفكار إصلاحات السنوات السابقة وواضعا أفكارا جديدة تهدف لتحقيق المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي الجزائري.

إلا أن قانون النقد والقرض لم يخلو من النقائص والثغرات التي تسببت في أزمات مالية خانقة شكلت تهديدا على الجهاز البنكي في الجزائر، وهذا ما ستدعى تدخل السلطات النقدية في الجزائر و إجراء عدة تعديلات من خلال إصدار قوانين جديدة لتسيير الشأن المصرفي وتمثلت خصوصا في الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض.

لقد سعت الجزائر من خلال إصلاحاتها الهيكلية للنظام المصرفي مسايرة الاتجاهات الحديثة والدولية للرقابة المصرفية وهذا ما تجسده النصوص التشريعية المماثلة لمبادئ اتفاقيات لجنة بازل غير أن هناك سمات للبيئة المصرفية وضعف في الجانب التكنولوجي والبشري يحول دون تحقيق ذلك.

المبحث الأول: الرقابة المصرفية في الجزائر تطورها أنواعها هيئاتها:

بعد الاستقلال اعتمدت السلطات العمومية في الجزائر جملة من الإصلاحات المالية والمصرفية التي ساهمت في تغيير مختلف الأسس والمبادئ التي يقوم عليها النظام المالي والمصرفي، وقد تدعمت هذه الأسس أكثر مع صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 الذي كان له الفضل في تكريس مبدأ الرقابة على البنوك الجزائرية و التنظيم الاحترازي داخل البيئة المصرفية بهدف مواكبة التطورات في الصناعة المصرفية العالمية، وتقليل خطر الأزمات المالية والمصرفية.

المطلب الأول: الرقابة المصرفية قبل وبعد قانون النقد والقرض 10/90

بعد الاستقلال ورثت الجزائر نظاما مصرفيا يستند في تشريعاته للنظام المصرفي الفرنسي، وكانت أولى الإصلاحات لهذا النظام خلال فترة الثمانينات، إلا أن توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق دعى إلى تطوير و تعزيز استقلالية النظام المصرفي الجزائري فكان ذلك من خلال قانون النقد والقرض مع بداية تسعينات القرن الماضي .

الفرع الأول: الرقابة المصرفية قبل قانون قانون النقد والقرض 10/90

نشأ النظام المصرفي الجزائري كامتداد للنظام المصرفي الفرنسي ليمر بعدها على عدة مراحل خلال فترات الإصلاح التي باشرتها السلطات النقدية بعد الاستقلال و تمثلت أهم هذه الإصلاحات في:

- بموجب الأمر 47/71 المؤرخ في 1971/06/30 تم إنشاء كل من المجلس المحلي للقرض المكلف بتنظيم الوظيفة المصرفية وسياسة القرض العام وكذا الجمعية المهنية (اللجنة التقنية) والتي كلفت بمهام استشارية وانضباطية[1].
- تم إنشاء مجلس المحاسبة و المفتشية العامة للمالية بعد صدور قانون رقم 05/80 في 1980/03/01 الذي منح احتكار مراجعة الحسابات العمومية لمجلس المحاسبة طبقا للمادة 05 منه.وهذا مع تزايد عدد المؤسسات العمومية ونقص فعاليتها[2].
- في سنة 1986 صدر قانون 12/86 المؤرخ في 19 أوت 1986، وهو أول قانون بنكي كان هدفه وضع إطار قانوني مشترك و موحد لكل مؤسسات القرض وأدخل تعديلات مختلفة منها الاستقلالية المالية للبنك المركزي ومؤسسات القرض واعتبارها مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية وتقليص دور الخزينة المتعاظم في تمويل الاستثمارات وتحديد القروض الممنوحة لها تبعا للمخطط الوطني للقرض[3]،وقد أخذت مراقبة توزيع القروض نظريا بعدا آخر حيث عمد البنك المركزي إلى تطبيق ما يعرف بالرقابة الكمية على القروض مع أهداف رقابية ثابتة وذلك من خلال تحديد سقف لإعادة التمويل لكل بنك وهذا استجابة لأهداف المخطط الوطني للقرض[4].

---

[1] - بلعيد ذهبية، **"الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل آداء البنوك الجزائرية-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR-** "،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)،تخصص نقود،مالية،وبنوك، كلية العلوم الإقصادية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية،جامعة سعد دحلب، البليدة، 2007،ص 44.

[2] - مرجع نفسه،ص 112.

[3] - محمد حقيقة، **"أثر الإصلاحات المصرفية على الناتج المحلي الإجمالي –حالة النظام المصرفي الجزائري للفترة(1990-2015)"**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 12، جوان 2017 ص 183.

[4] - بلعيد ذهبية، مرجع سبق ذكره،ص 111.

- في سنة 1988 صدر القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية على اعتبار أن قانون 1986 شهد نقائص وعيوب ولم يستطع التكيف مع إصلاحات السلطات العمومية، ويمكن تحديد المبادئ والقواعد التي قام عليها قانون 1988 في النقاط التالية[1]:

- إعطاء استقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.
- دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية لأجل إحداث التوازن في الاقتصاد الكلي.
- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي وهذا يعني أن نشاط البنك يخضع ابتداء من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة، ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمر دودية، ولكي يحقق ذلك يجب أن يكيف نشاطاته في هذا الاتجاه.
- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من اجل الاقتراض على المدى الطويل كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.

ومن هنا يمكن القول أن استقلالية البنوك بصفتها مؤسسات اقتصادية عمومية قد تمت فعلا في سنة 1988.

- في سنة 1989 تم التخلي عن تطبيق الرقابة المسبقة عن القروض لحساب الرقابة اللاحقة التي تتماشى مع طلبات المرونة في منح القرض[2].

الفرع الثاني: الرقابة المصرفية بعد قانون النقد والقرض 10/90

إن الإصلاحات المتعلقة بالرقابة على البنوك التي عرفها النظام المصرفي الجزائري في سنوات الثمانينات لم تكن تستجيب لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد السوق فكان إصدار قانون النقد والقرض 10/90 لعام 1990 ضرورة لتعزيز مناعة وسلامة الجهاز المصرفي.

هذا القانون أرسى القواعد التنظيمية و التسيرية للبنوك والمؤسسات المالية للدولة وارتبطت قواعده ارتباطا وثيقا بالقواعد السابقة غير أنها كانت أكثر تحكما ووضوحا[3].

وأهم ما جاء في هذا القانون[4]:

- إنشاء اللجنة المصرفية وتكليفها بمهمة مراقبة تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية ومعاقبتها في حال وجود مخالفات مثبتة أي العمل على إرساء القواعد التنظيمية والتسيرية لتفعيل أسس الرقابة والإشراف بما يتلاءم ومتطلبات النشاط المصرفي.
- تم إنشاء مراكز وقائية كانت أولها مركزية المخاطر التي كُلفت بجمع كل المعلومات المتعلقة بالمستفيدين من القروض وتزويد البنوك بها قبل قبول منح الاعتماد لهم، ثم تلتها كل من مركزية عوارض الدفع وجهاز مكافحة إصدار الشيكات ومركزية الميزانيات والتي تعتبر بمثابة مراكز توفر معلومات.

---

[1] - بلعزوز بن علي، **"محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، ط 2، 2004، ص ص 184،185

[2] - بلعيد ذهبية، مرجع سبق ذكره، ص 111.

[3] - لعشب محفوظ، **"الوجيز في القانون المصرفي الجزائري"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 12، 2006، ص 44.

[4] - بلعيد ذهبية،مرجع سبق ذكره، ص 113 .

- ألزم قانون النقد والقرض 90/10 جميع البنوك العاملة على التراب الوطني بتعيين محافظين أو مراجعين اثنين على الأقل للحسابات وهذا لتسهيل عملية تدقيق ومراجعة الحسابات البنكية ومن ثم تسهيل عملية المراقبة.
- تحديد رأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية- نسبة الاحتياطي- نسبة تغطية المخاطر- نسبة تقسيم المخاطر... الخ، تمهيداً للاستجابة للمعايير الدولة للرقابة المصرفية وكان هذا من خلال المعايير الاحترازية التي شرع في تطبيقها ابتداء من سنة 1992 وكلف مجلس النقد والقرض بإصدارها في حين كلفت اللجنة المصرفية بالتأكد من الالتزام والتطبيق الفعلي لها.
- قام المشرع بموجب هذا القانون بإنشاء جهاز ضمان الودائع البنكية والذي استحدث بموجب النظام 04/97 في 1997/12/23 حيث ألزم البنوك بدفع علاوة ضمان سنويا للصندوق وبالعملة الوطنية والتي تقدر ب: 2% من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في نهاية كل سنة.
- كما كرس قانون النقد والقرض مبدأ وضع نظام نقدي على مستويين ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزع للقرض، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك يراقب نشاطها ويتابع عملياتها ويحدد القواعد العامة للنشاط البنكي النشاط[1].

إن حدوث عدة تجاوزات بعد صدور قانون 10/90 كانت أغلبها ناتجة عن وجود ثغرات في الجانب التشريعي بالإضافة إلى الضعف في الجانب التنظيمي والرقابي مما دفع السلطات الرقابية إلى مواصلة الإصلاح و تدخل الدولة في التنظيم المصرفي لتفادي حرية البنوك في التصرف حيث صدرت مجموعة من القوانين نذكر منها[2]:

- القانون رقم 01/01 الصادر في فيفري 2001 وكان أول تعديل لقانون النقد والقرض 10/90 حيث تم التخلي عن العهدة المحددة في قانون 10/90 والتي تعلقت بمحافظ الجزائر ونوابهم وأصبح تعيينهم بمقتضى مرسوم رئاسي وكذلك التفرقة بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض كسلطة نقدية.
- في سنة 2002 تم تدعيم الرقابة المصرفية على البنوك بصدور اللائحة التنظيمية رقم 03/02 في 28أكتوبر2002 والتي ألزمت البنوك بتأسيس جهازين هما: جهاز الرقابة الدائمة وجهاز للمراجعة الداخلية واللذان يتكفلان بالمراقبة اللاحقة لأنشطة البنك.
- القانون 01/03 الصادر في 26 أوت 2003 والذي يؤكد على سلطة البنك المركزي النقدية وضرورة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية لتدعيم الرقابة أكثر.
- علاوة على ذلك فقد واصلت السلطات في دعم الأساليب الرقابية وبالخصوص بعد إفلاس البنكين الخاصين (بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري) حيث تم إلغاء القانون السابق وتعويضه بقانون أكثر تشددا وصرامة وهو الأمر 03/11 المتعلق بالنقد والقرض، و تم إنشاء جهاز ضمان الودائع مع إلزام البنوك بدفع علاوة تقدر بـ:1%عوضا من 2% وبالعملة الوطنية.

---

[1] - الطاهر لطرش، **"تقنيات البنوك"**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، ط7، 2010 ص199.

[2] - محمد حقيقة، مرجع سبق ذكره،ص ص 187،188.

- القانون 01/04 الصادر في 4 مارس 2004 الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر فقانون النقد والقرض يحدد الحد الأدنى لرأس مال البنوك ب 500 مليون دينار بينما أصبح 2.5 مليار دينار في سنة 2004.
- القانون 02/04 الصادر في 04 مارس 2004 وهو يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجباري بين 0 % و 15 % كحد أقصى.
- القانون 03/04 الصادر في 04 مارس 2004 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين من طرف شركة ضمان الودائع في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم.وقد تعز هذا القانون بعد أن أصدر مجلس النقد والقرض بتاريخ 30 أفريل 2018 نظاما يتعلق بتعديل وسير نظام ضمان الودائع حيث تم رفع الحد الأقصى لتعويض المودعين وكذلك توسيع قائمة الودائع غير مؤهلة للتعويض.[1]
- القانون 02/06 الصادر في سبتمبر 2006 والمتعلق بتحديد شروط تأسيس البنوك والمؤسسات المالية وإنشاء فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية.

وبعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وكذا انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية أصدرات تعديلات على قانون النقد والقرض تمثلت في[2] :

- الأمر 10، 04 الصادر في 26 أوت 2010 لتعزيز وسائل البنوك في مواجهة المخاطر وتقوية أنظمة رقابتها الداخلية من خلال إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز فعال للرقابة الداخلية.
- في سنة 2011 أصدر مجلس النقد والقرض في شهر ماي نظاما يلزم البنوك بمعامل سيولة ومتابعة العمليات ما بين البنوك وتحسين نوعية التقارير الاحترازية وذلك بهدف التنبؤ والمتابعة الدقيقة للسيولة المصرفية من طرف بنك الجزائر.
- إصدار قانون النقد والقرض 17.10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 بعد أن لجأت الجزائر إلى سياسة التسيير الكمي والتي تسمح بطبع كتلة نقدية ليس لها مقابل لدى البنك المركزي، وقد نصت المادة 45 من هذا القانون على أنه يقوم البنك المركزي بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات بشراء مباشرة من الخزينة السندات المالية التي تصدرها الخزينة من أجل المساهمة في تمويل الصندوق الوطني للاستثمار وتمويل الدين العمومي الداخلي وكذا تغطية احتياجات تمويل الخزينة.

المطلب الثاني:الهيآت الرقابية في النظام المصرفي الجزائري

إن التنظيم الجديد للنظام المصرفي الجزائري بعد قانون النقد والقرض فتح المجال أمام المبادرة الخاصة والأجنبية وهذا يتطلب أن تكون للسلطة النقدية آليات وهيئات للرقابة على هذا النظام تسمح بضمان حسن سيره. وفيما يلي هيئات الرقابة في النظام المصرفي الجزائري.

---

[1] - تقرير بنك الجزائر،**"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"**، 2018، ص 110.

[2] -زواوي فضيلة وآخرون، **أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 2017/1990**،مجلة البحوث والدراسات التجارية،جامعة زيان عاشور، الجلفة، مجلد 05، عدد 01، مارس 2011، ص ص 84،86.

الفرع الأول : مجلس النقد والقرض

إن إنشاء مجلس النقد والقرض يعتبر من أهم ما جاء به قانون النقد والقرض نظرا للمهام والسلطات الواسعة التي منحت له فهو يؤدي وظيفتين الأولى وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر والثانية وظيفة السلطة النقدية في البلاد، ويتكون مجلس النقد من المحافظ رئيسا و نواب المحافظ كأعضاء و ثلاثة موظفين ساميين.[1]

يعتبر مجلس النقد والقرض السلطة النقدية المخول لها بوضع المعايير الاحترازية طبقا لأحكام المادة 44 من قانون النقد والقرض 10/90 وحسب هذه المادة لمجلس النقد والقرض كل الحرية في وضع النظم المصرفية والمالية وهذا ما أكده أيضا الأمر 11/03 الصادر في 2003.[2] وتم إعطائه صلاحيات بصفته سلطة نقدية يقوم المجلس بوضع شروط إعتماد البنوك والمؤسسات المالية و إدارة غرفة المقاصة إضافة إلى تحديد المقاييس والنسب التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية لا سيما فيما يخص تغطية المخاطر وتوزيعها [3]

الفرع الثاني: اللجنة المصرفية

نص قانون النقد والقرض رقم 10/90 في مادته 143 على تأسيس اللجنة المصرفية ويتمثل هدفها في مراقبة مدى تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاقبة المخالفات المثبتة ويتم تحديد قرارات اللجنة عن طريق التصويت بالأغلبية وفي حالة التعادل يكون صوت الرئيس مرجحا.[4]

ويخول للجنة المصرفية مطالبة البنوك والمؤسسات المالية بتوفير جميع المعلومات والإيضاحات والإثباتات التي تراها لازمة لممارسة مهمتها، كما يمكنها أن تطلب من البنوك والمؤسسات المالية المستندات والمعلومات دون الاحتجاج بالسر المهني وفي حالة اكتشاف مخالفات لأحد الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالنشاط يمكن للجنة أن تفرض عقوبات أدناها الإنذار والتوبيخ وأقصاها سحب الاعتماد والتصفية.[5]

تتميز اللجنة بطابعها المختلط حيث أن هناك اختلاف المراكز القانونية لأعضاء اللجنة المصرفية فهي تتشكل من عضوان بصفة قاضي ويمارسان السلطة التأديبية على أكمل وجه، وشخصيات أخرى خبيرة في المجال المالي والمصرفي والمحاسبي،ومحافظ بنك الجزائر رئيسا الذي يترأس إلى جانب اللجنة المصرفية كل من بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، الأمر الذي يجعله محيط بكل ما يتعلق بالجهاز المصرفي.[6]

---

[1] - الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص 200،201.

[2] - محمد زرقون، حمزة طيبي، "**نحو إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية وفق معايير بازل II**"،ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، أيام11-12 مارس 2008،ص 12.

[3] - طلال عباسي، "**دور بنك الجزائر في عصرنة مهام الإشراف في إطار إرساء مبادئ الحوكمة**"،مجلة العلوم الإنسانية،جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 20، العدد 2، 2020،ص 401.

[4] - طلال عباسي، مرجع سبق ذكره، ص 402.

[5] - مرجع نفسه، ص 402.

[6] - بغدادي إيمان، "**الإطار القانوني للجنة المصرفية بالتشريع الجزائري**"،مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المركز الجامعي إليزي، الجزائر، المجلد04، العدد 01، 2019، ص16.

وتنصب صلاحيات اللجنة المصرفية في[1]:

- مراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها.
- تفحص شروط استغلال البنوك والمؤسسات المالية ومراقبة وضعياتها المالية.
- المعاقبة على الاختلالات التي تتم معاينتها.

وتمارس اللجنة المصرفية المهام الموكلة إليها في مجال الرقابة بمساعدة البنك المركزي ومن خلال جهازين أساسيين هما[2]:

أ- الأمانة العامة للجنة المصرفية

وتظهر أهميتها في:

- تعتبر الجناح الإداري والتنظيمي للجنة المصرفية حيث تتولى مهمة الاستقبال والإرسال والبحث عن كل معلومة أو وثيقة تهم اللجنة.
- تهتم الأمانة العامة بالأرشيف والترتيب التقني والإعلامي لكل معلومة أو بريد مستلم.

ب- المديرية العامة للمفتشية العامة

و من خلالها تمارس اللجنة مهامها الرقابية على البنوك والمؤسسات المالية وتتمثل مهامها في:

- القيام بعمليات الرقابة على مستوى الوثائق المستندية (رقابة مستندية) من خلال فحصها وتحليلها.
- الرقابة في عين المكان من خلال الزيارات الميدانية لمراكز البنوك والمؤسسات المالية للتأكد من صحة المعلومات المرسلة من طرفها وهذا بأمر من اللجنة المصرفية.

وفي حالة إثبات مخالفة قواعد حسن سير المهنة فيمكن للجنة المصرفية أن تفرض العقوبات التالية[3]:

- الإنذار و التوبيخ.
- المنع من ممارسة بعض العمليات وغيرها من أنواع الحد من ممارسة النشاط.
- التوقيف المؤقت لمسير أو أكثر مع تعيين قائم بالإدارة مؤقتا أو عدم تعيينه.
- إنهاء مهام شخص أو أكثر من هؤلاء الأشخاص مع تعيين قائم بالإدارة مؤقتا أو عدم تعيينه.
- سحب الاعتماد.
- فرض عقوبة مالية بدلا عن العقوبات السابقة أو إضافتها لها، مع شرط أن لا تتعدى لرأسمال الأدنى المفروض قانونا و الذي يلزم البنوك والمؤسسات المالية توفيره.

[1] - طرشي محمد، مرجع سبق ذكره ص 271 .

[2] - بلعيد ذهبية، مرجع سبق ذكره، ص115.

[3] - طرشي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 272.

والجدول التالي يوضح و يلخص الجزاءات التأديبية للجنة المصرفية للوقاية من الأزمات المالية وحالات التعثر المالي:

الجدول رقم (03): الجزاءات التأديبية للجنة المصرفية للوقاية من الأزمات المالية

الجزاءات التأديبية	الجزاءات المقررة على مثلي المؤسسة المصرفية	التوقيف المؤقت للمسير أو إنهاء مهامه	-الإيقاف من 3 أشهر إلى 3 سنوات حسب نص المادة 10 من النظام رقم 92-05 الصادر عن مجلس النقد والقرض، مع إعلان القرار وتحديد الخطأ المرتكب. - يمكن أن يطرد نهائيا في حالة تكرار الخطأ
		نزع صفة ممثل المصرف	تكون صفة نزع ممثل المصرف لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات في حالة انقطاع استيفاءه لشروك معينة أو لإرتكابه لخطأ جسيم أو في حالة توفر إحدى الموانع المنصوص عليها في المادة 80 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض
	الجزاءات المقررة على المؤسسة المصرفية	الإنذار والتوبيخ	وهدفهما بعث الحذر في المؤسسة المصرفية ومسيريها الذين هم بصدد الإخلال بواجبات المهنة
		المنع من ممارسة بعض الأنشطة	ويطبق عند مخالفة المؤسسة المصرفية لقواعد قانونية في مجال نشاط من أنشطتها
		سحب الإعتماد	يكون بعد استيفاء جميع الحلول لمعالجة وضعية المؤسسة المصرفية وهي تضع المصرف قيد التصفية
		الجزاءات المالية	يمكن للجنة المصرفية أن تقضي بدلا من العقوبات السابقة أو إضافة إليها عقوبة مالية تكون مساوية على الأكثر لرأس المال الأدنى الذي يقرره مجلس النقد والقرض

المصدر: إليفي محمد،**"الرقابة المصرفية كأسلوب وقائي من تعثر المصارف في النظام المصرفي الجزائري"**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجيلالي بونعامة،عين الدفلى، العدد14-المجلد1- 2016،ص 72.

ومن بين الإجراءات والعقوبات التي اتخذتها اللجنة المصرفية في هذا المجال[1]:

- سحب الاعتماد الممنوح لبنك الخليفة بمقتضى المقرر 98/04 الصادر عن محافظ بنك الجزائر بتاريخ 29 ماي 2003.

- سحب الاعتماد الممنوح للبنك التجاري والصناعي الجزائري بمقتضي المقرر رقم 98/08 الصادر عن محافظ بنك الجزائر بتاريخ 1998/09/24 وذلك بتاريخ 21 أوت 2003.

الفرع الثالث: المراكز الوقائية

ينظم سير بنك الجزائر المركزيات التالية [2]:

أولا: مركزية المخاطر

تم تأسيسها بموجب المادة 160 من قانون النقد والقرض 90/10، وهي هيئة مكلفة بجمع كل أسماء المستفيدين من القروض وطبيعتها والضمانات المقدمة.

[1]- بلعيد ذهبية، مرجع سبق ذكره،ص 116.

[2] - مرجع نفسه، ص 117-120.

إن وجود مركزية المخاطر تسمح بتحقيق غايات متعددة منها[1]:

- تمكين بنك الجزائر من مراقبة ومتابعة نشاط البنوك والمؤسسات المصرفية.
- منح البنوك والمؤسسات المالية فرصة المفاضلة بين طالبي القروض بناءا على معطيات سليمة.
- جمع معلومات القروض ذات المخاطر في خلية واحدة ببنك الجزائر مما يسمح له بتسيير أفضل لسياسة القرض.

ثانيا: مركزية عوارض الدفع (مركزية المستحقات الغير مدفوعة):

إن وجود مركزية المخاطر على مستوى بنك الجزائر التي تعطي مسبقا معلومات خاصة ببعض أنواع القروض والزبائن، لا يلغى بشكل تام كل مخاطر المرتبطة بالقروض. وللاحتياط بصورة فعالة أكثر فقد قام بنك الجزائر بإنشاء مركزية عوارض الدفع بموجب النظام رقم 03/92 المؤرخ في 22 /03/ 1992.والتي عرفت فيما بعد بمركزية المستحقات غير المدفوعة بموجب الامر 03-11، وتتمثل مهمة مركزية عوارض الدفع في تنظيم وتسيير الملفات لحوادث عدم التسديد والتطورات المحتمل وقوعها من جهة و التنسيق المحلي وإفادة الوسطاء الماليين وكل الهيئات المعينة القائمة على حوادث عدم التسديد بكل تطوراتها[2].

ثالثا: جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدن رصيد

انشأ هذا الجهاز بموجب النظام رقم 03/92 المؤرخ في 22 /03/ 1992 بغرض ضبط قواعد العمل لأهم وسيلة دفع وهي الشيك وقد كلف هذا الجهاز بتجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين[3].

حيث إنه بموجب هذا النظام أصبحت البنوك والمؤسسات المالية ملزمة بـ:

- الإطلاع على سجل عوارض الدفع قبل تسليم أول دفتر شيك للزبون.
- في حالة وقوع لديها عوارض دفع لعدم كفاية أو لعدم وجود رصيد أصلا التصريح بذلك إلى مركزية عوارض دفع في آجال أربعة (04) أيام من تاريخ استلام الشيك حتى يتسنى لها تبليغها إلى كل الوسطاء الماليين الآخرين.

الفرع الرابع: محافظو الحسابات

إن ممارسة اللجنة المصرفية لاختصاصاتها في مجال الرقابة يتطلب وجود أشخاص يعملون على مساعدتها في أداء وظائفها ولذلك نص المشرع الجزائري في قانون النقد والقرض 10/90 بصيغة الوجوب على تعيين مفوضين اثنين للحسابات على الأقل في كل بنك أو مؤسسة مالية و كل فرع لبنك أجنبي.

وتظهر أهمية محافظو الحسابات في مايلي[4]:

- يملك محافظو الحسابات دورا فاعلا في الرقابة لا يمكن للجنة المصرفية تحقيقه فالتواجد الدائم لمفوض الحسابات في المصرف من شأنه أن يحقق رقابة فعالة تتميز بالديمومة.

---

[1] - الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص 208، 209.

[2] - طلال عباسي،مرجع سبق ذكره، ص 402

[3] - مرجع نفسه، ص 403

[4] - رباح محمد،**"الرقابة المصرفية على عمليات البنوك التجارية"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، فرع قانون الأعمال، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص ص 126،127.

- طبيعة محافظو الحسابات كأشخاص مختصين في مجال المحاسبة والمالية يسمح بالإشراف الدقيق على العمليات المصرفية وهذا ما يساعد اللجنة المصرفية على آداء مهامها.
- يعتبر محافظ الحسابات كضمان بالنسبة للمسيرين الذين ليس لديهم كفاءة أو خبرة في التسيير لذلك يعتبر جهة فعالة في المحافظة على سلامة التسيير.

المطلب الثالث: أنواع الرقابة المصرفية في الجزائر

نظرا للأخطار المختلفة التي تواجهها البنوك لتنوع نشاطاتها المصرفية، فقد عملت الجهات الرقابية في الجزائر على تطوير مستويات الرقابة بهدف التحكم الجيد في المخاطر، لهذا نميز عدة أنواع من الرقابة تتمثل في: الرقابة الداخلية، الرقابة الخارجية (المراقبة في عين المكان والمراقبة بالاطلاع على الوثائق)، الرقابة الشاملة.

الفرع الأول: الرقابة الداخلية

وفقا لنصوص التنظيم رقم 08/11 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية، فإن المصارف والمؤسسات المالية ملزمة بالإرسال للجنة المصرفية، مرة واحدة على الأقل في السنة، تقريرا عن الرقابة الداخلية وتقريرا آخر عن رصد وقياس المخاطر التي يتعرضون لها.[1]

و في إطار تطبيق توصيات لجنة بازل واحترام المعايير الاحترازية الدولية حصر هذا التنظيم أهداف نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية في:[2]

- مراقبة مطابقة العمليات المنجزة والإجراءات الداخلية للأحكام التشريعية والتنظيمية وتوجيهات مجلس الإدارة ومجلس المراقبة.
- مراقبة نوعية المعلومات المحاسبية والمالية مهما كانت وجهتها (لمجلس الإدارة أو بنك الجزائر)
- مراقبة الاحترام للإجراءات الداخلية المتبعة وتطبيق معايير التسيير المحددة من الجهاز التنفيذي
- التأكد من نوعية أنظمة الإعلام والاتصال.

كما تضمن التنظيم 11-08 أيضا ضرورة تعزيز الرقابة الداخلية وجعلها وسيلة فعالة للتسيير من خلال احتواءها على نظام للإنذار وقياس المخاطر قبل استفحالها، ولتحقيق هذه الأهداف فإنه على البنوك والمؤسسات المالية تنظيم الرقابة الداخلية من خلال[3]:

أولا: جهاز للرقابة الدائمة

وهو جهاز للرقابة من المستوى الأول حيث يتم تنفيذه من طرف مستخدمي المؤسسة المصرفية بما فيهم رؤساء المصالح يوميا وبصفة مستمرة، بهدف ضمان شرعية وصحة العمليات المحققة، كمراقبة ترقيم الصكوك بالعملة الصعبة على وصل الإيداع، التأكد ومن احترام سقوف القروض الممنوحة والمحددة من طرف بنك الجزائر.

---

[1] - تقرير بنك الجزائر،**"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"**، 2015، ص 122.

[2] - يحياوي محمد، مرجع سبق ذكره،ص 117.

[3] - بلعيد ذهبية، مرجع سبق ذكره،ص ص 121،122.

ثانيا: جهاز للرقابة الدورية

ويسمى بجهاز الرقابة من المستوى الثاني، ويتم تنفيذه من طرف لجنة المراجعة الداخلية التي يتم إنشاؤها من طرف مجلس الإدارة لمساعدته في تطبيق مهامه.

وتتمثل مهام لجنة المراجعة في:

- التحقق من صحة المعلومات المقدمة ومدى سلامة الطرق المحاسبية المتبناة من طرف المؤسسة المصرفية.
- تقييم وتقدير نوعية الرقابة الداخلية لاسيما فيما يتعلق بانسجام أنظمة قياس المخاطر ومراجعة التحكم فيها.

ولتحقيق هذه المهام فإنه يتعين على كل بنك أو مؤسسة مالية تعيين مسئول "مدقق داخلي" مكلف بالسهر على انسجام وفعالية الرقابة الداخلية، ويرفع تقريرا حول نتائج الرقابة إلى لجنة المراجعة وإلى الجهاز التنفيذي الذي يقوم بدوره وإعلام الجهاز المداول (مجلس الإدارة) عن تعيين المدقق وعن نتائج رقابته.

ثالثا:مجلس الإدارة

و يسمى الجهاز المداول ويعتبر المسئول على توجيه وتحديد نشاطات المؤسسة المصرفية، ووضع نظام الرقابة الداخلية، كما انه مكلف بالتدقيق في مهام ونتائج الرقابة الداخلية مرتين على الأقل في السنة على أساس المعلومات المرسلة إليه من الجهاز التنفيذي ومن اللجنة الداخلية للمراجعة.

رابعا- المديرية العامة

وتسمى بالجهاز التنفيذي وهي المسئولة عن التنظيم الفعلي لنظام الرقابة الداخلية وتعيين المسئول عنها "المدقق" مع وضع وسائل لقياس ومراقبة المخاطر، كما تقوم أيضا بإعداد تقرير مرة في السنة بتحليل لاحق لمردودية العمليات الائتمانية على الأقل مرة في السداسي وتعلن الجهاز المداول عن وضعيتها. كما تلزم المديرية العامة البنوك المؤسسات المالية بإعداد تقريرين على الأقل مرة في السنة، الأول حول قياس ومراقبة المخاطر والثاني حول شروط وإجراءات تطبيق الرقابة الداخلية،مع إرسال هذين التقريرين إلى الجهاز المداول و لجنة المراجعة، وإلى اللجنة المصرفية ومجلس إدارة بنك الجزائر، كما يوضعان تحت تصرف محافظو الحسابات.

الفرع الثاني: الرقابة الخارجية

تقوم اللجنة المصرفية بعمليات المراقبة الخارجية تحت إشراف بنك الجزائر معتمدة على أساليب مختلفة للتأكد من سلامة المراكز المالية للبنوك ومدى موثوقية تقاريرها المرسلة،وتتمثل هذا الأساليب في:

أولا: الرقابة على أساس المستندات أو الرقابة المكتبية

تعتمد الرقابة المكتبية على فحص وتحليل التقارير والبيانات التي ترفعها البنوك بانتظام إلى اللجنة المصرفية قصد التأكد من سلامة المراكز المالية للبنوك والوقوف على درجة الكفاءة التي تمارس بها وظائفها، وتمارس هذه الرقابة بشكل دائم للحرص على مدى احترام المصارف والمؤسسات المالية الخاضعة للتدابير القانونية والتنظيمية المطبقة عليها.

كما تتضمن الرقابة على أساس المستندات معالجة وتحليل المعلومات المحاسبية والاحترازية وتقارير الرقابة الداخلية المرسلة من طرف المصارف والمؤسسات المالية وكذا تقارير محافظي الحسابات[1].

وتدعم هذا النوع من الرقابة أكثر بين سنتي 2003 و 2004 بترسيخ نظام الإنذار المبكر على مستوى بنك الجزائر لتصبح بذلك أكثر فعالية وتستجيب للمعايير العالمية للرقابة بناءا على مقررات لجنة بازل وينشط هذا النظام عبر مختلف المصالح التقنية لبنك الجزائر التي لها علاقة بالمصارف التجارية الجزائرية كما يعتبر بمثابة آلية لاكتشاف الصعوبات على أساس التصريحات الدورية وما يؤكد ذلك أنه سمح بمعرفة تدهور الوضعية الاحترازية لمصرف الخليفة والبنك التجاري الصناعي والجزائري واتخاذ الإجراءات اللازمة والمناسبة [2].

وفي إطار احترام التدابير القانونية والتنظيمية المعمول بها في الجزائر يوضح الجدول رقم (04) تطور عدد المخالفات المسجلة بناءا على الوثائق والمستندات المرسلة بانتظام إلى اللجنة المصرفية، حيث أن هذه المخالفات تطلبت اتخاذ الإجراءات الازمة طرف اللجنة المصرفية لمعالجة تعثر المصارف الجزائرية.

الجدول رقم (04): تطور عدد المخالفات القانونية والتنظيمية في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (من سنة 2014 إلى سنة 2018)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المخالفات القانونية والتنظيمية	73	73	77	48	62

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر من سنة 2014 إلى سنة 2018.

ثانيا:الرقابة في عين المكان أو الرقابة الميدانية

تتولى المصالح المختصة لبنك الجزائر ممثلة في المديرية العامة للمفتشية العامة لحساب اللجنة المصرفية بعمليات الرقابة في عين المكان، فزيادة على الرقابة التي تتم على أساس تصريحات البنوك والمؤسسات المرسلة إلى بنك الجزائر، فإنه يتم إرسال فرق للتفتيش والرقابة في عين المكان إلى البنوك والمؤسسات المالية سواء إلى مقراتها أو إلى فروعها. وتكون هذه المهام الرقابية والتفتيش حسب الحالة: ظرفية- دورية- خاصة بفرع من النشاط أو شاملة، وتسمح هذه الرقابة على وجه الخصوص من التحقق من شرعية العمليات المنجزة، ومطابقة المعطيات المصرح بها لبنك الجزائر مع المعطيات المحصل عليها والتي تمت مراقبتها في عين المكان.[3].

وقد شهد هذا النوع من الرقابة إدراج منهج جديد يتعلق بالاشراف المصرفي بالتركيز على المخاطر والذي بدأت عملية تطبيقه تدريجيا انطلاقا من سنة 2013 على مجمل المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر[4].

[1]- يحياوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 120.

[2]- إليفي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[3]- بلعيد ذهبية، مرجع سبق ذكره، ص ص 124، 125.

[4]- يحياوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 121.

ثالثا: الرقابة الشاملة (التنقيط المصرفي)

يختص هذا النوع من الرقابة بتقييم الوضعية المالية، و حوكمة المصارف والمؤسسات المالية من خلال فحص وتحليل الجوانب المرتبطة برأس مال، الأصول، السيولة، المردودية والتسيير بصفة عامة وتتوج بتنقيط يسمى التنقيط المركب والذي يعكس درجة تعرض المؤسسة للمخاطر ويحدد بذلك مستوى المراقبة اللازمة بخصوصها [1]

المبحث الثاني: معايير الرقابة المصرفية في الجزائر ومقارنتها بالمعايير العالمية

أصدر المشرع المصرفي في الجزائر مجموعة من المعايير الاحترازية لمواجهة المخاطر المصرفية وتحسبا لأي أزمة مالية كما عمل على توفير البيئة المناسبة بمنح مجلس النقد والقرض كل الصلاحيات لإصدار الأنظمة المصرفية لمسايرة المعايير الاحترازية العالمية .

المطلب الأول:معايير الرقابة المصرفية المطبقة في النظام المصرفي الجزائري

تماشيا مع التطورات العالمية اعتمدت السلطات الرقابية في الجزائر قواعد ومعايير ليواكب النظام المصرفي الجزائري مختلف الأنظمة العالمية.

الفرع الأول : القواعد المعتمدة في النظام المصرفي الجزائري

تمثلت التعليمات والقواعد التي من شأنها تمكين النظام المصرفي الجزائري للتماشي مع مختلف الإجراءات التي جاءت بها اتفاقية بازل الأولى في:

أولا: رأس المال الأدنى للبنوك

عمد المشرع البنكي الجزائري إلى إلزام البنوك والمؤسسات المالية على احترام الحد الأدنى لكفاية رأس المال التي جاءت بها مقررات لجنة بازل الأولى من خلال التنظيم 10/90 المتعلق بالحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر على الشكل التالي[2]:

الأموال الخاصة = الأموال الخاصة الأساسية + الأموال الخاصة التكميلية – عناصر الخصوم

حيث أن:

- الأموال الخاصة الأساسية تتكون من رأس المال الاجتماعي، الاحتياطات، النتائج الصافية، المئونات على المخاطر المصرفية.
- الأموال الخاصة التكميلية عرفت أنها احتياطات إعادة التقييم و أموال ناتجة عن إصدار سندات أو قروض مشروطة ومئونات ذات طابع عام.
- عناصر الخصوم تتكون من الاستخدامات المشكلة للأموال الخاصة الموظفة في مؤسسات القرض الأخرى.

كما حددت أيضا المادة 04 من قانون النقد والقرض10/90 الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بـ 8%.

---

[1] - تقرير بنك الجزائر،**"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"**،2013 ص 138.

[2]- عبد الله إبراهيم، الزهرة الشريف، **"مقررات لجنة بازل الدولية في إرساء قواعد الضوابط في البنوك الجزائرية"**، مجلة جامعة القدس المفتوحة،جامعة القدس المقتوحة، فلسطين، العدد 43، 2018 ص ص 292 ،293.

ثانيا: نسبة الملاءة المالية

جاء في تعليمة بنك الجزائر بتاريخ 29 نوفمبر 1994 تحديد قواعد الحذر والحيطة لتسيير البنوك والمؤسسات المالية، أن نسبة الملاءة لبنك أو مؤسسة مالية تعبر عن العلاقة بين رأس مالها الصافي ومجموع مخاطر القروض التي تواجهها أثناء القيام بعملياتها والتي يجب أن تكون تساوي على الأقل 8 % ومنه نحتسب معدل الملاءة المالية كما يلي:[1]

معدل الملاءة = رأس المال الصافي / المخاطر المرجحة ≥8%

ثالثا: نسبة تغطية وتقييم المخاطر

إن التعليمة رقم 99/04 الصادرة بتاريخ 12 أوت 1999 تعتبر عملية تقييم المخاطر وتوزيعها إحدى الطرق المتبعة من طرف البنك للتقليل من احتمالات الإفلاس، فتركيز المخاطر على عدد محدود من العملاء يجعل الوضعية للبنك ومركزه حساس في حالة إفلاس أحد العملاء أو عجزه عن التسديد وبالتالي فإن تنويع العملاء والمتابعة المستمرة لهم في هذا الإطار نص التشريع الجزائري على ضرورة تحديد وحصر تدخل البنوك والمؤسسات المالية كواسطة مالية كالتالي:[2]

- نسبة تغطية وتقييم المخاطر = المخاطر الصافية المرجحة / الأموال الخاصة الصافية أقل من 25 %
- تضمنت قواعد الحذر نظاما خاصا لتقييم المخاطر محتملة الوقوع من خلال ترجيح الخطر سواء بالنسبة لعناصر أصول الميزانية (القروض المختلفة) أو خارج الميزانية، فتم إدراج معاملات ترجيح مستوى الخطر تتراوح من (0% إلى 100 %) تطبق على مختلف الالتزامات حسب درجة تسديدها وذلك وفق نوعية العميل وطبيعة العملية.

رابعا: مراقبة وضعيات الصرف

تهدف هذه القاعدة إلى مراقبة وضعيات الصرف بحيث يتوجب على البنوك احترام وبصفة دائمة النسبتين التاليتين:[3]

- نسبة لا تزيد عن 10 % بين القيمة الخاصة لكل عملة أجنبية على المدى الطويل أو القصير ومبلغ صافي للأموال الخاصة الصافية للبنك أو المؤسسة المالية.
- نسبة لا تتعدى 30% بين مجموع وضعيات الصرف القصيرة أو الطويلة المدى لجميع العملات ومبلغ صافي الأموال الخاصة للبنك أو المؤسسة المالية.

الفرع الخامس: مستوى الالتزامات الخارجية للبنوك

في إطار تحديد الشروط المالية المتعلقة بعمليات الاستيراد ألزم بنك الجزائر جميع البنوك بالحفاظ بصورة دائمة على مستوى التزاماتها الخارجية، بحيث لا يتجاوز هذا المستوى 4 مرات أموالها الخاصة.[4]

---

[1]- سارة بركات، **"دور الإجراءات الإحترازية في مواجهة مخاطر سوء الحوكمة – الإشارة إلى حالة الجزائر"**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 17، 2015، ص 283.

[2]- حياة نجار، مرجع سبق ذكره،ص ص 265،266.

[3]- سارة بركات، مرجع سبق ذكره، ص ص 290،291.

[4]- نرجس معمري، **"تطوير المنظومة المصرفية الجزائرية وفق مقررات اتفاقية بازل الثالثة"**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)،علوم اقتصادية، جامعة أكلي محند الحاج، البويرة، الجزائر، 2019-2020، ص 87.

الفرع الثاني: الإجراءات الاحترازية المتخذة لتطبيق اتفاقية بازل

أصدر بنك الجزائر مجموعة من الأنظمة لمسايرة مقررات بازل أهمها:

- النظام رقم 03/02المؤرخ في 4 نوفمبر 2002 المتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.
- النظام رقم 01/04 الصادر في 14 مارس 2004 المتعلق بالحد الأدنى لرأس المال البنوك من 500 مليون دج إلى 2.5 مليار دج والمؤسسات المالية من 100 مليون دج إلى 500 مليون دج.
- النظام رقم 05/09 المؤرخ في 18 أكتوبر2009 يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، حيث تنص المادة 05 من هذا النظام أنه يجب أن يتم إعداد الكشوف المالية وفقا للأسس المحاسبية وقواعد التقييم والتسجيل المشار إليه في النظام رقم 09/ 04 المؤرخ في 23 جوان 2009 والمتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.
- النظام رقم 03/11 المؤرخ في 24 ماي 2011 والمتضمن مراقبة مخاطر ما بين البنوك الذي يحث البنوك على إنشاء نظام مراقبة داخلية لمنح القروض والاقتراض من البنوك، خاصة تلك التي تمت في السوق النقدية بحيث يتم تحديد حد أقصى للقروض المقدمة وشروط كل عملية بالشكل الذي يمكن من توظيف التمويلات المتحصل عليها مع مراعاة إجراءات إدارة المخاطر وتسيير السيولة.ويمكن اعتبار هذا التنظيم تكملة كما ورد في التنظيم رقم 03/02 المشار إليه سابقا والذي يعتبر إحدى مكونات الأركان الثلاثة للاتفاقية بازل الثانية[1]

المطلب الثالث: مقارنة بين القواعد الاحترازية للنظام المصرفي الجزائري والمعايير العالمية

يمكن أن نقيم قواعد ومعايير الرقابة المصرفية المطبقة في الجزائر، وذلك من خلال مقارنة أوجه التشابه والاختلاف مع المبادئ و المعايير العالمية التي جاءت بها لجنة بازل.

الفرع الأول: أوجه التشابه

يظهر التوافق بالنسبة للقواعد الاحترازية المطبقة في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية في [2]:

- نسبة كفاية رأس المال في البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية و التي تبلغ 08 %كحد أدنى، هي نفسها التي حددتها اتفاقية بازل الأولى و الثانية.
- العناصر المكونة للأموال الخاصة القاعدية، و العناصر الواجب خصمها، تتطابق مع ما جاءت به لجنة بازل للرقابة.
- طريقة تحويل الالتزامات خارج الميزانية المتعلقة بمخاطر الائتمان، تتطابق مع متطلبات لجنة بازل.
- وجود هيئة تأمين الودائع المصرفية، و هو ما تحرص عليه لجنة بازل.
- توفر الجهاز المصرفي على أنظمة تشريعية وتنظيمية، ذات العلاقة بالنشاط، تساعد على تحقيق الشروط الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، بدءًا من قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض و وصولا إلى مختلف الأنظمة و التعليمات الصادرة عن بنك الجزائر، وتصب جميعها في إرساء الصرامة في ممارسة المهنة المصرفية.

---

[1]- سليمان ناصر، **"المعايير الإحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقاتها في المنظومة المصرفية الجزائرية"**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 14، 2014. ص 53.

[2]- منار حنينة، مرجع سبق ذكره، ص ص 120،121.

- يحدد بنك الجزائر من خلال سلسلة القوانين و التشريعات المنظمة للنشاط المصرفي في الجزائر، إطار عمل البنوك وشروط إنشائها (وهو ما يتوافق مع المبادئ من 02 إلى 05 من المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة.)، و يلزمها في نفس الوقت بتقديم البيانات الدورية للسلطة الرقابية (و هو ما يتوافق مع المبدأ 21 من المبادئ 25 للرقابة المصرفية الفعالة)
- تمارس البنوك الرقابة الداخلية وفق إطار محدد من طرف بنك الجزائر، وتهدف هذه الرقابة إلى تحميل البنك المسؤولية فى مجال الحرص على أداء مصرفي وفق التشريعات البنكية.

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف

تتمثل نقاط الاختلاف بين ما طبق من معايير داخل الجهاز المصرفي الجزائري وما توصي به لجنة بازل للرقابة المصرفية فيما يلي [1]:

- يوجد اختلاف في معدلات الترجيح الخاصة بالشرائح الخمسة داخل الميزانية.
- اختلاف في مكونات العناصر داخل الميزانية بينما هو معمول به في الجزائر، و ما جاءت به لجنة بازل.
- لم تأخذ القواعد المطبقة في البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية بمخاطر التشغيل وهي تعتبر من أهم ما جاءت به لجنة بازل خاصة و أن حجم هذه المخاطر يمكن أن يكون كبيرا في البنوك الجزائرية، نظرا لارتباطه الكبير و المباشر بإدارة البنك وطبيعة عمله ونظامه الداخلي.
- لا تتوفر لدى البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية الأنظمة المتقدمة التي تسمح لها بقياس مخاطر التشغيل ومخاطر السوق، رغم أن التشريع المصرفي حدد ضرورة توفر هذه الأنظمة في البنوك والمؤسسات المالية.

وتتمثل الأسباب الأساسية لعدم احترام أو غياب بعض المبادئ الأساسية للرقابة حسب لجنة بازل إلى ما يلي [2]:

- عدم ممارسة بعض العمليات مثل عمليات السوق المفتوح والعمليات الدولية.
- نقص التشريع البنكي فبرغم إضافات قانون 90-10 إلا أنه ما تزال هناك بعض النقائص التنظيمية.
- عدم توفر البنوك الجزائرية على الأنظمة والوسائل الضرورية لإدارة المخاطر (مخاطر السوق، والمخاطر الشغيلية) مع غياب مصلحة تتكفل بإدارة المخاطر وهو بالأساس يعود إلى عدم تطور النشاط المصرفي على المستوى المحلي.
- عدم وجود بنوك جزائرية مقرضة للخارج لذلك لم يجد المشرع حاجة في فرض إجراءات مسيرة لخطر البلد [3].

المطلب الثالث:عوائق تطبيق المعايير الدولية للرقابة المصرفية في الجزائر

أن السلطات الرقابية في الجزائر متمثلة في بنك الجزائر و اللجنة المصرفية ومجلس النقد و القرض سعت جاهدة لتدعيم آليات الإشراف و الرقابة للوصول إلى أعلى مستويات ممكنة كمحاولة لتبني المعايير الدولية الصادرة عن لجنة بازل، إلا أن هناك بعض العوائق و الصعوبات التي حالت دون تحقيق ذلك.

---

[1] - منار حنينة، مرجع سبق ذكره، ص ص121،122.

[2] - زيدان محمد، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[3] - طرشي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 131 .

الفرع الأول: خصائص البيئة المصرفية الجزائرية

تعتبر بعض خصائص البيئة المصرفية في الجزائر من بين العوائق وأسباب تعثر موائمة معايير الرقابة المصرفية في الجزائر للمعايير العالمية الفعالة التي توصي بها لجنة بازل ويمكن حصر أهم هذه الخصائص فيما يلي [1]:

أولا: السمات العامة للإدارة المصرفية

يغلب على الإدارة المصرفية في الجزائر عدم الوضوح في نمط الإدارة و التدخل الكبير للدولة في شؤون العمل المصرفي. والملكية العظمى للبنوك العمومية للأصول في النظام المصرفي الجزائري، على حساب باقي البنوك الأخرى.

ثانيا: التركيز في نصيب البنوك

تمتلك البنوك التجارية العامة في النظام المصرفي الجزائري أكثر من 95% من إجمالي أصول البنوك، كما تتركز الودائع في البنوك العامة (البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة و التنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، بنك التنمية المحلية، البنك الوطني للتوفير و الاحتياط) مقارنة بالبنوك الخاصة.

و يعود سبب انخفاض نصيب البنوك الخاصة من حجم لحداثة نشأتها بالإضافة إلى ما أحدثته سلسلة الإفلاسات التي أصابت بعض البنوك الخاصة الجزائرية مما أدى إلى فقدان الثقة في البنوك الخاصة بشكل خاص، وفي القطاع المصرفي الجزائري بشكل عام.

ثالثا: هيكل ملكية البنوك و سيطرة القطاع العام

يتميز النظام المصرفي الحالي بسيطرة البنوك العامة على النشاط البنكي والمساهمة الكبيرة للقطاع العام وسيطرته على عمليات البنوك، الأمر الذي لا يسمح بوجود منافسة حقيقية تخدم المتعاملين الاقتصاديين، كما تقوم البنوك العامة بممارسة نشاطها مع زبائنها المعتادين المتمثلين في المؤسسات العامة، فتمنح لهم الأولوية على حساب القطاع الخاص الناشئ والذي يحتاج إلى تمويل بنكي خصوصا في بداياته.

الفرع الثاني: الجانب الإداري والعنصر البشري

ويشمل أهم النقاط التالية [2]:

- عدم وجود هياكل مكرسة لوظيفة الإستراتيجية وغياب خطط إستراتيجية في بعض البنوك العمومية والخاصة على حد سواء باستثناء فروع المصارف الأجنبية والتي تحدد استراتيجياتها من الشركة الأم.
- وجود أعضاء في مجلس الإدارة غير مصرح بهم في العديد من البنوك وكذا تراكم المهام لبعض مسئولي الهياكل.
- مخالفات في تسيير لجان المراجعة وعدم اجتماع هذه اللجان في بعض البنوك.
- غياب سياسات وإجراءات للتخطيط وتوزيع الأموال الخاصة وكذا غياب المتابعة وتحيين ملفات القرض.

[1] - منار حنينة، مرجع سبق ذكره، ص ص 110-111.

[2] - طلال عباسي، مرجع سبق ذكره، ص 414.

الفرع الثالث: ضعف استخدام التكنولوجيا و نظم المعلومات

يتسم النظام المصرفي الجزائري بوجود قيود مالية و محاسبية و تنظيمية، تحد من قدرته على مواكبة التطورات العالمية الحديثة في مجال العمل المصرفي، حيث لا نجد مثلا في البنوك الجزائرية أنظمة محاسبية متقدمة ملائمة لتغطية الحسابات ومعالجة العمليات البنكية الحديثة، كما أن صعوبة تدفق المعلومات بالكمية المناسبة و في الوقت المناسب ينعكس سلبا على عملية اتخاذ القرار.

المبحث الثالث: الأزمات المالية و جهود السلطات الرقابية لتعزيز الرقابة المصرفية في الجزائر

لقد سمح قانون النقد والقرض 90-10 بفتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في القطاع المالي والمصرفي بعدما كان حكرا على القطاع العام،وفي فترة وجيزة شهد الجزائر هزات وأزمات مالية طالت العديد من البنوك الخاصة وأدت إلى إفلاسها، كما لم يخلو النظام المصرفي الجزائري من مخاطر وآثار الأزمات المالية العالمية فكان لزاما على السلطات الرقابية إعادة النظر في فعالية دورها الرقابي لمعالجة الإختلالات والنقائص العديدة لمواجهة الأزمات المالية.

المطلب الأول: الأزمات المالية وانعكاساتها على النظام المصرفي الجزائري

إن الإصلاحات المصرفية التي قامت بها السلطات الرقابية في الجزائر منذ بداية الاستقلال لم تخلو من النقائص والثغرات وهذا ما عرض النظام المصرفي الجزائري للعديد من الأزمات المالية المحلية والعالمية.

الفرع الأول: أزمة البنوك الخاصة في الجزائر

أولا: أزمة بنك الخليفة وبنك الجزائر التجاري والصناعي

يعتبر بنك الخليفة بنكا خاصا برؤوس أموال جزائرية وقد تم ترخيصه ومنحه الاعتماد من محافظ بنك الجزائر في سنة1998، أما بنك الجزائر الصناعي والتجاري فقد تم اعتماده كبنك من خلال قرار محافظ بنك الجزائر المؤرخ في 24 سبتمبر 1998.

بدأت أزمة بنك الخليفة مع بداية تفتيشات بنك الجزائر في عين المكان سنتي 2001 و2002 حيث سجلت فرق التفتيش العديد من الخروقات من طرف البنكين، أهمها التوسع الغير عادي في عدة وكالات عبر الوطن وهو ما جعل بنك الجزائر يكثف من مهام الرقابة الميدانية فتم الكشف عن العديد من نقاط الخلل التي كانت سببا في إفلاس البنكين[1].

ثانيا: أسباب إفلاس بنك الخليفة وبنك الجزائر التجاري والصناعي

تمثلت أهم أسباب إفلاس بنك الخليفة وبنك الجزائر التجاري والصناعي فيما يلي[2]:

أ: العوامل المؤسسية:

- فتح القطاع المالي أمام المستثمرين الخواص الوطنيين والأجانب أدى إلى جذب مستثمرين قليلي الخبرة في المجال المصرفي وذوي المصالح الخاصة فقط.
- منح البنكين للقروض ذات المخاطر المرتفعة.
- قصور أجهزة الرقابة المصرفية بسبب عدم توفر اقتصاديين ومدققين ذوي.

[1] - طلال عباسي، مرجع سبق ذكره، ص 404-406.

[2] - بلعيد ذهبية، مرجع سبق ذكره، ص ص67-68.

ب: عوامل متعلقة بسوء التسيير والغش:

من بين ملاحظات بنك الجزائر حول نشاط البنكين هو سوء التسيير الذي كان من أهم أسباب الأزمة المالية حسب مذكرة اللجنة المصرفية وهذا بفعل العوامل التالية:

- تطبيق أسعار فائدة مرتفعة و عدم التناسب بين أسعار الفائدة المدينة والدائنة ما سبب مشكل السيولة.
- عدم الالتزام بالقواعد الاحترازية خاصة المتعلقة بنسب تغطية المخاطر وتسيرها.
- عدم احترام إرسال الوثائق والتقارير الدورية إلى بنك الجزائر كما نص قانون النقد والقرض حيث أن بنك الخليفة لم ينشر تقاريره خلال السنوات القليلة قبل الأزمة أما بنك الجزائر الصناعي والتجاري فمنذ نشأته لم يرسل أي تقرير عن نشاطه للمديرية العامة للتفتيش التابعة لبنك الجزائر.
- وجود احتيال مالي ومناورات غش ارتبطت بتهريب رؤوس الأموال وتحويلات غير قانونية خصوصا المتعلقة بعمليات التجارة الخارجية

الفرع الثاني: الأزمة المالية العالمية 2008

يرى الكثير من الأخصائيين بأن أثر الأزمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي الجزائري كان محدودا جدا وذلك لعدة أسباب[1]:

- تبني بنك الجزائر قانون النقد والقرض سنة 1990 وخطة إصلاح الجهاز المصرفي خلال الفترة 2004-2008 والتي شجعت على الاندماجات لخلق كيانات مصرفية قوية، وتضمنت إعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك وتنقية محافظ البنوك من الديون الرديئة.
- الضوابط التي وضعها بنك الجزائر في مجال منح الائتمان ونسب السيولة والاحتياطي والحدود القصوى لاستثمارات بنك الجزائر في الأوراق المالية وفي التمويل العقاري، وفي هذا الصدد أقرت الحكومة قانونا يقضي بتوقيف القروض الاستهلاكية الموجهة للأشخاص والعائلات والتي بلغت سنة 2008 ما قيمته 100 مليار دينار وهي موجهة كلها لشراء السيارات والأجهزة الالكترونية وتأثيث المنازل.
- الاهتمام بإدارة المخاطر حيث وضع بنك الجزائر مجموعة من القواعد التي تتعلق بأسس إدارة المخاطر الائتمانية.
- أغلب البنوك الجزائرية هي بنوك عمومية لا تمارس نشاط المضاربة من جهة ومن جهة أخرى بورصة الجزائر حديثة النشأة وخصائصها لا تسمح لها بدخول الأسواق العالمية[2].

[1] - عماري عمار،"**الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري**"، ورقة بحث مقدمة إلى ملتقى "**الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**"،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2009 ، ص،12-14.

[2] - شريف دهيني، مرجع سبق ذكره، ص 291

الفرع الثالث: أزمة السيولة و أزمة كورونا (كوفيد -19):

أولا: أزمة السيولة

شهد النظام المالي والمصرفي الجزائري خلال السنوات السابقة أزمة خانقة بسبب ندرة السيولة المالية على مستوى البنوك وفروعها وذلك تزامنا مع الدخول الاجتماعي وبصفة خاصة مع شهر رمضان وعيد الفطر والأضحى وأيام دفع الرواتب والمعاشات في 18 و 22 من كل شهر حيث تجلت مظاهر هاته الأزمة فيما يلي[1]:

- تسجيل إكتضاض كبير وطوابير أمام الشبابيك في عدد من الولايات من الوطن ووقوع مشادات وفوضى على مستوى البنوك وفروعها.
- أزمة حادة في السيولة النقدية لدرجة أن أجور العمال والموظفين لا يستطيعون سحبها وفي أحسن الأحوال يسمح لهم بسحب مبالغ بسيطة.
- في كثير من الأحيان الموزعات الآلية للنقود معطلة كما تم تقنين سحب الأموال على جميع الموزعات بحد أعلى.
- اضطرار الزبائن إلى الاصطفاف لساعات طويلة أمام الوكالات البنكية.

وقد عكفت السلطات النقدية على إيجاد حلول لهذه الأزمة المالية من خلال[2]:

- قيام عديد من المراكز بتزويد مراكز أخرى بالسيولة.
- اتخاذ قرار بتحديد وتسقيف قيمة الأموال الممكن سحبها.
- تغيير تاريخ سحب أجور الموظفين ومِنح المتقاعدين التي عادة ما تتم في الفترة ذاته من نفس الشهر.
- إلغاء الرسوم على كافة عمليات التحويلات التي تقوم بها البنوك والهيئات العمومية للحد من الأزمة.

ثانيا : أزمة كورونا (كوفيد -19):

أظهرت الأزمة الصحية العالمية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد آثارا جسيمة على الاقتصاديات العالمية بما فيها الجزائر حتى وإن كانت بشكل غير مباشر في كثير من الحالات حيث أن فترة الإغلاق والحجر التي فرضتها غالبية الدول في العالم شكلت ضغوطا متزايدة من المخاطر على نشاط جل المؤسسات الاقتصادية وذلك بفعل توقف وشلل النشاط الإنتاجي والصناعي والخدماتي[3].

إن من أبرز تداعيات الجائحة الصحية العالمية على الوضعية المصرفية والنقدية العالمية هو التراجع الملحوظ لمعدل نمو السيولة المحلية بالإضافة إلى تحديات كثيرة أبرزها: تراجع مستويات الأرباح، الاعتماد أكثر على الصيرفة الإلكترونية، زيادة نسبة القروض المتعثرة معايير رقابية أكثر صرامة، إعادة هيكلة الديون.....وغيرها.[4]

في الجزائر وفي إطار اتخاذ الإجراءات الرقابية والاحترازية لمواجهة الأزمة اتخذ بنك المركزي الجزائري عدة إجراءات للتعامل مع الجائحة ترتبط جليا بأدوات السياسة النقدية حيث خفض بنك الجزائر معدل سعر الفائدة ب25 نقطة

---

[1]-محمد شايب، **"الدفع الإلكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة واكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري"**، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، جامعة ميلة، الجزائر،المجلد 1،العدد4 ، 2017، ص 213.

[2] - مرجع نفسه، ص 215.

[3] - زوايدية أفراح، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[4] - مرجع نفسه، ص 57.

أساس لتصبح 3%بدل 3.25% كما قام بنك الجزائر أيضا بتخفيض معدل الاحتياطي الإلزامي من 8% إلى 6% يضاف إلى ذلك اتخاذ البنك المركزي الجزائري لعدة تدابير أخرى تهدف إلى دفع البنوك التجارية والزبائن في نفس الوقت للتعامل بالصيرفة الإلكترونية بدل الصيرفة التقليدية وذلك في ظل أزمة سيولة حادة تشهدها البلاد[1].

المطلب الثاني: جهود السلطات الرقابية لعصرنة الرقابة المصرفية وإرساء مبادئ الحوكمة في الجزائر

يندرج في إطار تدعيم الإشراف والرقابة على البنوك جملة الجهود المعتبرة التي يقوم بها كل من مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر واللجنة المصرفية في هذا المجال، بهدف إقامة إطار تنظيمي فعال ومحكم للرقابة المصرفية.

الفرع الأول: تعزيز نشاطات الرقابة الميدانية و نظام الإنذار

شرع بنك الجزائر، ابتداء من سنة 2001 في عمليات الرقابة الشاملة في عين المكان. وهكذا اتسمت السنوات الأخيرة بتدعيم و هيمنة هذا النوع من الرقابة، كما سمح وضع نظام المراقبة على المستندات اعتبارا من سنة 2002 بترسيخ نظام إنذار دائم يعمل عن طريق الهيئات التقنية المختلفة لبنك الجزائر، التي لها معاملات مع البنوك التجارية، وهو يتماشى مع آلية كشف الصعوبات التي تعرفها البنوك على أساس التصريحات المقدمة.

و في إطار مهام المراقبة، تم إثبات عدة مخالفات لتنظيم الصرف ولتطبيق أحكام الأمر 96-22 المؤرخ في:09جويلية1996، المتعلق بالعقوبات الناجمة عن مخالفات تشريع وتنظيم الصرف و تحويلات رؤوس الأموال من وإلى الخارج، حيث ترتب على عمليات المراقبة التي قام بها المفتشون المؤهلون لبنك الجزائر، تحرير العديد من المحاضر بخصوص مخالفات لأحكام الصرف، تمثلت هذه المخالفات في عدم التقيد بالإجراءات التنظيمية و عدم الترحيل والتصريحات المزيفة[2].

الفرع الثاني: تعزيز شروط اعتماد البنوك و أنظمة الرقابة الداخلية

شملت مختلف إصلاحات قانون النقد والقرض في جوهرها تعزيز شروط اعتماد البنوك و كذا أنظمة الرقابة الداخلية .

أولا: تعزيز شروط اعتماد البنوك وممارسة المهنة المصرفية

إن الإطار القانوني المتعلق بالنقد والقرض قد دعم الشروط المطلوبة لدخول القطاع المصرفي وحدد قواعد صارمة لممارسة الأنشطة المصرفية توافقا مع مبادئ بازل للرقابة المصرفية الفعالة، الشيء الذي يعد في حد ذاته إجراء هاما ومعتبرا بالنسبة لرقابة البنوك. حيث عمل بنك الجزائر على إصدار نظام جديد يحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية، و من جهة أخرى فقد تم ضمان متابعة خاصة للبنوك المنشأة حديثا، في حين تم تعزيز تقييم طلبات الترخيص بإنشاء البنوك من قبل مجلس النقد والقرض مع توطيد شروط تقديم الحسابات الذي يمثل الأساس القانوني الأهم لتحسين و سلامة التصريحات الاحترازية و لرقابة البنوك، و هو ما يشكل أيضا قاعدة للرقابة على الوثائق و المستندات، ويسمح بالتقييم و الإطلاع السريع على الوضعية المالية الخاصة بكل بنك بما فيها الملاءة.[3]

---

[1] - زوايدية أفراح، وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص 60.

[2] - منار حنينة، مرجع سبق ذكره، ص 114.

[3] - مرجع نفسه،ص 116.

ثانيا: تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية بالبنوك

تعتبر الرقابة الداخلية في البنوك جزءا أساسيا و أولويات من الرقابة الشاملة، و لأهميتها أصبحت كل من إدارات البنوك والمدققين الخارجيين و السلطات النقدية و الرقابية توليها عناية خاصة باعتبارها خط الدفاع الأول في منع وتقليص المخاطر و الأخطاء التي يمكن أن يتعرض لها البنك، وعليه و توافقا مع المبدأ الرابع عشر من مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة، المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك، فقد أصدر بنك الجزائر النظام رقم: 02-03 (المتضمن المراقبة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية)، و هذا بهدف تعزيز هذا النوع من الرقابة وتحديد أطرها و قواعدها التنظيمية، كحد أدنى من الضوابط الواجب احترامها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، مع الإشارة إلى ضرورة تناسب هذا النظام مع طبيعة نشاط هذه المؤسسات و حجمها (عدد فروعها و طريقة توزيعها الجغرافي)، ووجوب التوافق مع طبيعة مختلف المخاطر التي تتعرض لها[1].

وكمحاولة لتجاوز القصور الواضح في مجال انضباط السوق ألزمت اللجنة المصرفية البنوك بضرورة الإفصاح عن كل العناصر المكونة للأموال الخاصة القانونية وطريقة حساب نسبها بالإضافة إلى ألزام البنوك بالإفصاح عن التعويضات والمكافآت وعناصر خارج الميزانية بشكل كامل يسمح للمتعاملين في السوق بإجراء تقييم دقيق وملائم لممارسات البنوك[2].

الفرع الثالث: الاهتمام بمحاربة غسيل الأموال و عصرنة مهام الإشراف والرقابة.

عملت السلطات الرقابية في الجزائر على تجسيد مبادئ لجنة بازل بما فيها محاربة غسيل الأموال ودعم مسار الحوكمة المصرفية.

أولا: محاربة غسيل الأموال و تمويل الأنشطة المشروعة

في إطار التكيف مع المقاييس الدولية، و تماشيا مع المبدأ 15 من مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة، رفع بنك الجزائر التحدي من أجل تطبيقه في الجزائر، حيث تم في: 2005/02/06، إصدار قانون متعلق بمكافحة غسيل الأموال و تمويل الأنشطة غير المشروعة، بالإضافة إلى تنظيم بنك الجزائر رقم: 05-05 الصادر في: 15 ديسمبر 2005 والمتعلق بالتصريح في حالة الشك في وجود الظاهرة من طرف البنوك التجارية،ومن هنا يكون بنك الجزائر قد عمل على توفير السند التشريعي والتنظيمي المناسب لهذا الغرض، و بذل جهوده من أجل التنسيق والتعاون مع كافة الجهات المعنية بهذا الشأن في إطار التشريعات القائمة[3].

---

[1] - منار حنينة، مرجع سبق ذكره، ص 117.

[2] - فضيلة بوطورة، **"بنك الجزائر وإرساء مقررات لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية، دراسة تقييمية تحليلية للفترة (2003-2015)"**، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، جامعة عمار ثليجي،الأغواط، المجلد 7، العدد 01، 2016، ص ص 174،175.

[3] - منار حنينة، مرجع سبق ذكره، ص 117.

ثانيا : عصرنة مهام الإشراف والرقابة ودعم مسار الحوكمة في النظام البنكي الجزائري

في إطار المهمة المسندة لبنك الجزائر في مجال الاستقرار المالي قام بنك الجزائر بأعمال عصرنة تهدف إلى تعزيز قدراته في التحليل والكشف عن مواطن الضعف النظامية في القطاع المصرفي من خلال[1]:

- مشروع تكنولوجيا المعلومات: اعتمدت السلطات الرقابية عمليات تطوير أدوات الرقابة بالمساعدة التقنية للبنك الدولي في إطار مواصلة إقامة نظام التنقيط المصرفي الجزائري الذي شرع فيه سنة 2011 .
- نموذج التوقعات المالية والاختبارات الضغط: ويعمل هذا النظام على تحديد نقاط ضعف البنوك والمؤسسات المالية وقدرتها على مقاومة الصدمات المفترضة على المستوى الجزئي وعلى مستوى الجهاز البنكي ككل وقد تم تطبيقه لأول مرة سنة 2016، حيث يسمح هذا التطبيق بتقييم حساسية البنوك والمؤسسات المالية للتغيرات في عوامل الخطر المترتبة عن نشاطها المصرفي (احتمال التعثر، أسعار الفائدة،السحوبات المفرطة للودائع)، وتبين اختبارات القدرة عل تحمل الضغوط مدى قدرة البنوك على مواجهة الصعوبات والتدني لمستوى رأس مالها ومدى هشاشة وصلابة البنوك.[2]
- إرساء التطبيق السليم للحوكمة المصرفية من خلال[3]:
  - سن قوانين معززة لتطبيق الحوكمة تمثلت في قانون المالية للبنوك والمؤسسات المالية وقانون محاربة الفساد المالي والإداري.
  - إطلاق المدونة الجزائرية لحوكمة المؤسسات في سنة 2009.
  - برنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة من خلال إنشاء فريق متخصص لمشروع لتفاق بازل 2 تحت إشراف مساعدة خارجية.وكذا إعداد استبيانين ووضعهما تحت تصرف البنوك التجارية بهدف تقييم مدى استعدادها لتلبية مقتضيات بازل 2 وركائزها الثلاث.
  - إعطاء صلاحيات أوسع لمجالس الإدارة مع تحديد الأطر التي تحكم أعضاء مجلس الإدارة.

[1] - طلال عباسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 414،413.

[2] - تقرير بنك الجزائر،**"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"**، 2015،ص119.

[3] - عجولي خالد، مريني محمد، "**آليات تعزيز الحوكمة المصرفية في الجزائر"**، **مجلة البحوث والدراسات التجارية**، جامعة زيان عاشور، الجلفة، مجلد 05،عدد 02، سبتمبر 2021 ص 38.

خلاصة الفصل الثالث:

تعد الرقابة المصرفية في الجزائر الأساس الذي يتم من خلاله المحافظة على سلامة و قوة النظام المصرفي، و ذلك بعد قانون النقد و القرض الذي وضعه المشرع الجزائري بهدف تنظيم عمل الهيئات الرقابية المتمثلة في نوعين هيئات رقابية داخلية و هيئات رقابية خارجية، و جعلها تتماشى مع تطبيق المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة التي أقرتها لجنة بازل بهدف توفير الأساس اللازم لتحقيق نظام رقابي سليم، و هذا يستلزم أن تأخذ السلطات الرقابية في الجزائر بعين الاعتبار الخصائص المحلية المتعلقة بتنفيذ هذه المعايير لتحقيق الفعالية و الوقاية من مشكلة التعثر في النظام المصرفي الجزائري.

و تظهر أهمية الرقابة المصرفية في الجزائر من خلال الدور الذي تؤديه اللجنة المصرفية والتي تتمتع بطابعها الجماعي و تشكيلتها المختلطة واستقلاليتها وضيفيا وعضويا عن بنك الجزائر ، وهذا ما عزز من فعاليتها في إلزام البنوك باحترام معدل الملاءة المالية وتحقيق فائض في السيولة واعتماد الإفصاح والشفافية للبيانات المحاسبية ، وأن أي إخلال سيعرضها إلى عقوبات تأديبية تصل إلى حد سحب الإعتماد .

إن سعي السلطات الرقابية في الجزائر إلى تطبيق المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة التي أقرتها لجنة بازل استلزم تطبيق نظام للإنذار المبكر واختبارات الضغط التي تسمح بتقييم حساسية البنوك تجاه المتغيرات الخارجية، وتحديد مدى قدرتها على تحمل الصدمات ومدى هشاشتها، وهذا ما يجسد إطارا فعالا لإدارة الأزمات المالية من خلال تدخل البنك المركزي واللجنة المصرفية لتقديم التوجيهات واتخاذ الإجراءات اللازمة في مرحلة متقدمة لتحقيق السلامة البنكية والمالية.

الفصل الرابع : دراسة تطبيقية لدور الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية لعينة من المؤسسات البنكية الجزائرية

تمهيد الفصل الرابع:

بعد تعرضنا في الدراسة النظرية إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بالرقابة المصرفية والأزمات المالية و تم كذلك التعرف على مراحل إدارة الأزمات المالية، سنتطرق في هذا الفصل إلى الواقع العملي أي القيام بدراسة ميدانية على بعض المؤسسات البنكية الجزائرية الخاصة منها والعامة، وسنحاول ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي بهدف التحقق من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الدراسة النظرية من بحثنا حول فعالية الرقابة المصرفية وانعكاساتها في إدارة الأزمات المالية، وذلك من خلال ما سيتم الحصول عليه من معلومات من طرف الأفراد العاملين بهذه المؤسسات محل الدراسة من خلال الاستبيان الذي قمنا بإعداده وتوزيعه على عينة البحث.

المبحث الأول: منهجية تصميم الدراسة الميدانية.

سنقوم في هذا المبحث بالتطرق للجانب المنهجي حتى نتمكن من تبرير خطوات دراستنا الميدانية بشكل علمي ومنهجي، حيث ينبغي تصور كل مرحلة من المراحل، الوسائل، الأدوات والطرق التي تستخدم في الدراسة.

المطلب الأول: منهج، مجتمع وعينة الدراسة

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع البحث المستهدف من مؤسسات بنكية عمومية وخاصة بولاية قالمة، وقد روعي في اختيار هذه المؤسسات أنها تعمل على تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية وتلتزم بتعليمات السلطة الإشرافية والرقابية لتجنب وقوع أي أزمة مالية و عدم تعرضها للتعثر المصرفي.

الفرع الثاني: عينة الدراسة

أعتمد في عملية اختيار العينة على العينة العشوائية، حيث تم اختيار مؤسسة بنكية خاصة تمثلت في بنك الخليج الجزائري AGB (Gulf Bank Algérie)، كما تم اختيار مؤسسات بنكية عامة تمثلت في ستة مؤسسات وهي :

1- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR(Banque de l'agriculture et du développement rural)

2- بنك التنمية المحلية BDL (Banque de Développement local)

3- القرض الشعبي الجزائري CPA (Crédit populaire d'Algérie)

4-الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP (Caisse Nationale des Entrepreneurs de travaux Publics)

5-بنك الجزائر (Banque d'Algérie)

6-بنك الجزائر الخارجي BEA (Banque Extérieure d'Algérie)

وتم اختيار عينة تمثلت في 54 فرد يمثلون أعضاء الإدارة (مدراء،رؤساء المصالح، محاسبون، مدققون، أعضاء مجلس الإدارة)، يشتغلون بالمؤسسات محل الدراسة، وقد تم توزيع الاستمارات باستخدام طريقة المقابلة الشخصية، حيث تم استعادة 45 منها أي ما نسبته 83.33 % من الاستمارات الموزعة كانت كلها قابلة للدراسة والتحليل.

والجدول التالي يوضح المؤسسات البنكية التي تم استقصائها وكذا عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة في كل منها.

الجدول رقم (05): عدد الاستمارات الموزعة والمستردة حسب كل المؤسسات البنكية من عينة الدراسة

الاستمارات / المؤسسات	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة	نسبة الاستجابة (%)
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	10	08	80
بنك الجزائر	08	07	87,5
بنك التنمية المحلية	08	07	87,5
القرض الشعبي الجزائري	06	04	66,66
بنك الجزائر الخارجي	08	06	75
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	08	08	100
بنك الخليج الجزائري	06	05	83,33
المجموع	54	45	83,63

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثاني: أداة الدراسة

بغرض إتمام البحث تم الاستعانة باستمارة أعدت خصيصا لتحقيق هدف الدراسة وهي من بين أهم أدوات جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع، وقد تم إعداد هذه الاستمارة بعدما تم تحديد أبعاد الموضوع ومكوناته، وإدراك أهمية المعلومات المطلوبة وعلاقتها بالموضوع، والتعرف على مجتمع الدراسة.

وقد تم إعداد الاستمارة على النحو التالي:

- **القسم الأول:** خاص بالأسئلة المتعلقة بالبيانات الشخصية و الديمغرافية وتتضمن العناصر التالية:

  الجنس، العمر،المستوى التعليمي، المنصب الوظيفي، عدد سنوات الخبرة المهنية، نوع البنك، واسم البنك

- **القسم الثاني:** ويتضمن محاور الاستمارة، ويشمل ثلاث محاور كما يلي:

✓ **المحور الأول:** مدى تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية:وكان الهدف من هذا المحور هو معرفة مدى التزام المؤسسة البنكية بتطبيق مبادئ الرقابة المصرفية الداخلية والخارجية وقد ضمن هذا المحور 17 عبارة.

✓ **المحور الثاني:** كفاءة إدارة الأزمات المالية: حيث خصص هذا المحور لمعرفة مدى التزام المؤسسة المصرفية بتطبيق مراحل إدارة الأزمات المالية وقد تضمن هذا المحور على 10 عبارات

✓ **المحور الثالث:** فعالية تطبيق الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية والهدف من هذا المحور هو قياس مدى فعالية تطبيق الرقابة المصرفية في نجاح وكفاءة إدارة الأزمات المالية وقد تضمن هذا المحور 10 عبارات.

وكان مجموع العبارات المكونة للاستمارة 37 عبارة، تم إفراغها وفق مقياس "ليكارت الخماسي" المعتمد إحصائيا لقياس استجابات المبحوثين لعبارات الاستبيان كم هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): درجات مقياس ليكارت الخماسي

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الأدبيات السابقة

ولتحديد طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا)، تم حساب المدى (5-1 =4)، ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (5/4 = 0.80)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس، وهي واحد صحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كم هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): الاتجاه العام حسب مجال المتوسط الحسابي

الدرجة	مجال المتوسط الحسابي	الاتجاه العام
1	1.80 - 01	غير موافق بشدة
2	2.61 -1.81	غير موافق
3	3.42 -2.62	محايد
4	4.23 - 3.43	موافق
5	5 - 4.24	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبين

المطلب الثالث: أساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

تم الاعتماد في استخراج نتائج الدراسة واختبار الفرضيات على البرنامج الإحصائي الشهير (SPSS)، وهو اختصار لـ (STATISTICAL PLACKAGE FOR SOCIAL SCIENCES) و التي تعني الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، ويعتبر البرنامج الأكثر استخداما لتحليل المعلومات الإحصائية في علم الاجتماع، ويستخدم اليوم بكثرة من قبل الباحثين في مجال التسويق والمال والحكومة والتربية ويستخدم أيضا لتحليل الاستبيانات وفي إدارة وتوثيق المعلومات.

وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- ✓ التكرارات والنسب المؤوية: لوصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.
- ✓ المتوسط الحسابي والانحراف المعياري: لتحديد استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات الدراسة
- ✓ معامل ألفا كرونباخ: لقياس ثبات الاستبيان من خلال اختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة.
- ✓ معامل الارتباط سبرمان براون ومعامل غاتمان: لقياس صدق أداة الدراسة.

- ✓ اختبار كلومغروفسمرنوف و شابيرو ويلك: لاختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة.
- ✓ اختبار ليفن: لاختبار تجانس التباين وقد تم استخدامه قبل اختبار الفرضية الرابعة.
- ✓ اختبار ستودنت (T-test) لعينة واحدة: لدراسة الفروق بين المتوسطات، وقد تم استخدامه في اختبار الفرضية الأولى والثانية.
- ✓ اختبار الانحدار الخطي: لاختبار الأثر وبناء النموذج القياسي، وقد تم استخدامه في اختبار الفرضية الثالثة.
- ✓ تحليل التباين الأحادي (one-wayanova) لمعرفة الفروق بين أراء العينة وفقا للمتغيرات الديمغرافية، وقد تم استخدامه في اختبار الفرضية الرابعة.
- ✓ اختبار كروسكال وليس (Kruskal-wallis) لمعرفة الفروق بين أراء العينة وفقا لمتغير عدد سنوات الخبرة وقد تم استخدامه في اختبار الفرضية الرابعة.
- ✓ وتم تحديد مستوى الدلالة الحرج بـ 0.05 (5%) الذي عنده تقبل أو ترفض الفرضيات الصفرية، حيث تقبل الفرضية الصفرية إذا كان مستوى الدلالة المحسوب في البرنامج أكبر من مستوى الدلالة الحرج، ولكن إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوب أقل من مستوى الدلالة الحرج ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة

المطلب الرابع: قياس صدق وثبات أداة الدراسة

قبل الشروع في عملية التحليل واستخلاص النتائج يجب التأكد من مدى صدق وثبات العبارات التي تضمنتها الاستمارة، حتى تكون النتائج ذات مصداقية وأكثر واقعية.

الفرع الأول: قياس صدق أداة الدراسة

صدق الدراسة هو مدى قدرة أداة الدراسة على قياس ما أعدت لقياسه وقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال ما يلي:

أولا: صدق المحكمين:

بعد بناء الاستمارة المستخدمة في هذه الدراسة، تم التأكد من صحة محتواها، وذلك من خلال عرض شكلها الأولي على عدد من المحكمين من ذوي التخصص للتأكد من تغطيتها لجوانب الموضوع الأساسية، ومن وضوحها وسلامة صياغتها لتخدم الغرض الذي وضعت من أجله.

وقد تم الأخذ بملاحظاتهم وتعليقاتهم من خلال تعديل بعض العبارات وإعادة صياغتها لتصبح أكثر وضوحا لدى أفراد العينة وبالتالي أكثر صدقا في قياس الدراسة، وكذلك تم حذف بعض العبارات التي أجمع المحكمون على أنه يمكن الاستغناء عنها، وبذلك خرج الاستبيان بصورته النهائية.

ثانيا: قياس صدق الاتساق الداخلي

اتساق عبارات الاستمارة يقصد به مدى انسجام عبارات الاستمارة وملائمتها لتفسير ما أعدت لقياسه، ومدى ملائمة كل عبارة للمحور الذي تنتمي إليه.

ولمعرفة مدى اتساق عبارات الاستمارة وصدقها، تم حساب معامل الارتباط سبرمان بين درجة كل عبارة و الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه.

أ- قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول

يوضح الجدول التالي قياس الصدق لعبارات المحور الأول من خلال نتائج معاملات ارتباط سبرمان لعبارات المحور الأول (مدى تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية) بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه.

الجدول رقم (08): معاملات ارتباط سبرمان لعبارات المحور الأول بالدرجة الكلية للمحور

الرقم	العبارات	معامل الاتباط	الاحتمال (sig)
01	يقوم مجلس إدارة البنك بالإشراف على وضع الأهداف الإستراتيجية للبنك والمصادقة عليها.	0.538	0.000
02	يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان تساعده على إدارة أعمال البنك بشكل سليم (لجنة التدقيق والمراجعة، لجنة إدارة المخاطر...الخ)	0.692	0.000
03	هناك رقابة داخلية وخارجية على الأداء المالي والمحاسبي في البنك	0.747	0.000
04	دفع الأجور والعلاوات في البنك يتم عن طريق سلم واضح ومحدد	0.614	0.000
05	يتوفر لدى البنك إطار تنظيمي وتشريعي فعال يوضح تقسيم المسؤوليات بين الجهات المختلفة داخل البنك	0.723	0.000
06	لدى موظفي البنك الدراية الكافية بالضوابط والأحكام والقوانين الخاصة بالبنك	0.587	0.000
07	يقوم البنك بالإفصاح عن كل المعلومات اللازمة بشكل منتظم وتكون متاحة لجميع الأطراف ذات العلاقة.	0.614	0.000
08	يتم الإفصاح وإشهار التقارير الدورية والسنوية على الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك	0.491	0.001
09	يلتزم البنك بالإفصاح بشكل دقيق عن المعلومات المتعلقة بالموقف المالي، الآداء، و الملكية	0.561	0.000
10	يقوم البنك بالإفصاح عن المخاطر المتوقعة	0.472	0.001
11	يتمتع العاملون في مجال التدقيق الداخلي ورقابة المخاطر بكامل الصلاحيات للوصول إلى كافة السجلات والوثائق الخاصة بأعمال البنك	0.542	0.000
12	يحتفظ البنك بنظام رقابي داخلي لمراجعة كل البيانات المالية	0.555	0.000
13	توجد لجنة تدقيق للمحافظة على نزاهة القوائم المالية للبنك	0.518	0.000
14	توجد متابعة دورية وتقييم وشامل للأداء في البنك	0.667	0.000
15	تخضع البيانات والقوائم المالية للبنك للمراجعة من طرف مدقق خارجي مستقل	0.496	0.001
16	هناك تواصل دائم بين السلطة الرقابية وإدارة البنك	0.754	0.000
17	يتم إعداد البيانات المالية وفقا للمبادئ و الأسس المحاسبية الدولية وتعليمات البنك المركزي	0.597	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.20

من الجدول أعلاه يتضح أن قيم معامل ارتباط سبرمان كل عبارة من العبارات مع المحور الأول (مدى تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية) هي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)، حيث نلاحظ أن القيم الاحتمالية sig لكل العبارات أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى وجود اتساق بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه (وجود ارتباط بين المحور الأول وعباراته)، وهو ما يؤكد وجود صدق داخلي.

ب- قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني:

يوضح الجدول التالي قياس الصدق لعبارات المحور الثاني من خلال نتائج معاملات ارتباط سبرمان لعبارات المحور الثاني (كفاءة إدارة الأزمات المالية) بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه.

الجدول رقم (09): معاملات ارتباط سبرمان لعبارات المحور الثاني (كفاءة إدارة الأزمات المالية) بالدرجة الكلية للمحور

الرقم	العبارات	معامل الاتباط	الاحتمال (sig)
01	لدى البنك خطة طوارئ لمواجهة أي مخاطر مالية غير محسوبة	0.730	0.000
02	يتم إرسال تقارير الرقابة الداخلية للبنك للجهات الرقابية الخارجية	0.574	0.000
03	إرسال تقارير الرقابة الداخلية للبنك للجهات الرقابية الخارجية يعتبر ضروري للكشف المبكر عن المخاطر المحتملة	0.608	0.000
04	تلتزم إدارة البنك بربط الرقابة بإدارة الأزمات المالية كونها أداة لتوقع المشاكل المحتملة والعمل بفاعلية على تجنبها	0.691	0.000
05	يعتمد البنك في إدارة الأزمات المالية على فريق عمل مدرب ومؤهل لذلك	0.681	0.000
06	يوفر البنك الدعم المناسب لفريق العمل ليقوم بمهامه الإستشرافية	0.728	0.000
07	يوفر البنك التكنولوجيا المتطورة لتلبية احتياجات أنظمة إدارة المخاطر في جمع المعلومات بما يخدم الرقابة والتدقيق الداخلي	0.817	0.000
08	يحتفظ البنك بالمعلومات التفصيلية للأزمات السابقة ومراجعتها دوريا للاستفادة والتعلم منها.	0.720	0.000
09	يساهم البنك في توفير الإمكانيات التكنولوجية من أجل التعامل مع الأزمات المالية	0.673	0.000
10	يساهم البنك في توفير الإمكانيات المادية من أجل التعامل مع الأزمات المالية	0.568	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.20

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية sig لكل عبارات المحور الثاني (كفاءة إدارة الأزمات المالية) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يعني أن قيم معامل ارتباط كل العبارات هي دالة إحصائيا عند مستوى

معنوية(0.05) مما يشير إلى وجود اتساق بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وهو ما يؤكد وجود صدق داخلي.

ج- قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث

يوضح الجدول التالي قياس الصدق لعبارات المحور الثالث من خلال نتائج معاملات ارتباط سبرمان لعبارات المحور الثالث (فعالية تطبيق الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية) بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه.

الجدول رقم (10): معاملات ارتباط سبرمان لعبارات المحور الثالث (فعالية تطبيق الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية) بالدرجة الكلية للمحور

الرقم	العبارات	معامل الاتباط	الاحتمال (sig)
01	استخدام الرقابة المصرفية يساهم في تحسين جودة إدارة الأزمات المالية	0.674	0.000
02	يساهم تأهيل وتدريب العاملين بشكل جيد في إدارة الأزمات المالية	0.617	0.000
03	يساهم نظام الرقابة الداخلية في تحقيق الاستقرار المالي للبنك	0.807	0.000
04	قيام البنك باختبارات الضغط (test de stress) لها دور مهم في توفير تقييمات تقديرية للأزمات المحتملة.	0.632	0.000
05	الاستمرارية في الرقابة المصرفية تؤدي إلى ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي	0.797	0.000
06	لدي البنك القدرة على مواجهة الالتزامات الفورية من خلال توفره على سيولة معتبرة.	0.748	0.000
07	يساعد نظام الإنذار المبكر (التنقيط المصرفي) على التدخل واتخاذ إجراء علاجي خاص قبل وقوع أزمة مالية.	0.582	0.000
08	الوضع المالي للبنك على المدى القصير مقبول من خلال ملاءة رأس المال	0.686	0.000
09	تساهم الرقابة الميدانية والمكتبية في ضمان كفاءة الجهاز المصرفي والتنبؤ بالأزمات المالية قبل وقوعها	0.758	0.000
10	تعمل الرقابة المصرفية على اتخاذ التدابير و الإجراءات اللازمة لتجنب تكرار الأزمات المالية مستقبلا.	0.765	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.20

نلاحظ من الجدول (10) أن جميع عبارات محور (فعالية تطبيق الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية)دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي وجود اتساق بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وهو ما يؤكد وجود صدق داخلي، ونلاحظ أيضا أن أكثر العبارات ارتباطا بالمحور هي العباراة الثالثة (يساهم نظام الرقابة الداخلية في تحقيق الاستقرار المالي للبنك) بمعامل ارتباط قدره 0.807، في حين كانت أقل العبارات ارتباطا بالمحور هي

العبارة السابعة (يساعد نظام الإنذار المبكر (التنقيط المصرفي) على التدخل واتخاذ إجراء علاجي خاص قبل وقوع أزمة مالية) بمعامل ارتباط قدره 0.582،

ثالثا: قياس الصدق البنائي

لتحديد الصدق البنائي يتم حساب مدى ارتباط متوسط كل محور مع المتوسط الكلي للاستمارة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (11): معامل ارتباط سبرمان لمحاور الاستمارة بالدرجة الكلية للاستمارة

الرقم	المحور	معامل الاتباط	الاحتمال (sig)
01	**مدى تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية**	0.953	0.000
02	**كفاءة إدارة الأزمات المالية**	0.868	0.000
03	**فعالية تطبيق الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية**	0.844	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.20

يتضح من الجدول أعلاه أن قيم معامل ارتباط كل محور بالدرجة الكلية للاستمارة موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05، وذلك لأن الاحتمال sig لكل المحاور يساوي (0.000) و هو أصغر من مستوى الدلالة الحرج (0.05)، وذلك يشير إلى وجود ارتباط بين الدرجة الكلية للاستمارة ومحاور الاستمارة، ويؤكد تحقيق صدق الاتساق البنائي للاستبيان.

الفرع الثاني: قياس ثبات أداة الدراسة

ثبات الأداة هو الاتساق في نتائج الأداة، ويقصد به إمكانية الحصول على نفس النتائج فيما لو أعيد استخدام نفس الأداة مرة ثانية على نفس العينة لتحليل نفس الظاهرة.

أولا: اختبار ثبات الاستبيان باستخدام طريقة معامل الفاكرونباخ (Alpha-cronbach)

لقياس مدى ثبات الاستمارة تم استخدام اختبار ألفاكرونباخ، وجاءت نتائجه كما في الجدول الموالي:

الجدول رقم (12): ثبات محاور الاستبيان حسب معامل الفاكرونباخ

محاور الاستمارة	عدد العبارات	معامل الفاكرونباخ
القيمة الكلية للمحور الأول	17	0.878
القيمة الكلية للمحور الثاني	10	0.895
القيمة الكلية للمحور الثالث	10	0.895
قيمة ثبات جميع عبارات الاستمارة	37	0.947

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.20

من الجدول أعلاه نجد أن قيم معامل الفاكرونباخ لعبارات محاور الاستبيان هي على التوالي: 0.878 للمحور الأول (مدى تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية)، و 0.895 للمحور الثاني (كفاءة إدارة الأزمات المالية)، و 0.895 للمحور الثالث

(فعالية تطبيق الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية) وكلها أكبر من الحد الأدنى 0.5، كما أن القيمة الإجمالية لمعامل ألفاكرونباخ لجميع عبارات الاستبيان بلغت 0.949 مما يدل على وجود ثبات مثالي لأداة الدراسة.

وتجدر الإشارة إلى أنه كلما اقتربت قيمة معامل ألفاكرونباخ من 1، كلما دل ذلك على ثبات الاستبيان بدرجة كبيرة.

ثانيا: اختبار ثبات الاستبيان باستخدام طريقة التجزئة النصفية

يتم الاعتماد في هذه الطريقة على كل من معاملي سيبرمان براون وغتمان، و قد جاءت نتائجهما كما يلي:

الجدول رقم (13): نتائج ثبات الاستبيان باستخدام طريقة التجزئة النصفية

معامل الفاكرونباخ	النصف الأول للعبارات	معامل الفاكرونباخ النصف الأول	0.906
		عدد العبارات	19
	النصف الثاني للعبارات	معامل الفاكرونباخ النصف الثاني	0.916
		عدد العبارات	18
	العدد الإجمالي للعبارات		37
الارتباط بين النصف الأول والثاني			0.753
معامل سيبرمان براون	تساوي عدد عبارات النصف الأول والنصف الثاني		0.859
	عدم تساوي عدد عبارات النصف الأول والنصف الثاني		0.859
معامل Gutman			0.858

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.20

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيم كل من معاملي سبرمان براون وغتمان هي على التوالي 0.859 و 0.858 وهي اكبر من الحد الأدنى 0.6 مما يدل على وجود ثبات قوي لأداة الدراسة بقسمها الأول والثاني ويمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

إن صدق وثبات الاستبيان، يدل بأنه صالح للاستعمال في هذه الدراسة الميدانية، وفقا للمعايير العلمية والإحصائية المتعارف عليها.

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة الميدانية

يتم من خلال هذا المبحث تحليل البيانات المتحصل عليها واستخلاص النتائج النهائية وذلك باستعمال أدوات الإحصاء الوصفي والاستدلالي.

المطلب الأول: التحليل الوصفي لعينة الدراسة

للتعرف على توزيع مفردات الدراسة حسب الخصائص الديمغرافية، تم حساب التكرارات والنسب المئوية وجاءت النتائج كما يلي:

الفرع الأول: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن أفراد العينة يتوزعون حسب متغير الجنس بنسبة أكبر لصالح الذكور بلغت 64.4 %، في حين بلغت نسبة عدد الإناث 35.6 %.

الجدول رقم (14): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

المتغير	البيان	العدد	النسبة %
الجنس	ذكر	29	64.4
	أنثى	16	35.6
	المجموع	45	100

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.20

الفرع الثاني: توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للفئة العمرية

من خلال الجدول أدناه وبالنظر لعدد أفراد العينة، نلاحظ أنه هناك تنوع في أعمار عينة الدراسة، حيث تمثل الفئة الثالثة (من41 إلى 50 سنة) أكبر نسبة وهي مقدرة بـ 42.2 % و هذا يدل على أن المؤسسات البنكية محل الدراسة تحتاج لأفراد في هذا العمر لما يتمتعون به من خبرة ومعرفة تؤهلهم لمناصب عملهم، أما عدد الأفراد الذين تتراوح أعمارهم (من 31 إلى 40 سنة) فقد بلغ 12 بنسبة 26.7 % مما يعني أن المؤسسات البنكية تهتم بالفئة العمرية الشابة التي تمتلك القدرات والمهارات بهدف تقليل المخاطر التشغيلية،كما نلاحظ أن الأفراد الذين بلغت أعمارهم (أكثر من 50 سنة) بلغ عددهم 9 بنسبة 20% ويرجع اهتمام المؤسسات البنكية محل الدراسة بهذه الفئة لما لها من انضباط ومسؤولية أكبر والتزام في أداء عملها، في حين أن الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة بلغ عددهم 5 وبنسبة 11.1% وهي أقل نسبة .

الجدول رقم (15): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للفئة العمرية

المتغير	البيان	العدد	النسبة %
العمر	أقل من 30 سنة	5	11.1
	من 31 إلى 40 سنة	12	26.7
	من 41 إلى 50 سنة	19	42.2
	أكثر من 50 سنة	9	20
	المجموع	45	100

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.20

الفرع الثالث: توزيع أفراد العينة وفقا للمؤهل العلمي

من خلال الجدول أدناه وبالنسبة للمؤهل العلمي نلاحظ بأن غالبية أفراد العينة لديهم مستوى ليسانس ويمثلون نسبة 68.9%، بينما بلغ عدد أفراد العينة الذين لديهم مستوى ماستر 7 بنسبة 15.6% وهو نفس العدد والنسبة لأفراد العينة الذين لديهم دراسات عليا، أي أن أفراد العينة الذين شملتهم الدراسة مؤهلين تأهيلا أكاديميا ملائما وهو ما يشير إلى توافر المعرفة والإدراك من قبل المجيبين لأسئلة الاستبيان.

الجدول رقم (16): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للمستوى العلمي

المتغير	البيان	العدد	النسبة%
المستوى التعليمي	ليسانس	31	68.9
	ماستر	7	15.6
	دراسات عليا	7	15.6
	المجموع	45	100

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.20

الفرع الرابع: توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن أفراد العينة يتوزعون حسب متغير الخبرة بنسبة 15.6 % لصالح كل من ذوي الخبرة أقل من 5 سنوات و من 5 إلى 10 سنوات، وبنسبة 68.9 % لصالح ذوي الخبرة أكثر من 10 سنوات، وتفسر النسبة العالية للأفراد ذوي الخبرة أكثر من 10 سنوات إلى أن المؤسسات البنكية محل الدراسة تمتلك أفراد يتمتعون بكفاءة وفاعلية تؤهلهم لأداء عملهم بكل دقة.

الجدول رقم (17): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة المهنية

المتغير	**البيان**	**العدد**	**النسبة%**
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	7	15.6
	من 5 إلى 10 سنوات	7	15.6
	أكثر من 10 سنوات	31	68.9
	المجموع	45	100

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.20

الفرع الخامس: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المنصب الوظيفي

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن أفراد العينة يتوزعون حسب متغير المنصب الوظيفي بنسبة 31.1 % لصالح إداري، وبنسبة 22.5 % لصالح مناصب وظيفية أخرى، وبنسبة 37.8 % لصالح رئيس المصلحة، وبنسبة 8.9 % منصب مدير، وتفسر النسبة العالية لرئيس مصلحة إلى تعدد الأنشطة للمؤسسات البنكية محل الدراسة.

الجدول رقم (18): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المنصب الوظيفي

المتغير	البيان	العدد	النسبة%
المنصب الوظيفي	إداري	14	31.1
	رئيس مصلحة	17	37.8
	مدير	4	8.9
	أخرى	10	22.2
	المجموع	45	100

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.20

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لآراء العينة

تم حساب المتوسطات (الوسط الحسابي والانحراف المعياري) لتحديد إجابات مفردات الدراسة على عبارات الاستبيان.

الفرع الأول: تحليل آراء أفراد العينة حول عبارات المحور الأول (مدى تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية)

يشير الجدول أدناه أن المحور يضم 17 عبارة حيث تراوحت متوسطات آراء العينة لمدى تطبيق المؤسسات البنكية لمبادئ الرقابة المصرفية ما بين 3.46 و 4.46 وهو رأي بين موافق وموافق بشدة، وبانحراف معياري ضعيف كانت أكبر قيمة له تساوي 1.05 للعبارة الثامنة، وهو يدل على عدم وجود تشتت لآراء العينة على عبارات هذا المحور.

ومن خلال نتائج المتوسط الحسابي لكل عبارة من عبارات المحور الأول يمكننا تحليل آراء العينة كما يلي:

العبارة الأولى: بلغ المتوسط الحسابي لآراء العينة 4.46 وهو رأي موافق بشدة ويقودنا إلى استنتاج أن المؤسسات البنكية محل الدراسة تعمل على تطبيق المبدأ الثاني الذي نصت عليه لجنة بازل لتجسيد حوكمة فعالة للمصارف.

العبارة الثانية: قدر المتوسط الحسابي لآراء العينة بـ: 4.33 وهو رأي موافق بشدة ونستنتج من خلاله أن المؤسسات البنكية محل الدراسة تعمل على تطبيق ماجاءت به لجنة بازل 2 من خلال تكوين إطار فعال للرقابة الداخلية وتشكيل لجنة التدقيق والمراجعة ولجنة إدارة المخاطر.

العبارة الثالثة: بلغ المتوسط الحسابي لآراء العينة 4.42 وهو رأي موافق بشدة ويقودنا إلى استنتاج أن الرقابة المالية والمحاسبية على المؤسسات البنكية محل الدراسة لا تقف عند رقابة المدقق الداخلي والتقرير الذي يصدره بل هناك رقابة خارجية ممثلة في المدقق الخارجي وهو مستقل ومحايد .

العبارة الرابعة: قدر المتوسط الحسابي لآراء العينة بـ: 4.15 وهو رأي موافق ونستنتج من خلاله أن المؤسسات البنكية محل الدراسة تعمل على تكوين إطار فعال ومحكم للحوكمة البنكية من خلال سلم واضح ومحدد للأجور.

العبارة الخامسة: بلغ المتوسط الحسابي لآراء العينة 4.06 وهو رأي موافق ونستنتج من خلاله أن المؤسسات البنكية محل الدراسة تعمل على تطبيق المبدأ الثالث لاتفاقية بازل للحوكمة المصرفية من خلال وضع السلم الوظيفي وتحديد المسئوليات لجميع المستويات داخل البنوك.

العبارة السادسة: قدر المتوسط الحسابي لآراء العينة بـ: 3.86 وهو رأي موافق ونستنتج من خلاله أن مجالس الإدارة الخاصة بالمؤسسات البنكية محل الدراسة تقوم بوضع و نشر القوانين الخاصة بالبنوك.

العبارة السابعة: بلغ المتوسط الحسابي لآراء العينة 3.86 وهو رأي موافق ونستنتج من خلاله أن المؤسسات البنكية محل الدراسة تلتزم بما نصت عليه الدعامة الثانية لاتفاقية بازل الثانية والتي تأكد على ضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية والمحاسبية و إتاحتها للأطراف ذوي العلاقة .

العبارة الثامنة: قدر المتوسط الحسابي لآراء العينة بـ 3.46 وهو رأي موافق ونستنتج من خلاله أن المؤسسات البنكية محل الدراسة توفر مواقع إلكترونية خاصة بها، وتعمل من خلالها على إشهار التقارير الدورية وبصفة مستمرة لتعزيز فعالية الرقابة المصرفية.

العبارة التاسعة: بلغ المتوسط الحسابي لآراء العينة 3.82 وهو رأي موافق وهو ما يؤكد أن آراء العينة حول العبارة السابعة والثامنة، ونستنتج أن المؤسسات البنكية محل الدراسة توفر البيانات والمعلومات المحاسبية داخل وخارج البنك وهو ما يعزز الإفصاح والشفافية للبيانات المالية للبنك.

العبارة العاشرة: قدر المتوسط الحسابي لآراء العينة بـ 3.68 وهو رأي موافق ونستنتج من خلاله أن المؤسسات البنكية محل الدراسة تلتزم ببنود الدعامة الثالثة لاتفاقية بازل 2 والتي تنص على ضرورة الإفصاح عن عمليات تقييم المخاطر التي يتعرض لها البنك وإستراتيجية إدارتها بهدف كسب ثقة المودعين .

العبارة الحادية عشر: بلغ المتوسط الحسابي لآراء العينة 3.86 وهو رأي موافق ونستنتج من خلاله أن المؤسسات البنكية محل الدراسة تعمل على توفير كافة الصلاحيات للمدققين الداخلين بهدف رصد واستقطاب إشارات الإنذار لكل الاختلالات الموجودة، ليتم تصحيحها وتداركها مبكرا.

العبارة الثانية عشر: قدر المتوسط الحسابي لآراء العينة بـ 4.24 وهو رأي موافق بشدة ونستنتج من خلاله أن المؤسسات البنكية محل الدراسة لا تعتمد على الرقابة الخارجية فحسب بل هناك رقابة داخلية وهي أساسية ولبنة أولى للرقابة الخارجية .

العبارة الثالثة عشر: بلغ المتوسط الحسابي لآراء العينة 4.20 وهو رأي موافق بشدة ونستنتج من خلاله أن نزاهة القوائم المالية للبنوك تعتمد بدرجة أولى على لجنة التدقيق الداخلية، في حين أن المدقق الخارجي يعتمد على نتائج تقرير المدقق الداخلي.

العبارة الرابعة عشر: قدر المتوسط الحسابي لآراء العينة بـ 4.17 وهو رأي موافق ونستنتج من خلاله أن المؤسسات البنكية محل الدراسة تعمل على فعالية الرقابة المصرفية من خلال إستمراريتها .

العبارة الخامسة عشر: بلغ المتوسط الحسابي لآراء العينة 3.84 وهو رأي موافق ونستنتج من خلاله أن المؤسسات البنكية محل الدراسة تخضع للمراقبة الميدانية من جهات رقابية خارجية ممثلة في اللجنة المصرفية والبنك المركزي وذلك من خلال إرسال فرق متخصصة للتأكد من احترام البنوك للقوانين والأنظمة المعمول بها وسلامة القوائم المالية.

العبارة السادسة عشر: قدر المتوسط الحسابي لآراء العينة بـ 3.97 وهو رأي موافق ونستنتج من خلاله أن المؤسسات البنكية محل الدراسة تلتزم بالتواصل مع البنك المركزي واللجنة المصرفية من خلال إرسال التقارير الدورية و الالتزام

بالنصائح والتوجيهات وهو ما تعمل عليه السلطات الرقابية في الجزائر خاصة بعد الفضائح المالية وإفلاس البنوك الخاصة .

العبارة السابعة عشر: بلغ المتوسط الحسابي لآراء العينة 4.17 وهو رأي موافق ونستنتج من خلاله أن المؤسسات البنكية محل الدراسة تلتزم بتعليمات الجهات الرقابية ومقررات لجنة بازل التي تنص على ضرورة اعتماد القوائم المالية وفق الأسس المحاسبية الدولية .

كما أنه من خلال الجدول نلاحظ أن متوسط آراء العينة حول محور مدى تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية يساوي 4.03 وأن الانحراف المعياري للمحور يساوي 0.44 وهو ضعيف ويدل على عدم تشتت أراء العينة حول وجود تطبيق لمبادئ الرقابة المصرفية والتزام المؤسسات البنكية محل الدراسة بضوابط الرقابة الداخلية و الخارجية . وهذا يقودنا إلى استنتاج أن المؤسسات البنكية محل الدراسة تهتم بتطبيق مبادئ الرقابة المصرفية.

الجدول رقم (19): نتائج التحليل الإحصائي لتطبيق المؤسسات البنكية محل الدراسة لمبادئ الرقابة المصرفية.

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة
01	يقوم مجلس إدارة البنك بالإشراف على وضع الأهداف الإستراتيجية للبنك والمصادقة عليها.	4.46	0.50	موافق بشدة
02	يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان تساعده على إدارة أعمال البنك بشكل سليم (لجنة التدقيق والمراجعة، لجنة إدارة المخاطر...الخ)	4.33	0.56	موافق بشدة
03	هناك رقابة داخلية وخارجية على الأداء المالي والمحاسبي في البنك	4.42	0.62	موافق بشدة
04	دفع الأجور والعلاوات في البنك يتم عن طريق سلم واضح ومحدد	4.15	0.73	موافق
05	يتوفر لدى البنك إطار تنظيمي وتشريعي فعال يوضح تقسيم المسؤوليات بين الجهات المختلفة داخل البنك	4.06	0.91	موافق
06	لدى موظفي البنك الدراية الكافية بالضوابط والأحكام والقوانين الخاصة بالبنك	3.86	0.89	موافق
07	يقوم البنك بالإفصاح عن كل المعلومات اللازمة بشكل منتظم وتكون متاحة لجميع الأطراف ذات العلاقة.	3.86	0.81	موافق
08	يتم الإفصاح وإشهار التقارير الدورية والسنوية على الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك	3.46	1.05	موافق
09	يلتزم البنك بالإفصاح بشكل دقيق عن المعلومات المتعلقة بالموقف المالي، الأداء، و الملكية	3.82	0.8	موافق
10	يقوم البنك بالإفصاح عن المخاطر المتوقعة	3.68	0.73	موافق

11	يتمتع العاملون في مجال التدقيق الداخلي ورقابة المخاطر بكامل الصلاحيات للوصول إلى كافة السجلات والوثائق الخاصة بأعمال البنك	3.86	0.89	موافق
12	يحتفظ البنك بنظام رقابي داخلي لمراجعة كل البيانات المالية	4.24	0.48	موافق بشدة
13	توجد لجنة تدقيق للمحافظة على نزاهة القوائم المالية للبنك	4.20	0.54	موافق بشدة
14	توجد متابعة دورية وتقييم وشامل للأداء في البنك	4.17	0.68	موافق
15	تخضع البيانات والقوائم المالية للبنك للمراجعة من طرف مدقق خارجي مستقل	3.84	0.90	موافق
16	هناك تواصل دائم بين السلطة الرقابية وإدارة البنك	3.97	0.78	موافق
17	يتم إعداد البيانات المالية وفقا للمبادئ و الأسس المحاسبية الدولية وتعليمات البنك المركزي	4.17	0.71	موافق
المحور	مدى تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية	4.03	0.44	موافق

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.20

الفرع الثاني: تحليل آراء العينة حول عبارات المحور الثاني (كفاءة إدارة الأزمات المالية)

يتضح من خلال الجدول (**20**) أن المتوسطات الحسابية لآراء عينة البحث على عبارات المحور الثاني (كفاءة إدارة الأزمات المالية) تراوحت بين 3.75 و 3.97، وبانحراف معياري ضعيف كانت أكبر قيمة له تساوي 0.95 وهو ما يدل على عدم تشتت لآراء العينة على عبارات هذا المحور.

ومن خلال نتائج المتوسط الحسابي لكل عبارة من عبارات المحور الثاني يمكننا تحليل آراء العينة كما يلي:

العبارة الأولى: قدر المتوسط الحسابي لآراء العينة بـ 3.86 وهو رأي موافق ونستنتج من خلاله أن المؤسسات البنكية محل الدراسة تولي أهمية كبيرة للمرحلة الأولى من إدارة الأزمات المالية من خلال وضع سيناريوهات تحدد ما يمكن أن يحث ووضع الخطط والبرامج اللازمة لذلك .

العبارة الثانية: بلغ المتوسط الحسابي لآراء العينة 3.75 وهو رأي موافق ونستنتج من خلاله أن المؤسسات البنكية محل الدراسة تقوم برفع التقارير والمعلومات المهمة بشكل مستمر إلى مستويات الإدارة العليا لتجسيد الكفاءة في إدارة الأزمات المالية.

العبارة الثالثة: قدر المتوسط الحسابي لآراء العينة بـ 3.77 وهو رأي موافق ونستنتج من خلاله أن المؤسسات البنكية محل الدراسة تعتمد على الجهات الرقابية الخارجية في حل التعثرات والمشاكل المالية التي تعترضها كون أن اللجنة المصرفية تقوم بإصدار التعليمات والإرشادات في حال وجود إختلالات .

العبارة الرابعة: بلغ المتوسط الحسابي لآراء العينة 3.86 وهو رأي موافق ونستنتج من خلاله أن المؤسسات البنكية محل الدراسة تسعى لتطبيق مبادئ لتطبيق الرقابة كونها كاشفة للإختلالات ومصححة لها وهو يجنب وقوع أزمات مالية.

العبارة الخامسة: قدر المتوسط الحسابي لآراء العينة بـ3.95 وهو رأي موافق ونستنتج من خلاله أن المؤسسات البنكية محل الدراسة تعمل على تكوين فريق عمل مدرب ومؤهل وهو عامل أساسي لالتقاط إشارات الإنذار بدقة واتخاذ الإجراءات الفعالة والمناسبة.

العبارة السادسة: بلغ المتوسط الحسابي لآراء العينة 3.97 وهو رأي موافق وهذا ما يقودنا إلى استنتاج أن المؤسسات البنكية محل الدراسة تدرك مدى أهمية توفير الدعم لفريق إدارة الأزمات المالية ومهامهم الاستشرافية ويفسر ذلك بأن أهم مرحلة في إدارة الأزمات المالية هي المرحلة الأولى وخلالها يتم تكوين فريق عمل مؤهل ومدرب يعتمد على الخبرة والمهارة في وضع الخطط الاستشرافية للبنك.

العبارة السابعة: قدر المتوسط الحسابي لآراء العينة بـ 3.84 وهو رأي موافق ونستنتج من خلاله أن المؤسسات البنكية محل الدراسة تعمل على تجهيز أنظمة إدارة المخاطر بالتكنولوجيا المتطورة وهي تتمثل في أنظمة الإنذار المبكر.

العبارة الثامنة: بلغ المتوسط الحسابي لآراء العينة 3.91 وهو رأي موافق ونستنتج من خلاله أن المؤسسات البنكية محل الدراسة تقوم بحفظ المعلومات الخاصة بالأزمات السابقة كونها ضرورية في مرحلة التعلم واستخلاص الدروس في إدارة الأزمات المالية.

العبارة التاسعة: قدر المتوسط الحسابي لآراء العينة بـ 3.84 وهو رأي موافق ونستنتج من خلاله أن المؤسسات البنكية محل الدراسة تعمل على توفير التكنولوجيا المتطورة لتقدير المخاطر التشغيلية والسوقية لتلافي الأزمات المالية.

العبارة العاشرة: بلغ المتوسط الحسابي لآراء العينة 3.93 وهو رأي موافق ونستنتج من خلاله أن المؤسسات البنكية محل الدراسة تعمل على توفير الإمكانيات المادية للتصدي للأزمات المالية.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن متوسط آراء العينة حول محور كفاءة إدارة الأزمات المالية بلغ 3.87 وبانحراف معياري يساوي 0.57 وهو ضعيف ويدل على عدم تشتت أراء العينة حول وجود كفاءة لإدارة الأزمات المالية من خلال توفير الإمكانيات المادية والتكنولوجية ووضع خطة طوارئ تعزز موقف المؤسسات البنكية لمواجهة أي مخاطر محتملة.

الجدول رقم (20): نتائج التحليل الإحصائي لمدى كفاءة إدارة الأزمات المالية لدى المؤسسات البنكية محل الدراسة.

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الاجابة
01	لدى البنك خطة طوارئ لمواجهة أي مخاطر مالية غير محسوبة	3.86	0.84	موافق
02	يتم إرسال تقارير الرقابة الداخلية للبنك للجهات الرقابية الخارجية	3.75	0.95	موافق
03	إرسال تقارير الرقابة الداخلية للبنك للجهات الرقابية الخارجية يعتبر ضروري للكشف المبكر عن المخاطر المحتملة	3.77	0.82	موافق
04	تلتزم إدارة البنك بربط الرقابة بإدارة الأزمات المالية كونها أداة لتوقع المشاكل المحتملة والعمل بفاعلية على تجنبها	3.86	0.72	موافق

05	يعتمد البنك في إدارة الأزمات المالية على فريق عمل مدرب ومؤهل لذلك	3.95	0.76	موافق
06	يوفر البنك الدعم المناسب لفريق العمل ليقوم بمهامه الإستشرافية	3.97	0.69	موافق
07	يوفر البنك التكنولوجيا المتطورة لتلبية احتياجات أنظمة إدارة المخاطر في جمع المعلومات بما يخدم الرقابة والتدقيق الداخلي	3.84	0.87	موافق
08	يحتفظ البنك بالمعلومات التفصيلية للأزمات السابقة ومراجعتها دوريا للاستفادة والتعلم منها.	3.91	0.70	موافق
09	يساهم البنك في توفير الإمكانيات التكنولوجية من أجل التعامل مع الأزمات المالية	3.84	0.76	موافق
10	يساهم البنك في توفير الإمكانيات المادية من أجل التعامل مع الأزمات المالية	3.93	0.78	موافق
المحور	كفاءة إدارة الأزمات المالية	3.87	0.57	موافق

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.20

الفرع الثالث: تحليل آراء أفراد العينة حول عبارات المحور الثالث (فعالية تطبيق الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية)

يشير الجدول أدناه أن المحور يضم 10 عبارة تراوحت متوسطات رأيهم حول عبارات الحور الثالث (فعالية تطبيق الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية) لدى المؤسسات البنكية محل الدراسة ما بين 3.77 و 4.26 وهو رأي بين موافق وموافق بشدة، وانحراف معياري كانت أكبر قيمة له تساوي 0.77، وهو ما يدل على عدم وجود تشتت لآراء العينة حول عبارات هذا المحور.

ومن خلال نتائج المتوسط الحسابي لكل عبارة من عبارات المحور الثالث يمكننا تحليل آراء العينة كما يلي:

العبارة الأولى: قدر المتوسط الحسابي لآراء العينة بـ: 4.22 وهو رأي موافق ونستنتج من خلاله أن المؤسسات البنكية محل الدراسة تدرك مدى الأهمية والدور الذي تلعبه الرقابة المصرفية وفاعليتها في إدارة الأزمات المالية خلال مراحلها المتتالية كون أن الرقابة المصرفية تعمل على وضع خطط و أهداف للبنك وهو ما يجسد مرحلة الاستعداد والوقاية كما أن الرقابة المصرفية كاشفة ومصححة من خلال العمل على رصد إشارات الإنذار مبكرا وتصحيح الاختلافات.

العبارة الثانية: بلغ المتوسط الحسابي لآراء العينة 4.17 وهو رأي موافق ونستنتج من خلاله أن المؤسسات البنكية محل الدراسة تسعى لتدريب الموظفين والأعضاء بهدف استخدام الحلول المناسبة لمواجهة الأزمات المالية.

العبارة الثالثة: قدر المتوسط الحسابي لآراء العينة بـ 4.22 وهو رأي موافق ونستنتج من خلاله أن المؤسسات البنكية محل الدراسة تولي أهمية كبيرة للرقابة الداخلية لما لها من فاعلية في رفع كفاءة إدارة الأزمات المالية وتحسين جودتها من خلال تحديد الموقف المالي الحقيقي للبنك ومدى سلامة قوائمه المالية .

العبارة الرابعة: بلغ المتوسط الحسابي لآراء العينة 3.77 وهو رأي موافق ونستنتج من خلاله أن القيام باختبارات الضغط تساهم في تقييم المخاطر المالية المحتملة والحد من سلبية النتائج الغير متوقعة التي تواجه المؤسسات البنكية محل الدراسة.

العبارة الخامسة: قدر المتوسط الحسابي لآراء العينة بـ 4.26 وهو رأي موافق بشدة ونستنتج أن الاستمرار في الرقابة المصرفية يجنب المؤسسات البنكية محل الدراسة مخاطر الأزمات المالية وهذا لامتثالها للرقابة المستندية والميدانية.

العبارة السادسة: بلغ المتوسط الحسابي لآراء العينة 4.13 وهو رأي موافق ونستنتج من خلاله أن المؤسسات البنكية محل الدراسة عملت على تطبيق معايير لجنة بازل 3 المتعلقة بالسيولة المالية وهو ما ساهم في توفر البنك على سيولة مالية فورية معتبرة لمواجهة سحوبات المودعين .

العبارة السابعة: قدر المتوسط الحسابي لآراء العينة بـ 4.00 وهو رأي موافق ونستنتج من خلاله أن قيام البنك المركزي باعتماد برنامج التنقيط المصرفي كان له دور فعال تنشيط وضمان كفاءة عمل المؤسسات البنكية محل الدراسة .

العبارة الثامنة: بلغ المتوسط الحسابي لآراء العينة 4.00 وهو رأي موافق ونستنتج من خلاله أن معيار الكفاية الحدية لرأس المال الذي توصي به الجهات الرقابة يساهم في تجنيب المؤسسات البنكية محل الدراسة حالات الإعسار المالي.

العبارة التاسعة: قدر المتوسط الحسابي لآراء العينة بـ 4.04 وهو رأي موافق ونستنتج من خلاله أن للبنك المركزي واللجنة المصرفية دور فعال في تحقيق السلامة المالية للمؤسسات البنكية محل الدراسة من خلال إلزامها برقابة مستندية وفحص شامل للتقارير المالية وكذا إخضاعها لرقابة ميدانية .

العبارة العاشرة: بلغ المتوسط الحسابي لآراء العينة بـ 4.17 وهو رأي موافق ونستنتج من خلاله اللجنة المصرفية من خلال سلطتها القضائية والتأديبية تعمل على تكوين إطار فعال للرقابة المصرفية، من خلال إلزام المؤسسات البنكية محل الدراسة بقواعد السلامة المالية ومعاقبتها في حال وجود مخالفات .

كما نلاحظ أن متوسط آراء العينة حول محور فعالية تطبيق الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية يساوي 4.10 وهو رأي موافق،وبانحراف معياري يساوي 0.47 وهو يدل على عدم تشتت أراء العينة حول وجود فعالية تطبيق الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية من خلال الرقابة الميدانية والمكتبية للجنة المصرفية، وما يوفره نظام الإنذار المبكر ، وبرامج الضغط، وتأهيل وتدريب العاملين، في تجسيد إدارة فعالة قادرة على مواجه كل المخاطر المالية المحتملة.

الجدول رقم (21): نتائج التحليل الإحصائي حول العلاقة بين تطبيق الرقابة المصرفية وفعاليتها في إدارة الأزمات المالية

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الاجابة
01	استخدام الرقابة المصرفية يساهم في تحسين جودة إدارة الأزمات المالية	4.22	0.55	موافق
02	يساهم تأهيل وتدريب العاملين بشكل جيد في إدارة الأزمات المالية	4.17	0.68	موافق
03	يساهم نظام الرقابة الداخلية في تحقيق الاستقرار المالي للبنك	4.22	0.55	موافق

04	قيام البنك باختبارات الضغط (test de stress) لها دور مهم في توفير تقييمات تقديرية للأزمات المحتملة.	3.77	0.76	موافق
05	الاستمرارية في الرقابة المصرفية تؤدي إلى ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي	4.26	0.57	موافق بشدة
06	لدي البنك القدرة على مواجهة الالتزامات الفورية من خلال توفره على سيولة معتبرة.	4.13	0.69	موافق
07	يساعد نظام الإنذار المبكر (التنقيط المصرفي) على التدخل واتخاذ إجراء علاجي خاص قبل وقوع أزمة مالية.	4.00	0.60	موافق
08	الوضع المالي للبنك على المدى القصير مقبول من خلال ملاءة رأس المال	4.00	0.73	موافق
09	تساهم الرقابة الميدانية والمكتبية في ضمان كفاءة الجهاز المصرفي والتنبؤ بالأزمات المالية قبل وقوعها	4.04	0.60	موافق
10	تعمل الرقابة المصرفية على اتخاذ التدابير و الإجراءات اللازمة لتجنب تكرار الأزمات المالية مستقبلا.	4.17	0.77	موافق
المحور	فعالية تطبيق الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية	4.10	0.47	موافق

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.20

المبحث الثالث: نتائج اختبار الفرضيات

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق المؤسسات البنكية محل الدراسة لمبادئ الرقابة المصرفية وتوفير شروط إدارة الأزمات المالية من فريق عمل متخصص ودعم تكنولوجي ومادي، كما تهدف الدراسة كذلك إلى معرفة ما إذا كانت هناك أثر يترتب على تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية في تحسين كفاءة إدارة الأزمات المالية لدى المؤسسات البنكية محل الدراسة، و مدى تباين آراء العينة في المؤسسات البنكية حول فعالية الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية وتحسينها وزيادة كفاءتها بتبيان خصائصهم الديمغرافية، وفيما يلي عرض تفصيلي لنتائج الدراسة التي تم التوصل إليها في ضوء أسئلة الدراسة وفرضياتها مع النتائج.

وبما أن الاختبارات التي سوف نستخدمها في اختبار فرضيات الدراسة هي اختبارات معلمية وتشترط توفر التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة فإننا سنقوم أولا من التأكد من أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، ولذا سنستخدم كل من اختبار كلموغروف سمرنوف واختبار شابيرو ويلك للمطابقة.

ولإجراء هذا الاختبار تمت صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الصفرية:** البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.
- **الفرضية البديلة:** البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

والجدول الموالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (22): اختبار كلوموغروف سمرنوف وشابيرو ويلك للتوزيع الطبيعي.

الرقم	المحور	كلموغروف سمرنوف	شابيروويلك
01	مدى تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية	0.200	0.565
02	كفاءة إدارة الأزمات المالية	0.025	0.046
03	فعالية تطبيق الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية	0.152	0.174

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.20

من خلال الجدول أعلاه واعتمادا على نتائج كلموغروف سمرنوف نلاحظ أن قيمة sig للمحور الأول والثالث أكبر من مستوى المعنوية (0.05) ومنه نقبل الفرضية الصفرية أي أن بيانات المحورين الأول والثالث للدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، في حين نلاحظ أن قيمة sig للمحور الثاني أقل من (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي أن بيانات المحور الثاني لا تتبع التوزيع الطبيعي.

نفس النتيجة يمكننا التوصل إليها اعتمادا على اختبار شابيرو ويلك.

وبما أن حجم العينة يساوي 45 وهو أكبر من 30 فإنه حسب نظرية النهايات المركزية فإن بيانات المحور الثاني للدراسة تئول للتوزيع الطبيعي.

المطلب الأول: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

تنص الفرضية الرئيسية الأولى على مايلي: يوجد إهتمام من قبل المؤسسات البنكية بتطبيق مبادئ الرقابة المصرفية

لاختبار صحة هذه الفرضية يتم استخدام اختبار ستودنت لعينة واحدة لبيانات المحور الأول من محاور الاستمارة، وقبل ذلك يتم صياغة الفرضيتين الصفرية والبديلة بالشكل التالي:

- **الفرضية الصفرية:** لا يوجد اهتمام من قبل المؤسسات البنكية بتطبيق مبادئ الرقابة المصرفية
- **الفرضية البديلة:** يوجد إهتمام من قبل المؤسسات البنكية بتطبيق مبادئ الرقابة المصرفية.

ويبين الجدول التالي نتائج اختبار ستودنت:

الجدول رقم (23): نتائج اختبار ستودنت للفرضية الرئيسية الأولى

المحور الأول	قيمة t المحسوبة	قيمة t المجدولة	درجات الحرية	مستوى الدلالة
مدى تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية	15.714	1.680	44	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.20

يتضح من الجداول الإحصائية الواردة في الجدول رقم (**24**)، أن قيمة t المحسوبة (15.714) أكبر من القيمة المجدولة 1.680 (15.714>1.680) مما يقودنا إلى رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن المؤسسات قيد الدراسة لا تهتم بتطبيق مبادئ الرقابة المصرفية.

ونفس النتيجة يمكن الوصول إليها عند مقارنة قيمة مستوى الدلالة (0.000) مع مستوى الدلالة الحرج نجده أقل من (0.05)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

تدرس هذه الفرضية مدى كفاءة إدارة الأزمات المالية للمؤسسات البنكية قيد الدراسة، و جاءت هذه الفرضية بالصياغة التالية: هناك كفاءة في إدارة الأزمات المالية من قبل المؤسسات البنكية.

لاختبار صحة هذه الفرضية، يتم استخدام اختبار ستودنت لعينة واحدة لبيانات المحور الثاني من محاور الاستمارة، وقبل ذلك يتم صياغة الفرضيتين الصفرية والبديلة بالشكل التالي:

- **الفرضية الصفرية:** ليس هناك كفاءة في إدارة الأزمات المالية من قبل المؤسسات البنكية
- **الفرضية البديلة:** هناك كفاءة في إدارة الأزمات المالية من قبل المؤسسات البنكية

ويبين الجدول التالي نتائج اختبار ستودنت:

الجدول رقم (24): نتائج اختبار ستودنت للفرضية الرئيسية الثانية

المحور الثاني	قيمة t المحسوبة	قيمة t المجدولة	درجات الحرية	مستوى الدلالة
كفاءة إدارة الأزمات المالية	10.259	1.680	44	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.20

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه وعند مقارنة قيمة مستوى الدلالة (0.000) مع مستوى الدلالة الحرج نجده أقل من (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه ليس هناك كفاءة في إدارة الأزمات المالية من قبل المؤسسات قيد الدراسة،ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن هناك كفاءة في إدارة الأزمات المالية من قبل المؤسسات البنكية قيد الدراسة.

ونفس النتيجة يتم الوصول إليها بالاعتماد على معيار قيمة ستودنت حيث نلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة (10.259 > 1.680)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

تهدف هذه الفرضية لاختبار مدى وجود أثر بين متغيرات الدراسة، تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية لدى المؤسسات البنكية قيد الدراسة ومدى فاعليتها في كفاءتها إدارة الأزمات المالية، بحيث أن المتغير المستقل هو تطبيق المؤسسات البنكية قيد الدراسة لمبادئ الرقابة المصرفية، والمتغير التابع كفاءة إدارة الأزمات المالية لدى المؤسسات البنكية قيد الدراسة، و قد جاءت الفرضية بالصياغة التالية: يوجد أثر إيجابي لمدى تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية على كفاءة إدارة الأزمات المالية، ويتم اختبارها عند مستوى معنوية 5%.

لاختبار صحة هذه الفرضية يجب إختبار صحة الفرضيات الفرعية باستخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط.

أولا: اختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى

لاختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى (هناك أثر لمدى وجود إطار فعال ومحكم للرقابة و الحوكمة البنكية على كفاءة إدارة الأزمات المالية)، يتم صياغة الفرضيتين الصفرية والبديلة بالشكل التالي:

- **الفرضية الصفرية:** ليس هناك أثر لمدى وجود إطار فعال ومحكم للرقابة و الحوكمة البنكية على كفاءة إدارة الأزمات المالية لدى المؤسسات البنكية قيد الدراسة عند مستوى معنوية (0.05)
- **الفرضية البديلة:** هناك أثر لمدى وجود إطار فعال ومحكم للرقابة و الحوكمة البنكية على كفاءة إدارة الأزمات المالية لدى المؤسسات البنكية قيد الدراسة عند مستوى معنوية (0.05)

الجدول رقم (25): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى

	قيمة المعلمات	إحصائية ستودنت	مستوى المعنوية	قيمة فيشر	مستوى المعنوية	معامل التحديد
المقدار الثابت (a)	1.388	2.151	0.037	15.048	0.000	0.259
وجود إطار فعال ومحكم للرقابة والحوكمة البنكية	0.589	3.879	0.000			

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.20

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يمكننا القول بأن النموذج مقبول، حيث بلغت قيمة معلمة المتغير المستقل (وجود إطار فعال ومحكم للرقابة و الحوكمة البنكية) 0.589 وهي ذات إشارة موجبة تدل على العلاقة الطردية بين وجود إطار فعال ومحكم للرقابة والحوكمة البنكية على كفاءة إدارة الأزمات المالية.

واعتمادا على نتائج اختبار ستودنت يمكننا كذلك الحكم بصلاحية النموذج إحصائيا: حيث كانت القيمة t المحسوبة تساوي (3.879) وهي أكبر من قيمتها المجدولة (1.680) ومن ناحية أخرى مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من (0.05).

نفس الحكم يمكننا الخروج به اعتمادا على اختبار فيشر حيث كانت القيمة المحسوبة لهذا الاختبار تساوي 15.048 وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تقدر ب (2.34)، ولقد بلغ كذلك مستوى المعنوية لاختبار فيشر قيمة 0.000 وهو أقل من (0.05).

وعليه النموذج مقبول إحصائيا واقتصاديا و يمكن رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على: هناك أثر لمدى وجود إطار فعال ومحكم للرقابة و الحوكمة البنكية على كفاءة إدارة الأزمات المالية لدى المؤسسات البنكية قيد الدراسة عند مستوى معنوية (0.05)

كما يتبين من الجدول أعلاه من خلال قيمة معامل التحديد (R^2) المقدر بـ 0.259 تشير إلى أن 25.9 % من التغيرات التي تحدث على مستوى كفاءة إدارة الأزمات المالية لدى المؤسسات البنكية قيد الدراسة سببها وجود إطار فعال ومحكم للرقابة والحوكمة البنكية.

ثانيا : اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية

لاختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية (يوجد أثر لالتزام المؤسسات البنكية بالإفصاح والشفافية على كفاءة إدارة الأزمات المالية) يتم صياغة الفرضيتين الصفرية والبديلة بالشكل التالي:

- **الفرضية الصفرية:** لا يوجد أثر لالتزام المؤسسات البنكية بالإفصاح والشفافية على كفاءة إدارة الأزمات المالية لدى المؤسسات البنكية قيد الدراسة عند مستوى معنوية (0.05)
- **الفرضية البديلة:** يوجد أثر لالتزام المؤسسات البنكية بالإفصاح والشفافية على كفاءة إدارة الأزمات المالية لدى المؤسسات البنكية قيد الدراسة عند مستوى معنوية (0.05)

الجدول رقم (26): نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثانية

	قيمة المعلمات	إحصائية ستودنت	مستوى المعنوية	قيمة فيشر	مستوى المعنوية	معامل التحديد
المقدار الثابت (a)	1.662	3.912	0.000	27.781	0.000	0.392
الإفصاح والشفافية	0.591	5.271	0.000			

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.20

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يمكننا القول بأن النموذج مقبول، حيث بلغت قيمة معلمة المتغير المستقل (الإفصاح والشفافية) 0.591 وهي ذات إشارة موجبة تدل على العلاقة الطردية بين التزام المؤسسات البنكية بالإفصاح والشفافية على كفاءة إدارة الأزمات المالية.

واعتمادا على نتائج اختبار ستودنت يتبين أن القيمة t المحسوبة تساوي (5.271) وهي أكبر من قيمتها المجدولة (1.680) كما أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05 وبذلك يمكننا كذلك الحكم بصلاحية النموذج إحصائيا.

نفس الحكم يمكننا الخروج به اعتمادا على اختبار فيشر حيث كانت القيمة المحسوبة لهذا الاختبار تساوي 27.781 وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تقدر ب (2.34)، كما بلغ كذلك مستوى المعنوية لاختبار فيشر قيمة 0.000 وهو أقل من مستوى المعنوية(0.05).

وعليه النموذج مقبول إحصائيا واقتصاديا و يمكن رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على: يوجد أثر لالتزام المؤسسات البنكية بالإفصاح والشفافية على كفاءة إدارة الأزمات المالية لدى المؤسسات البنكية قيد الدراسة عند مستوى معنوية (0.05).

ومن خلال قيمة معامل التحديد (R^2) الموضحة في الجدول أعلاه و المقدر بـ 0.392 تشير إلى أن 39.2 % من التغيرات الإيجابية التي تحدث على مستوى كفاءة إدارة الأزمات المالية لدى المؤسسات البنكية قيد الدراسة سببها الالتزام بالإفصاح عن كل المعلومات اللازمة بشكل منتظم وإتاحتها لجميع الأطراف ذات العلاقة.

ثالثا: اختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة

لاختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة (يوجد أثر للمراجعة الإشرافية والرقابة الاحترازية على كفاءة إدارة الأزمات المالية) يتم صياغة الفرضيتين الصفرية والبديلة بالشكل التالي:

- **الفرضية الصفرية:** لا يوجد أثر للمراجعة الإشرافية والرقابة الاحترازية على كفاءة إدارة الأزمات المالية لدى المؤسسات البنكية قيد الدراسة عند مستوى معنوية (0.05).
- **الفرضية البديلة:** يوجد أثر للمراجعة الإشرافية والرقابة الاحترازية على كفاءة إدارة الأزمات المالية لدى المؤسسات البنكية قيد الدراسة عند مستوى معنوية(0.05).

الجدول رقم (27): نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثالثة

المعلمات	قيمة المعلمات	إحصائية ستودنت	مستوى المعنوية	قيمة فيشر	مستوى المعنوية	معامل التحديد
المقدار الثابت (a)	0.498	0.943	0.351	41.406	0.000	0.491
الإفصاح والشفافية	0.822	6.435	0.000			

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.20

من خلال الجدول أعلاه نجد أن قيمة معامل الانحدار للمحور الفرعي الثالث للمحور الأول (المراجعة الاشرافية والرقابة الإحترازية) بلغ (0.822) وله تأثير معنوي (دال إحصائيا) لأن قيمة مستوى الدلالة sig (0.000) اصغر من مستوى المعنوية (0.05) وقيمة t المحسوبة (6.435) وهي أكبر من قيمتها المجدولة (1.680)، في حين نجد أن قيمة معامل الانحدار للحد الثابت بلغت (0.498) وهو تأثير غير معنوي (غير دال إحصائيا) لأن قيمة مستوى الدلالة sig (0.351) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) وقيمة t المحسوبة(0.943) وهي أصغر من قيمتها المجدولة (1.680) وهذا ما يشير إلى رفض نموذج الانحدار لأن مقدار الحد الثابت غير معنوي.

ونظرا لرفض النموذج بسبب عدم معنوية الحد الثابت سنعيد تقدير واختبار الانحدار بعد حذف الحد الثابت، حيث تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (28): نتائج تحليل الانحدار البسيط بعد حذف الحد الثابت للفرضية الفرعية الثالثة

المعلمات	قيمة المعلمات	إحصائية ستودنت	مستوى المعنوية	قيمة فيشر	مستوى المعنوية	معامل التحديد
المراجعة الاشرافية والرقابة الاحترازية	0.942	63.421	0.000	4022.194	0.000	0.989

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.20

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يمكننا القول بأن النموذج المقدر مقبول حيث بلغت قيمة معلمة المتغير المستقل (المراجعة الإشرافية والرقابة الاحترازية) 0.942 وهي ذات إشارة موجبة تدل على العلاقة الطردية بين المراجعة الاشرافية والرقابة الاحترازية و كفاءة إدارة الأزمات المالية، أي أنه في ظل وجود إطار فعال للمراجعة الاشرافية والرقابة الاحترازية ينتج عنه زيادة جودة وكفاءة إدارة الازمات المالية.

واعتمادا على نتائج اختبار ستودنت يمكننا الحكم بصلاحية النموذج إحصائيا حيث كانت القيمة t المحسوبة تساوي (63.421) وهي أكبر من قيمتها المجدولة (1.680)، ومن ناحية أخرى مستوى الدلالة يساوي (0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية (0.05).

نفس الحكم يمكننا الخروج به اعتمادا على اختبار فيشر حيث كانت القيمة المحسوبة لهذا الاختبار تساوي 4022.194 وهي أكبر بكثير من القيمة الجدولية والتي تقدر بـ (2.34)، ولقد بلغ مستوى المعنوية لاختبار فيشر قيمة(0.000) وهو أقل من (0.05).

وعليه فإن النموذج مقبول اقتصاديا و إحصائيا وبالتالي يمكنا رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه يوجد أثر للمراجعة الإشرافية والرقابة الاحترازية على كفاءة إدارة الأزمات المالية لدى المؤسسات البنكية قيد الدراسة عند مستوى معنوية (0.05).

المطلب الرابع: اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة

تهتم هذه الفرضية بدراسة مدى إمكانية وجود فروق أراء أفراد العينة حول فعالية تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية في تحسين كفاءة إدارة الأزمات المالية لدى المؤسسات البنكية محل الدراسة وهذا من خلال اختلاف خصائصهم الشخصية، حيث سنستخدم اختبار التحليل التباين الأحادي لتحديد إذا كانت هناك فروق والذي يعتمد بدوره على اختبار فيشر، وفي حالة وجود فروق فإننا نعمل على تحديد مواطن الفروق في العينات الجزئية، أي العينات التي يوجد بها هذا الفرق باستخدام كل من اختبار شيفيه وتوكي وحيدي البعد.

وقبل البدء بإجراء اختبار تحليل التباين لا بد من اعتماد اختبار **ليفن** لدراسة تجانس التباين وعليه نقوم بصياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الصفرية:** التباين متجانس لبيانات الدراسة وفقا للمتغيرات الديمغرافية
- **الفرضية البديلة:** التباين غير متجانس لبيانات الدراسة وفقا للمتغيرات الديمغرافية

الجدول رقم (29): نتائج اختبار تجانس التباين لبيانات الدراسة

العامل	العمر	المستوى التعليمي	عدد سنوات الخبرة	المنصب الوظيفي	نوع البنك
إحصائية ليفن	0.858	0.061	4.835	0.776	2.174
مستوى الدلالة	0.471	0.941	0.013	0.514	0.148

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.20

من خلال الجدول أعلاه واعتمادا على مستوى الدلالة نلاحظ أنه أكبر من مستوى المعنوية الحرج (0.05) وهذا بالنسبة لجميع الاختبارات، باستثناء متغير عدد سنوات الخبرة، وبذلك نتوصل إلى أن التباين متجانس بالنسبة لبيانات الدراسة وفقا المتغيرات الديمغرافية المعنية بالاختبار.

وبعد التأكد من توفر شرط تجانس التباين يمكننا استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي وذلك كما يلي:

- **الفرضية الصفرية:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5% في أراء أفراد العينة حول فعالية تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية في تحسين كفاءة إدارة الأزمات المالية لدى المؤسسات البنكية حسب المتغيرات الشخصية.
- **الفرضية البديلة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5% في أراء أفراد العينة حول فعالية تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية في تحسين كفاءة إدارة الأزمات المالية لدى المؤسسات البنكية حسب المتغيرات الشخصية.

الفرع الأول: اختبار وجود فروق حسب متغير العمر

تم اختبار تحليل التباين الأحادي لتوضيح دلالة الفروق حسب العمر للمبحوثين حول محاور الدراسة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (30): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمتغير العمر

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة sig
فعالية تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية	بين المجموعات	0.592	3	0.197	0.868	0.465
	داخل المجموعات	9.318	41	0.227		
	المجموع	9.910	44			

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.20

من خلال الجدول رقم (30) يتضح لنا عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول محاورها تعزى لمتغير العمر حول فعالية تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية في تحسين كفاءة إدارة الأزمات المالية لدى المؤسسات البنكية قيد الدراسة، فلقد كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة تساوي (0.465)وهي اكبر من مستوى الدلالة الحرج (0.05)، لذلك نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات مفردات الدراسة تجاه فعالية تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية في تحسين كفاءة إدارة الأزمات المالية لدى المؤسسات البنكية قيد الدراسة تعزى لمتغير العمر.

الفرع الثاني: اختبار وجود فروق حسب متغير المستوى التعليمي

تم اختبار تحليل التباين الأحادي لتوضيح دلالة الفروق بين المؤهل العلمي للمبحوثين حول محاور الدراسة والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (31): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمتغير المستوى التعليمي

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة sig
فعالية تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية	بين المجموعات	0.428	2	0.214	0.947	0.396
	داخل المجموعات	9.482	42	0.226		
	المجموع	9.910	44			

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.20

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول محاورها تعزي لمتغير المستوى التعليمي حول فعالية تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية في تحسين كفاءة إدارة الأزمات المالية لدى المؤسسات البنكية قيد الدراسة، فلقد كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة تساوي 0.396 وهي أكبر من مستوى الدلالة الحرج (0.05)، لذلك نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات مفردات الدراسة حول فعالية تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية في تحسين كفاءة إدارة الأزمات المالية لدى المؤسسات البنكية قيد الدراسة تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

الفرع الثالث: اختبار وجود فروق حسب متغير المنصب الوظيفي

تم اختبار تحليل التباين الأحادي لتوضيح دلالة الفروق بين المنصب الوظيفي للمبحوثين حول محاور الدراسة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (32): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمتغير المنصب الوظيفي

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة sig
فعالية تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية	بين المجموعات	0.211	3	0.070	0.2980	0.827
	داخل المجموعات	9.698	41	0.237		
	المجموع	9.910	44			

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.20

من خلال الجدول رقم (32) يتضح لنا عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول محاورها تعزي لمتغير المنصب الوظيفي حول فعالية تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية في تحسين كفاءة إدارة الأزمات المالية لدى المؤسسات البنكية قيد الدراسة، فلقد كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة تساوي 0.827 وهي اكبر من

مستوى الدلالة الحرج (0.05)، لذلك نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات مفردات الدراسة تجاه فعالية تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية في تحسين كفاءة إدارة الأزمات المالية لدى المؤسسات البنكية قيد الدراسة تعزى لمتغير المنصب الوظيفي.

الفرع الرابع: اختبار وجود فروق حسب متغير نوع البنك

تم اختبار تحليل التباين الأحادي لتوضيح دلالة الفروق بين نوع البنك للمبحوثين حول محاور الدراسة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (33): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمتغير نوع البنك

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة sig
فعالية تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية	بين المجموعات	1.078	1	1.078	5.249	0.027
	داخل المجموعات	8.832	43	0.205		
	المجموع	9.910	44			

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.20

من خلال الجدول رقم (33) يتضح لنا وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول محاورها تعزي لمتغير نوع البنك حول فعالية تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية في تحسين كفاءة إدارة الأزمات المالية لدى المؤسسات البنكية قيد الدراسة، فلقد كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة تساوي (0.027) وهي أقل من مستوى الدلالة الحرج (0.05)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات مفردات الدراسة تجاه فعالية تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية في تحسين كفاءة إدارة الأزمات المالية لدى المؤسسات البنكية قيد الدراسة تعزى لمتغير نوع البنك.

الفرع الخامس: اختبار وجود فروق حسب متغير عدد سنوات الخبرة

بما أن التباين غير متجانس بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة قمنا باختبار دلالة الفروق باستخدام اختبار كروسكال وليس وهو اختبار لا معلمي والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول رقم (34): نتائج اختبار كروسكال وليس لمتغير عدد سنوات الخبرة

المحور	
فعالية تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية	
0.211	Khi-deux
2	درجات الحرية
0.900	مستوى الدلالة sig

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.20

من خلال الجدول (34) نلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة تساوي (0.900) وهي اكبر من مستوى الدلالة الحرج (0.05) وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات مفردات الدراسة تجاه فعالية تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية في تحسين كفاءة إدارة الأزمات المالية لدى المؤسسات البنكية قيد الدراسة تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة.

خلاصة الفصل الرابع:

من خلال هذا الفصل تم إسقاط الجانب النظري على الدراسة الميدانية بالمؤسسات البنكية قيد الدراسة وتبين لنا أن هاته المؤسسات البنكية تعمل على تحسين كفاءة إدارة الأزمات المالية من خلال الالتزام بتطبيق مبادئ الرقابة المصرفية وهذا لفاعليتها في تحقيق الاستقرار المالي للبنك، فوجود إطار تشريعي محكم، وحوكمة مصرفية، الالتزام بالإفصاح الشفافية، وجود رقابة احترازية وسلطة إشرافية، كلها عوامل تساهم في تجنب الأزمات المالية والتصدي لها حال وقوعها، فالمؤسسات البنكية تدرك أن الرقابة المصرفية هي عملية وقائية و صمام أمان يعمل على تجنب وقوع الأخطاء من خلال نظام الإنذار المبكر وكشف الأخطاء وتصحيحها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب تكرار ها مستقبلا، وتبقى تجربة البنوك الخاصة وحالات التعثر التي شهدتها خير دليل على ذلك.

وهذا ما تبين لنا من خلال دراستنا الميدانية، حيث وجدنا أن المؤسسات البنكية محل الدراسة تدرك جيدا فعالية الرقابة المصرفية في تحسين أداء عملها ومنحها القدرة على مواجهة مختلف الأزمات المالية.

الخاتمة

يعتبر النظام المصرفي بمثابة المحرك الأساسي والفعال لاقتصاديات الدول، و فعاليته في تمويل التنمية و تقديم خدمات حديثة ومتعددة هو بمثابة نجاح للنظام الاقتصادي ككل، وقد شهدت الساحة المصرفية العالمية بفعل العولمة عدة تطورات مالية أدت إلى تعدد المخاطر والأزمات المالية مما أدى إلى زيادة الاهتمام بالإشراف البنكي والرقابة المصرفية لضمان سلامة البنوك واستمرارها.

إن الصناعة المصرفية وما تتطلبه من مبادئ للإدارة والرقابة كان للجنة بازل دورا مهما في تقنينها وضبطها على مراحل متتالية، فالبداية كانت باتفاقية بازل 1 التي وضعت معيارا للسلامة المصرفية عرف بالكفاية الحدية لرأس المال وهو معيار وارتكاز أساسي يمكن السلطات الرقابية من تقييم المصارف الخاضعة لها، وفي سنة 1997 أصدرت اللجنة 25 مبدأ عرفت باتفاقية بازل 2 والتي شددت من خلالها على وضع إجراءات داخلية للبنوك لتقييم رأس المال وتكوين إطار للشفافية والحوكمة البنكية، و بحدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008 جاءت لجنة بازل 3 بمعيار عالمي جديد خاص بالسيولة واقترحت توفير مئونات للأزمات المالية.

وتماشيا مع هذه المستجدات المصرفية والرقابية سعت الجزائر كسائر الدول الأخرى إلى تطوير جهازها المصرفي من خلال جملة من الإصلاحات المتواصلة والتي جعلته يمر بعدة مراحل متتالية كانت أهمها إصدار قانون النقد والقرض الذي أسس إطارا قانونيا جديدا للمنظومة المصرفية ضمن مسار يتلائم والتوجيهات العالمية في مجال تسيير البنوك، وبموجب هذا القانون أخذت السلطات النقدية في الجزائر بسلسلة من التعليمات والأوامر التي أجبرت من خلالها البنوك على إعادة النظر في أساليبها الرقابية والتسييرية، إلا أنه وبحدوث عدة تجاوزات لوجود ثغرات في الجانب التشريعي التنظيمي استلزم ذلك تعديلات متتالية لتدارك النقائص فتم تعزيز شروط اعتماد البنوك وأنظمة الرقابة الداخلية وتم إنشاء جهاز ضمان الودائع كما تم إصدار قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الأنشطة غير المشروعة، ولتدعيم النظام المصرفي الجزائري أكثر تم اعتماد كل من مشروعي تكنولوجيا المعلومات و نظام التوقعات المالية واختبارات الضغط وتم تجربتهما لأول مرة سنة 2016 وهو ما عزز من قدرة الجنة المصرفية على اتخاذ التدابير التصحيحية الملائمة في وقت مبكر لتجنب وقوع أزمات مالية.

من هذا المنطلق ومن خلال هذه الدراسة كان التركيز منصبا على أن فعالية الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات يتوقف بالدرجة الأولى للامتثال لمبادئ الرقابة المصرفية التي جاءت بها مقررات لجنة بازل وهو ما سعت لتجسيده السلطات الرقابية في الجزائر خاصة بعد أزمة البنوك الخاصة والتي كانت منعطفا ودافعا لإعادة النظر في تشريعات الرقابة المصرفية، و هذا ما تم التركيز عليه في الجزء التطبيقي من هذا البحث على عينة من البنوك الخاصة والعامة بولاية قالمة.

ومن خلال دراستنا النظرية والتطبيقية لفاعلية الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية توصلنا للنتائج التالية:

أولا: نتائج الجانب النظري

- الرقابة المصرفية هي جزء من العملية الإدارية تهدف إلى اكتشاف نقاط الضعف، و تجنب الأخطاء و تصحيحها حالة وقوعها.
- الرقابة المصرفية ضرورية لتحقيق الاستقرار المالي في ظل انتشار الأزمات المالية وأخذها بعدا عالميا بفعل العولمة والتحرر المالي.
- تهدف الرقابة المصرفية إلى تنشيط الجهاز المصرفي وسرعة معالجة الأزمات المالية حال وقوعها.
- تضافر الجهود الدولية ممثلة في اتفاقيات لجنة بازل ومقرراتها ساهمت بشكل فعال في تطوير الرقابة المصرفية وتدارك نقائصها من خلال تشديد الرقابة على البنوك ووضع أطر قانونية أكثر فاعلية.

- تعمل مبادئ الرقابة المصرفية على تعزيز الإفصاح والشفافية في القطاع البنكي وبالتالي توفير المعلومات الكافية في الوقت والمكان المناسبين.
- ولضمان فاعلية الرقابة المصرفية في التحوط ضد المخاطر و إدارة الأزمات المالية ينبغي توفر التشريعات المصرفية لوضع أحكام توضح عملية الرقابة، السلطة الرقابية وأن تتمتع بالاستقلالية و تكون خاضعة للمساءلة أمام جهة معينة، و البيئة المحاسبية من خلال توافر أنظمة محاسبية فعالة.
- إن الأزمات المالية التي شهدها النظام المصرفي وضعت مفهوم الحوكمة على قمة الاهتمامات باعتبارها وسيلة ومنهاج أمثل للوقاية من خلال تعزيز الرقابة المصرفية والمساءلة و رفع مستوى شفافية المعلومات والبيانات.
- تعد أنظمة الإنذار المبكر عنصرا مهما في التنبؤ بوقوع الأزمات المالية من خلال التقييم المستمر للمراكز المالية للبنوك و الوقوف على مدى هشاشتها وتقليل الخسائر المحتملة في حال وقوع أزمة مصرفية لأدنى حد ممكن.
- تعتبر اختبارات الضغط التي أوصت بها لجنة بازل عنصرا لا غنى عنه في تنظيم العمل المصرفي و مساعدة البنوك على تقييم قدرتها على استيعاب الخسائر وتحديد الخطوات التي يمكن اتخاذها للحد من المخاطر والحفاظ على رأس المال.
- سمح نظام المراقبة على المستندات في الجزائر على ترسيخ نظام إنذار دائم يعمل على كشف الصعوبات التي تعرفها البنوك الجزائرية.
- شكل الإطار القانوني لقانون النقد والقرض منعرجا فعالا في دعم الشروط المطلوبة لتأسيس قطاع مصرفي سليم وممارسة أنشطة مصرفية تتوافق مع المعايير العالمية.
- ساهم برنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة في تقييم مدى التزام البنوك واستعدادها لتطبيق لتطبيق مقررات لجنة بازل.

ثانيا:نتائج الجانب التطبيقي

من خلال دراستنا الميدانية على عينة من المؤسسات العامة والخاصة بولاية قالمة، وبالاعتماد على نتائج الفرضيات توصلنا إلى النتائج التالية.

- تلتزم البنوك بالإفصاح عن كافة المعلومات الهامة بشكل منتظم في الأوقات المحددة وبدون أي تأخر لجميع الأطراف ذات العلاقة.
- توجد متابعة وتقييم دوري وشامل للأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات البنكية محل الدراسة مما يؤكد امتثالها لتعليمات البنك المركزي واللجنة المصرفية.
- تعمل المؤسسات البنكية محل الدراسة على تأهيل وتدريب العاملين بشكل جيد لتحقيق فاعلية وكفاءة في إدارة الأزمات المالية حال وقوعها.
- تقوم المؤسسات البنكية محل الدراسة باختبارات الضغط لدورها الفعال في توفير تقييمات تقديرية للأزمات المحتملة.
- لضمان كفاءة عمل المؤسسات البنكية قيد الدراسة فهي تعمل على الاستمرارية في الرقابة المصرفية.

- يساعد نظام الإنذار المبكر على التدخل واتخاذ إجراء علاجي خاص قبل وقوع أزمة مالية.
- تعمل المؤسسات البنكية على اتخاذ التدابير و الإجراءات اللازمة لتجنب تكرار الأزمات المالية مستقبلا.
- يوجد أثر ايجابي لتطبيق مبادئ الرقابة المصرفية على كفاءة إدارة الأزمات المالية، حيث أن تطبيق حوكمة مصرفية ووجود إطار للإفصاح والشفافية يسهل على الهيئات الرقابية استقطاب إشارات الإنذار المبكر في مرحلة متقدمة وتجب وقوع أزمات مالية .

ثالثا:المقترحات

في ضوء دراستنا والنتائج التي توصلنا إليها نقدم الاقتراحات التالية:

- على السلطات الرقابية حث البنوك لتحديث برامج التشغيل و المعلوماتية لمسايرة التطور التكنولوجي العالمي.
- تعزيز استقلالية بنك الجزائر ومحافظه.
- العمل على خوصصة تسيير البنوك العمومية حيث تبقى الدولة مساهما رئيسيا في البنوك ومراقبا لنشاطها ولكن عملية التسيير تتم من طرف مؤسسات متخصصة. كسبيل للإصلاح البنكي وإيجاد منظومة مصرفية فعالة تسعى إلى تحسين جودة الخدمات ورفع أدائها.
- تعزيز مكانة الرقابة الداخلية من أجل مسايرة مقررات لجنة بازل والقيام بعمليات الرقابة المستمرة وتوظيف الخبرات البشرية الذين لديهم كفاءة كافية في مجال الأعمال المصرفية.
- التعاون و التنسيق الدولي في إطار الرقابة المصرفية وضرورة إخضاع المؤسسات المصرفية الأجنبية إلى رقابة متعددة في الوطن الأم وفي البلد المضيف وهذا ما يدعو إلى مزيد من الحرص لتكثيف الدور الرقابي ثنائي الأطراف و تدعيم إطار تبادل المعلومات بين بنك الجزائر و السلطات الرقابية في البلد الأصلي للبنوك الأجنبية.

قائمة المراجع

I - الكتب

1- أحمد سليمان خصاونه، "**المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل- تحديات العولمة- استراتيجية مواجهتها**"، جدارا للكتاب العالمي وعالم المكتب الحديث للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2008.

2- أحمد صبحي العيادي، "**إدارة العمليات المصرفية و الرقابة عليها**"، دار الفكر ناشرون و موزعون، الأردن، ط1،2010.

3- أحمد ماهر، "**إدارة الأزمات**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر،الاسكندرية،مصر،ط2، 2006.

4- آية رياض العبد، القادر بورزان، "**إدارة الأزمات**"، الجامعة الافتراضية السورية، سورية، 2021.

5- بسام عوض عبد الرحيم عياصرة، "**الرقابة المالية في النظام الاقتصادي الإسلامي**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1،2010.

6- بلعزوز بن علي، "**محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**"، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، ط 2، 2004.

7- توفيق خير الدين،خليفة خير الله، "**العولمة المالية و دورها في خلق الأزمات الاقتصادية(رؤية شرعية اقتصادية)**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط 1، 2010.

8- حاكم محسن محمد، حمد عبد الحسين راضي، "**حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان، ط 1، 2011.

9- حسن البزاز، "**إدارة الأزمة بين نقطتي الغليان و التحول**"، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، ط 1،2001.

10- زيد منير عبوي، "**إدارة الأزمات**"، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع، عمان،ط 1، 2007.

11- سعد خليفة العبار، "**الأزمة المالية العالمية و الربا رؤية إسلامية**"، كلية القانون- جامعة بنغازي، ليبيا، دون طبعة، 2021.

12- الطاهر لطرش، "**تقنيات البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، ط7، 2010.

13- عبد الرزاق سعيد بلعباس وآخرون، "**الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي**"، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ط 1، 2009.

14- عبد الكريم طيار، "**الرقابة المصرفية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1988.

15- عبد المطلب عبد الحميد، "**الإصلاح المصرفي ومقررات بازل3**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ط 1.

16- علي عجوة،كريمان فريد، "**إدارة العلاقات العامة بين الإدارة الإستراتيجية و إدارة الأزمات**"، عالم الكتب،القاهرة، ط 1، 2005.

17- فائزة لعراف، "**مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الجزائر، دون طبعة، 2013.

18- فريد حبيب ليان، "**مقررات كفاية رأس المال بين النشأة والتطور**"، اتحاد شركات الاستثمار، الكويت، دون طبعة، 2019.

19- لعشب محفوظ، "**الوجيز في القانون المصرفي الجزائري**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 12، 2006.

20- ماجد عبد المهدي المساعدة، "**إدارة الأزمات المداخل-المفاهيم-العمليات**"، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، ط1،2012.

21- محمد أحمد عبد النبي، "**الرقابة المصرفية**"، زمزم ناشرون و موزعون، الأردن، ط1، 2010.

22- محمد زكي حسن، "**دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية في ضوء تحديات العولمة الاقتصادية**"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، دون طبعة.

23- محمد سرور الحريري، "**إدارة الأزمات المشكلات الاقتصادية والمالية والإدارية**"، دار البداية ناشرون وموزعون،عمان، ط 1، 2010.
24- محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، "**الأزمات المالية (قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة)**"، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2010.
25- محمود جاد الله،"**إدارة الأزمات**"، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، ط 1، 2008.
26- نداء محمد باقر الياسري، "**إدارة الأزمات**"،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان، ط1،2014 .

II -المذكرات و الأطروحات

1- بن مصطفى عبد القادر، "**البنوك الإسلامية ومدى استجابتها لمعاييربازل3**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، علوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان،السنة الجامعية 2018/2017.
2- جلايلية عبد الجليل، "**آليات تفعيل الرقابة المصرفية على الصيرفة الإلكترونية**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)،علوم اقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، السنة الجامعية 2019/2018.
3- حمود سليم، "**فعالية نظم الإنذار المبكر في إدارة ومواجهة الأزمات المالية – دراسة حالة الجزائر 2000-2016**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)،علوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2021/2020.
4- حياة نجار، "**إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، علوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2014/2013.
5- ختير فريدة، "**الرقابة المصرفية في الجزائر**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، تخصص علوم قانونية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2018/2017.
6- طرشي محمد، "**متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية في ظل التحرير المالي والمصرفي– دراسة حالة الجزائر –**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، علوم اقتصادية تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013/2012.
7- عقون عبد السلام، "**إشكالية تكرار الأزمات المالية في الأنظمة الاقتصادية و آليات الحد من ذلك**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارة و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، السنة الجامعية 2014/1013.
8- نادية العقون، "**العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج –دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية** " أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارة و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2013/2012.
9- نرجس معمري، "**تطوير المنظومة المصرفية الجزائرية وفق مقررات اتفاقية بازل الثالثة**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)،علوم اقتصادية، جامعة أكلي محند الحاج، البويرة، الجزائر، 2019-2020.

10- وليد بيبي، **آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، علوم اقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2015/2014.

11- يحياوي محمد،"**تأثير إصلاحات بازل 3 على الدور الرقابي للسلطات النقدية – دراسة حالة السلطات النقدية الجزائرية**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)،علوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس-1-، سطيف، 2017-2018.

12- بلعيد ذهبية، "**الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل آداء البنوك الجزائرية-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR-** "،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)،تخصص نقود،مالية،وبنوك، كلية العلوم الإقصادية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الإقتصادية،جامعة سعد دحلب، البليدة، 2007.

13- بن يخلف أسيا، "**الأزمات المالية وكيفية التصدي لها وإدارتها – مع الإشارة إلى الأزمة العالمية الراهنة (2008-2009)**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، علوم التسيير فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر 03، 2010/2009.

14- رباح محمد،"**الرقابة المصرفية على عمليات البنوك التجارية**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، فرع قانون الأعمال، جامعة الجزائر، 2009/2008.

15- شريف دهيمي، "**إدارة المخاطر المصرفية في ظل الأزمة المالية 2007-2008**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، علوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2012.

16- عكاش مسيفة،"**العولمة المالية و دورها في حدوث الأزمات المصرفية(دراسة مقارنة بين أزمات الدول الناشئة وأزمة الرهن العقاري)**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية والتسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2013/2012.

17- مرفت علي أبو كامل، "**الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل2**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة) في إدارة الأعمال، كلية التجارة قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.

18- منار حنينة، "**المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها في الجزائر**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة) في القانون العام، فرع التنظيم الاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة01، قسنطينة، السنة الجامعية 2014/2013.

19- نسيمة الحاج موسى، "**الأزمات المالية الدولية وآثارها على الأسواق المالية العربية – مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري خلال الفترة 2007-2008**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر،2013.

20- هدى بدروني، "**آليات تنشيط أسواق الأوراق المالية في ظل الأزمات المالية العالمية ،دراسة حالة الدول العربية**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، تخصص نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2010.

21- يزن غسان حواط، "**إدارة الأزمات المصرفية و تأثير الأزمة المالية الحالية على المصارف السورية**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)،تخصص المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، السنة الجامعية 2014/2013.

III -المقالات والمجلات العلمية

1- إليفي محمد،**"الرقابة المصرفية كأسلوب وقائي من تعثر المصارف في النظام المصرفي الجزائري"**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجيلالي بونعامة،عين الدفلى، العدد14-المجلد1- 2016.

2- بغدادي إيمان، **"الإطار القانوني للجنة المصرفية بالتشريع الجزائري"**،مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المركز الجامعي إليزي، الجزائر، المجلد04، العدد 01، 2019.

3- بوراس أحمد، عياش زبير،**"المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها على الأنظمة المصرفية للدول النامية"**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري-قسنطينة، الجزائر، العدد27، 2007.

4- زوايدية أفراح، وآخرون، **"الرقابة المصرفية ودورها في إدارة الأزمات المالية في الدول العربية: أزمة فيروس (Covid 19-) نموذجا"**، مجلة اقتصاد المال والأعمال،المركز الجامعي ميلة، المجلد 5، العدد 3، 2021.

5- سارة بركات، **"دور الإجراءات الإحترازية في مواجهة مخاطر سوء الحوكمة – الإشارة إلى حالة الجزائر"**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 17، 2015، ص 108

6- سعيدة تلخوخ، **"الحوكمة المصرفية كمدخل لإدارة الأزمات المالية مع الإشارة للأزمة المالية العالمية 2008"**،مجلة دراسات اقتصادية، زيان عاشور،الجلفة، المجلد 19 العدد 01 (2021).

7- سليمان ناصر، **"المعايير الإحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقاتها في المنظومة المصرفية الجزائرية"**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 14،.

8- طرشي محمد،بوفليح نبيل، **"الرقابة المصرفية و سبل تطويرها و تعزيزها في ظل انتشار الأزمات المالية"**، مجلة التنمية و الاستشراف للبحوث و الدراسات، جامعة البويرة، المجلد02، العدد 02، 2017.

9- طلال عباسي، **"دور بنك الجزائر في عصرنة مهام الإشراف في إطار إرساء مبادئ الحوكمة"**،مجلة العلوم الإنسانية،جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 20، العدد 2، 2020.

10- عائشة طبي، كروش نور الدين، **"دور نظام الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المالية وإدارتها"**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة،جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، المجلد 3، العدد 2، 2019.

11- عبد الله إبراهيم، الزهرة الشريف، **"مقررات لجنة بازل الدولية في إرساء قواعد الضوابط في البنوك الجزائرية"**، مجلة جامعة القدس المفتوحة،جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، العدد 43، 2018.

12- عجولي خالد، مريني محمد، **"آليات تعزيز الحوكمة المصرفية في الجزائر "**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، مجلد 05،عدد 02، سبتمبر 2021.

13- عمار عريس، مجدوب بحوصي، **"تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي"**، مجلة البشائر الاقتصادية،جامعة طاهري محمد، بشار، المجلد الثالث، العدد 01، 2017.

14- فضيلة بوطورة، **"بنك الجزائر وإرساء مقررات لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية، دراسة تقييمية تحليلية للفترة (2003-2015)"**، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، جامعة عمار ثليجي،الأغواط، المجلد 7، العدد 01، 2016.

15- لطرش ذهبية، **"دور برامج الانذار المبكر واختبارات الضغط في التنبؤ بالأزمات المالية"**، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية،جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد الأول، 2018.

16- لياس شرفة، ليلى بوطغان، **"إدارة الأزمات- الأساليب والمعوقات"**، مجلة تاريخ العلوم،جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 11- 2018.

17- محمد حقيقة، "**أثر الإصلاحات المصرفية على الناتج المحلي الإجمالي –حالة النظام المصرفي الجزائري للفترة(1990-2015)**"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 12، جوان 2017.

18- محمد شايب، "**الدفع الإلكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة واكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري**"، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، جامعة ميلة، الجزائر،المجلد 1،العدد4 ، 2017.

19- هيكل عجمي جميل، "**الأزمات المالية: مفهومها ومؤشراتها و إمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة**"، مجلة جامعة دمشق،سورية، المجلد 19، العدد الأول، 2003.

20- يحياوي نعيمة، "**مقومات وأساليب الإدارة الفعالة للأزمات**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية،جامعة الوادي، العدد الثامن، المجلد الثاني، 2015.

21- فاتح دبلة، سارة بركات، "**الحوكمة البنكية كعلاج لتفادي مخاطر الأزمات المالية و المصرفية**"،**جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2013.**

22- سهير محمود معتوق، نيفين محمد طريح،"**الحوكمة في الجهاز المصرفي**"،المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان،مصر، المجلد 31 ، العدد1،2021.

23- زواوي فضيلة وآخرون، **أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 2017/1990**،مجلة البحوث والدراسات التجارية،جامعة زيان عاشور، الجلفة، مجلد 05، عدد 01، مارس 2011

24- ناصر سليمان، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، مجلة العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 6، 2006.

25- **فريد كورتل،كمال رزيق** "الأزمة المالية: مفهومها،أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية"،**مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية ،كلية بغداد للعلوم الإقتصادية،بغداد ، المجلد1، العدد 20،**

26- فلاح كوكش،"**أثراتفاقية بازل3على البنوك الأردنية**"، معهد الدراسات المصرفية،يناير 2012، مقال متاح على الموقع: .https://www.ibs.edu.jo/files/Falah%20kokash.pdf Le 09/06/2022 à16:00

IV -الملتقيات والمؤتمرات

1- عماري عمار،"**الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري**"، ورقة بحث مقدمة إلى ملتقى "**الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2009.

2- محمد بن بوزيان و آخرون، "**البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل 3**"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثامن حول "**الاقتصاد و التمويل الإسلامي،النمو المستدام،و التنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي**"، ، جامعة قطر، الدوحة، ديسمبر 2011

3- محمد زرقون، حمزة طيبي، "**نحو إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية وفق معايير بازل II**"،ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، أيام11-12 مارس 2008.

4- مفتاح صالح، رحال فاطمة، "**تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي**"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العالمي التاسع حول "**الاقتصاد والتمويل الإسلامي**"، كلية الدراسات الإسلامية بجامعة حمد بن خليفة، قطر، 2013.

V -التقارير

1- تقرير بنك الجزائر،**"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"**، 2012.
2- تقرير بنك الجزائر،**"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"**، 2013.
3- تقرير بنك الجزائر،**"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"**،2014.
4- تقرير بنك الجزائر،**"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"**،2015.
6- تقرير بنك الجزائر،**"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"**،2016.
7- تقرير بنك الجزائر،**"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"**،2017.
8- تقرير بنك الجزائر،**"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"**،2018.

VI - المعاجم

1- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر ،ط4 ، ج1، 2004.
2- القاموس المحيط للفيروزابادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب،مصر،ج1،1980.

الملاحق

ملحق رقم(01): استبيان الدراسة الميدانية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

سنة: ثانية ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

إستبيان الدراسة

أخي الفاضل / أختي الفاضلة، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في إطار إعداد مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية بعنوان:

"فعالية الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية"

– دراسة استقصائية لعينة من البنوك الجزائرية –

نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي صمم لجمع المعلومات اللازمة راجين منكم الإجابة على عباراته بشكل دقيق وذلك بوضع علامة × في الخانة المناسبة، علما أن معلوماتكم ستكون سرية وستستخدم من أجل أغراض البحث العلمي، كما أن صحة نتائج الدراسة تعتمد بدرجة كبيرة على خبرتكم العلمية ومدى دقة إجابتكم.

شكرا لكم على حسن تعاونكم

إعداد الطلبة:

*** وعار بدرالدين**

*** قيدوم بسمة**

إشراف الدكتور:

*** د.بن جلول خالد**

السنة الجامعية:2022/2021

فعالية الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية

أولا: البيانات الشخصية

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

العمر: أقل من 30 سنة ☐ من 31 إلى 40 سنة ☐ من 41 إلى 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة ☐

المستوى التعليمي: ليسانس ☐ ماستر ☐ دراسات عليا ☐

المنصب الوظيفي: إداري ☐ رئيس مصلحة ☐ مدير ☐ أخرى ☐

عدد سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

نوع البنك: عام ☐ خاص ☐

اسم البنك:.....

ثانيا: محاور الاستبيان

المحور الأول: مدى تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
أولا	مدى وجود إطار فعال ومحكم للرقابة و الحوكمة البنكية					
01	يقوم مجلس إدارة البنك بالإشراف على وضع الأهداف الإستراتيجية للبنك والمصادقة عليها.					
02	يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان تساعده على إدارة أعمال البنك بشكل سليم (لجنة التدقيق والمراجعة، لجنة إدارة المخاطر...الخ)					
03	هناك رقابة داخلية وخارجية على الأداء المالي والمحاسبي في البنك					
04	دفع الأجور والعلاوات في البنك يتم عن طريق سلم واضح ومحدد					
05	يتوفر لدى البنك إطار تنظيمي وتشريعي فعال يوضح تقسيم المسؤوليات بين الجهات المختلفة داخل البنك					
06	لدى موظفي البنك الدراية الكافية بالضوابط والأحكام والقوانين الخاصة بالبنك					
ثانيا	الإفصاح والشفافية					

01	يقوم البنك بالإفصاح عن كل المعلومات اللازمة بشكل منتظم وتكون متاحة لجميع الأطراف ذات العلاقة.					
02	يتم الإفصاح وإشهار التقارير الدورية والسنوية على الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك					
03	يلتزم البنك بالإفصاح بشكل دقيق عن المعلومات المتعلقة بالموقف المالي، الآداء، و الملكية					
04	يقوم البنك بالإفصاح عن المخاطر المتوقعة					
05	يتمتع العاملون في مجال التدقيق الداخلي ورقابة المخاطر بكامل الصلاحيات للوصول إلى كافة السجلات والوثائق الخاصة بأعمال البنك					
ثالثا	**المراجعة الإشرافية والرقابة الاحترازية**					
01	يحتفظ البنك بنظام رقابي داخلي لمراجعة كل البيانات المالية					
02	توجد لجنة تدقيق للمحافظة على نزاهة القوائم المالية للبنك					
03	توجد متابعة دورية وتقييم وشامل للأداء في البنك					
04	تخضع البيانات والقوائم المالية للبنك للمراجعة من طرف مدقق خارجي مستقل					
05	هناك تواصل دائم بين السلطة الرقابية وإدارة البنك					
06	يتم إعداد البيانات المالية وفقا للمبادئ و الأسس المحاسبية الدولية وتعليمات البنك المركزي					

المحور الثاني: كفاءة إدارة الأزمات المالية

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	لدى البنك خطة طوارئ لمواجهة أي مخاطر مالية غير محسوبة					
02	يتم إرسال تقارير الرقابة الداخلية للبنك للجهات الرقابية الخارجية					
03	إرسال تقارير الرقابة الداخلية للبنك للجهات الرقابية الخارجية يعتبر ضروري للكشف المبكر عن المخاطر المحتملة					
04	تلتزم إدارة البنك بربط الرقابة بإدارة الأزمات المالية كونها أداة لتوقع المشاكل المحتملة والعمل بفاعلية على تجنبها					
05	يعتمد البنك في إدارة الأزمات المالية على فريق عمل مدرب ومؤهل لذلك					
06	يوفر البنك الدعم المناسب لفريق العمل ليقوم بمهامه الإستشرافية					

07	يوفر البنك التكنولوجيا المتطورة لتلبية احتياجات أنظمة إدارة المخاطر في جمع المعلومات بما يخدم الرقابة والتدقيق الداخلي					
08	يحتفظ البنك بالمعلومات التفصيلية للأزمات السابقة ومراجعتها دوريا للاستفادة والتعلم منها.					
09	يساهم البنك في توفير الإمكانيات **التكنولوجية** من أجل التعامل مع الأزمات المالية					
10	يساهم البنك في توفير الإمكانيات **المادية** من أجل التعامل مع الأزمات المالية					

المحور الثالث: فعالية تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	استخدام الرقابة المصرفية يساهم في تحسين جودة إدارة الأزمات المالية					
02	يساهم تأهيل وتدريب العاملين بشكل جيد في إدارة الأزمات المالية					
03	يساهم نظام الرقابة الداخلية في تحقيق الاستقرار المالي للبنك					
04	قيام البنك باختبارات الضغط (test de stress) لها دور مهم في توفير تقييمات تقديرية للأزمات المحتملة.					
05	الاستمرارية في الرقابة المصرفية تؤدي إلى ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي					
06	لدي البنك القدرة على مواجهة الالتزامات الفورية من خلال توفره على سيولة معتبرة.					
07	يساعد نظام الإنذار المبكر (التنقيط المصرفي) على التدخل واتخاذ إجراء علاجي خاص قبل وقوع أزمة مالية.					
08	الوضع المالي للبنك على المدى القصير مقبول من خلال ملاءة رأس المال					
09	تساهم الرقابة الميدانية والمكتبية في ضمان كفاءة الجهاز المصرفي والتنبؤ بالأزمات المالية قبل وقوعها					
10	تعمل الرقابة المصرفية على اتخاذ التدابير و الإجراءات اللازمة لتجنب تكرار الأزمات المالية مستقبلا.					

ملحق رقم(02): قائمة المحكمين

الأستاذ	الدرجة العلمية	الجامعة
ساري نصرالدين	أستاذ محاضر أ	جامعة تبسة
حميدة رابح	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف 1
فاتح غلاب	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة
بيوض محمد العيد	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف 1
حمزة رملي	أستاذ محاضر أ	جامعة ميلة
صالح محرز	أستاذ محاضر أ	جامعة تبسة
كردوسي أسماء	أستاذة محاضرة أ	جامعة قالمة

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى فعالية الرقابة المصرفية في تحسين كفاءة إدارة الأزمات المالية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 45 موظف من بين مجموع موظفي 7 مؤسسات بنكية تعمل على مستوى ولاية قالمة، حيث تم توزيع استمارة أعدت خصيصا لقياس متغيرات الدراسة، وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Spss) تمت عملية المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة وتم اختبار مدى صحة الفرضيات التي انطلقت منها هذه الدراسة، وتوصلت الدراسة في الأخير بأن تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية له دور فعال في التحسين من كفاءة إدارة الأزمات المالية في المؤسسات البنكية الممثلة لعينة الدراسة.

ومن النتائج المهمة لهذه الدراسة هو أن التزام المؤسسات البنكية بالإفصاح عن كافة المعلومات المالية وبشكل منتظم و الاستمرار في الرقابة المصرفية يساهم في التصدي للأزمات المالية بشكل فعال.

الكلمات المفتاحية: الرقابة المصرفية، الأزمات المالية، إدارة الأزمات المالية.

Résumé :

Cette étude visait à déterminer l'efficacité de la surveillance bancaire dans l'amélioration de l'efficience de la gestion des crises financières. Afin d'atteindre cet objectif, un échantillon aléatoire de 45 employés a été sélectionné parmi le personnel total de 7 institutions bancaires opérant dans la wilaya de Guelma, où un formulaire spécialement préparé pour mesurer les variables d'étude a été distribué, et basé Sur le programme statistique (Spss), le traitement statistique des données de l'étude ont été réalisés et les validités des hypothèses qui ont été lancés à partir de cette étude

Parmi les résultats importants de cette étude est que l'obligation des institutions bancaires de divulguer régulièrement toutes les informations financières et de maintenir le contrôle bancaire contribue à répondre efficacement aux crises financières.

Mots-clés: Surveillance bancaire, Crises financières, Gestion des crises financières.

Summary:

This study aimed to know the effectiveness of banking oversight in improving the efficiency of financial crisis management, In order to achieve this goal, a random sample of 45 staff members was selected from among the staff of 7 banking institutions operating at the state level Guelma, A form specially prepared to measure study variables was distributed, and based on the statistical programme (Spss) The statistical processing of the study data was conducted and the extent of the study's hypotheses was tested,in the end the study found that the application of banking control principles is instrumental in improving the efficiency of financial crisis management of the bank institutions representing the study sample to ensure their survival and continuity .

Important result of this study is that banking institutions' obligation to disclose all financial information regularly and to maintain banking control contributes to effectively addressing financial crises.

Key words: Banking control, financial crises, financial crisis management.